



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثاني

• الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحكمة

من أكتوبر ١٩٨١ حتى ديسمبر ١٩٨٣

اهداءات ٢٠٠٢

المستشار / فتحى نجيب
المحكمة الدستورية العليا



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثاني

• الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحكمة

من أكتوبر ١٩٨١ حتى ديسمبر ١٩٨٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقسيم

يصدر هذا الجزء الثانى من أحكام المحكمة الدستورية العليا وفى تجتاز سفتها الخامسة كمحكمة دستورية متخصصة انشاءً لسنة ١٩٧١م مرة لتنهض - دون غيرها - بجهة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية تشميروا ملزما ولتنص سما اسنده اليها قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١م اختصاص الفصل فى نزاع الاختصاص سلبا او ايجابا بين جهات القضاء المتعددة وفى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ احكام نهائية متناقضة صادرة من تلك الجهات .

وقد يبدو مقيدا - بهذه المناسبة - ان تشير فى عبارة الى بعض ملامح القضاء الدستورى المتخصص التى بدت وتبدو من خلال احكامه التى تقوم على نصوص الدستور وما سته قانون المحكمة الدستورية العليا من قواعد وذلك بغية التاكيد عليها والتواصى بها :

١ - فالقضاء الدستورى المتخصص بعيد عن سلطات التولية ولا يشكك جزءا من اى منها حتى السلطة القضائية ذلك بان الدستور فى المادة ١٧٥ قد اراد - اخذا بهذا الرقابة القضائية الدستورية لا الرقابة السياسية السابقة على اسداد القوانين - ان تكون المهمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها سماتا للصدية المطلقة وحتى تكون احكامها فى دستورية القوانين واللوائح وقراراتها فى تفسير النصوص التشريعية ملزمة للكافة ولجميع السلطات فى الدولة . وهذه الخصيصة التى يتمتع بها القضاء الدستورى تتفق مع مبدأ فصل السلطات كاصل عام بحيث لا تتدخل سلطة فى اعمال واختصاصات سلطة اخرى الا بالقدر وفى الحدود التى سمها الدستور .

٢ - والقضاء الدستورى لا يتدخل فى عمل اى من سلطات الدولة التشريعية او التنفيذية او القضائية فهو حين ينتهى الى عدم دستورية نص فى قانون او لائحة لمخالفته للدستور لا يضع تشريعا او قواعد

(ب)

قانونية وإنما يراقب فحسب احترام القانون لقواعد الدستور بحيث إذا خالف هذه القواعد قرر عدم دستوريته فيفقد القانون بذلك قوته التشريعية وبالتالي تلتزم المحاكم بعدم تطبيقه ويكون للسلطة التشريعية أن تقوم باختصاصها الكامل فى وضع ما تراه لازما من تشريعات لا تخالف الدستور .

وحين تقرر المحكمة الدستورية تفسير نص فى قانون أو قرار بقانون تفسيراً تشريعياً ملزماً للكافة فإن ذلك لا يمنع المحاكم على اختلافها من التفسير القضائى فى النصوص الأخرى ، ولا يسلب من جهة أخرى السلطة التشريعية حقها فى إصدار تشريعات تغاير ما يصدره المحكمة الدستورية من تفسير ذلك بأن السلطة التشريعية التى ينهض بها مجلس الشعب هى صاحبة الاختصاص الأصيل فى سن التشريعات .

بل إن المحكمة الدستورية حين تفصل فى النزاع بين جهات القضاء من حيث الاختصاص — وهو ما يتلاءم مع طبيعتها باعتبارها خارجة عن السلطة القضائية بجهاتها المتعددة ضماناً لاحترام قاعدة الدستور فى أسناد توزيع الاختصاص بين المحاكم إلى المشرع العادى — لا تعتبر جهة طعن ولا تلغى أحكاماً صدرت من إحدى جهات القضاء وإنما تعين الجهة المختصة ولائياً بنظر النزاع وفقاً للقانون الذى فوضه الدستور فى ذلك — المادة ١٦٧ — وتحدد الحكم الأولى بالتنفيذ — على ضوء قواعد الاختصاص المحددة قانوناً — من بين الأحكام المتناقضة الصادرة من جهات قضائية متعددة .

٣ — والقضاء الدستورى يهدف إلى صون الدستور ذاته وحمايته واحترام أحكامه من جميع السلطات والأفراد باعتبار أنه يمثل المقومات الأساسية التى يقوم عليها المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية والخلقية أم الاقتصادية ويحدد الحريات والحقوق والواجبات العامة الواجبة الحماية فى ظل سيادة القانون . كما يضع القواعد الدستورية التى ترسخ نظام الحكم واختصاص كل من سلطات الدولة بما يحقق إرادة الشعب فى أن تكون جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف :

(أ) لا تقوم الرقابة القضائية الدستورية إلا عند مخالفة النص

(ج)

القانونى لقاعدة دستورية واردة فى الدستور مخالفة صريحة وجليسة ذلك بأن الاصل فى القضاء الدستورى هو « قرينة الدستورية » بمعنى ان الاصل ان التشريعات انما تأتى متفقة مع الدستور ما لم يثبت بجلاء مخالفتها لقاعدة دستورية من قواعده .

(ب) كما ان هذه الرقابة الدستورية القضائية لا تقوم عند مخالفة التشريع لقواعد خارجة عن الدستور ولذلك لا تمتد هذه الرقابة الى مخالفة النص التشريعى لقانون مادامت لاتحمل مخالفة للدستور ذاته وقد قضى بأنه لا تعد مسألة دستورية مخالفة المعاهدات الدولية او اعلان حقوق الانسان لانها ليست قواعد دستورية .

(ج) وهذه الرقابة تمتد الى جميع التشريعات السابقة او اللاحقة لصدور الدستور القائم بغية تنقية التشريعات من مخالفتها لقواعد الدستور الواجب احترامها وحمايتها وكى تتسق النصوص التشريعية فى النظام القانونى جميعا بحيث يجمعها اطار واحد ينظمه الدستور .

(د) واذا كانت الرقابة الدستورية تنصب على النص القانونى ومدى تعارض النص فى ذاته مع الدستور فان هذه الرقابة لا شأن لها بأسلوب تطبيق النص القانونى او كفيته او نتائج هذا التطبيق .

٤ - ومهمة للقضاء الدستورى فى مجال الرقابة على دستورية القوانين هى مهمة قضائية فنية ذات طابع قانونى بحت ومن ثم فيخطئ القول بأن لها طابعا سياسيا ذلك بأن الرقابة السياسية او رقابة الملازمة هى من اختصاص مجلس الشعب فى رقابته للسلطة التنفيذية ، وان كانت الرقابة الدستورية انما تقوم بداءة على فهم احكام الدستور - دون تفسيرها تفسيراً ملزماً - لمعرفة مراميه واهدافه من مدلول نصوصه التى نبعث من الواقع السياسى والاجتماعى الذى تبناه الشعب واصدر دستوره على أساسه .

٥ - والقضاء الدستورى قد أرسى - على أساس الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا - ضوابط وقواعد تضع الرقابة الدستورية التى ينهض بها والتفسير التشريعى الذى يختص بتقريره ، فى وضعهما المثير الصحيح ومن ذلك : فهو لا يتدخل فى ملازمة التشريع وبواعثه اذ هى من اطلاقات السلطة التشريعية ما لم

يقيدها الدستور بقيود وظوابط معينة ومن ذلك أيضا ما قضى به من عدم جواز النظر في المسائل السياسية أو التعقيب عليها حيث لا محل لأعمال الرقابة القضائية في هذه المسائل أو في أعمال السيادة التي تصدر عن الدولة بناء على سياستها العليا للحفاظ على كيانها في الداخل والخارج عن سلامتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا وعلاقاتها الخارجية مع غيرها من الدول مما يقتضى النأي بها عن الرقابة القضائية .

ومن جهة أخرى فلا يقبل القضاء الدستوري طلب التفسير إلا إذا كان مقدما من إحدى جهات ثلاث هي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية باعتبار أنهم يرمزون إلى سلطات الدولة الثلاث « السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية » وكان النص القانوني المطلوب تفسيره من الأهمية بحيث تقتضى ضرورة توحيد تفسيره ويكون قد أثار خلافا في التطبيق لا مجرد اختلاف في آراء نظرية أو فقهية .

٦ - والقضاء الدستوري متفرد في اختصاصه بمهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وكذلك بمهمة إصدار تفسير تشريعي لنصوص القوانين أو القرارات بقوانين التي يطلب منه تفسيرها عند الخلاف في التطبيق .

أما أفراد الرقابة القضائية الدستورية فعلته ان مشاركة جهات أخرى في هذه الرقابة من شأنه أن تتضارب الأحكام والآراء حول دستورية القوانين وعدم دستورتيتها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار التشريعي وهو ما كان يحدث قبل قيام القضاء الدستوري المتخصص الذي استند إليه المشرع الدستوري الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح واختص بها المحكمة الدستورية العليا وحدها أخذا بقاعدة « مركزية الرقابة الدستورية » التي تمتد إلى كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع وإقراره وإصداره أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية . وبسبب مركزية الرقابة وشمولها جعل المشرع القضاء بدستورية أو عدم دستورية النص القانوني « قضاء الغاء » له حجية مطلقة قبل الكافة وجميع سلطات الدولة في حين كان النظر في دستورية القوانين من قبل المحاكم

على اختلاف أنواعها « قضاء امتناع » بمعنى أن لكل جهة قضاء أن تمتنع عن تطبيق النص القانوني المتعلق بالنزاع المطروح أمامها إذا رأت أنه يخالف للدستور ولم يكن لهذا القضاء إلا حجية نسبية قاصرة على النزاع ذاته ومن هنا قد تختلف نظرة كل محكمة لدستورية قانون بذاته عن محكمة أخرى .

وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا تختص وحدها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح فإنه ليس لجهات القضاء أن تقضى بعدم دستورية النصوص القانونية التي تتعلق بالنزاع المطروح عليها أو تمتنع عن تطبيقها استنادا إلى القول بمخالفة الدستور أو بأن قواعد الدستور قد نسختها وإنما أجاز المشرع في قانون المحكمة الدستورية العليا لمحكمة الموضوع إذا دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص تشريعي أن نتحقق من جدية هذا الدفع فإذا استبان لها ذلك حددت له أجلا لرفع دعواه الدستورية أما إذا لم تر هذه الجدية رفضت الدفع ومضت في نظر الدعوى على أساس قيام النص التشريعي محل الدفع ولها من جهة أخرى إذا تراءى لها عدم دستورية النص التشريعي المتعلق بالنزاع المطروح أمامها أن تحيل من تلقاء نفسها — المسألة الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيها .

أما أفراد المحكمة الدستورية العليا بالتفسير التشريعي الملزم للنص القانوني فذلك لأن هذا التفسير يصدر بصيغة عامة مجردة لا يتعلق بنزاع معين مطروح على المحاكم أو لم يطرح بعد ويعتبر تفسيرا مكملا للنص القانوني وكاشفا لمراد الشارع العادي ومقصوده منذ تقنينه وهو باعتبارها قاعدة عامة مجردة لا بد أن يكون ملزما للكافة شأن كل قاعدة قانونية تتسم بصفة العموم والتجريد ومتى كان التفسير الذي فوض للدستور القضاء الدستوري المتخصص في تقريره تفسيرا ملزما فإن مؤدى ذلك ضرورة أن ينشرد هذا القضاء بهذا الاختصاص وحده .

وينبني على ذلك أنه يبقى لجهات القضاء تفسير النصوص التشريعية الواجبة التطبيق في النزاع المطروح تفسيرا قضائيا ينصب على هذا النزاع وحده وذلك فيما لم يصدر فيه تفسير تشريعي ملزم من المحكمة الدستورية العليا كما أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتقرير التفسير الملزم لا يمنع السلطة التشريعية من سن تشريع مغاير لتفسير المحكمة الدستورية العليا استنادا إلى سلطتها التشريعية ولكنه لا يعد قانونا تفسيريا .

(و)

ومن جهة أخرى فان هذا الاختصاص بالتفسير التشريعى للمحكمة الدستورية العليا يوجب بالضرورة الا يسند الى أية جهة تنفيذية مهمة إصدار تفسيرات تشريعية ملزمة كما كان يحدث من قبل فى بعض القوانين — كتقليد تشريعى — حيث كان يفوض مجلس الشعب بعض الجهات التنفيذية أو اللجان الادارية فى تفسير نصوصه تفسيراً تشريعياً ملزماً . وهذا التفرد فى الاختصاص انما يتفق مع طبيعة المحكمة الدستورية العليا — على ما قدمنا — من كونها خارجة عن سلطات الدولة كما أنه تقتضيه ضرورة توحيد تفسير النصوص القانونية ذات الاهمية التى يثور بشأنها خلاف فى التطبيق .

هذه بعض الملامح الاساسية للقضاء الدستورى كما نراها ونود للتركيز عليها ، املا فى نهوض هذا القضاء وازدهاره فى خدمة الدستور الذى ارتضته جماهير الشعب المصرى واصدرته لتلتزم به سلطات الدولة وامرادهما وبالله التوفيق .

أول يناير سنة ١٩٨٤

المستشار

الدكتور فتحى عبد الصبور

رئيس

المحكمة الدستورية العليا

القسم الاول

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة هيد الله و د. فتحي
حيد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء
وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله
أمين السر .

(١)

القضية رقم ٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - المصلحة في الدعوى - تعديل النص القانوني المطعون
فيه بعدم الدستورية بعد رفع الدعوى واحداث هذا التعديل اثره فور
نفاذه باعتباره من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى - زوال مصلحة المدعى
في الدعوى .

٢ - دعوى دستورية - سبل التداعى في شأنها - ليس من بينها سبيل الدعوى
الاصليه او الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعناً في
دستورية التشريعات .

(١) لما كانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٧٩ والتي اشركت أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة
الاولى للمحكمة الادارية العليا - المطعون بعدم دستوريته -
قد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى
استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى اعضاء المحكمة
عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من اعضاء مجلس الشعب،
وكان هذا التعديل قد احدث اثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨١ باعتباره - في هذا الخصوص - من القوانين المنظمة
لاجراءات التقاضى التى تسرى باثر فوري على ما لم يكن قد
فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها
(م ١ - المحكمة الدستورية)

اعمالا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات ، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى في دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

(٢) لا تقوم ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للاوضاع المقررة في المادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى في شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات •

الاجراءات

بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا باعتبار الخصومة منتهية واحتياطيا برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى بانتهاء الخصومة •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته وكيلا عن طالبى تأسيس حزب الجبهة الوطنية، كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق ادارية عليا طالبا الغاء قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على انشاء حزب الجبهة الوطنية والحكم بالموافقة على انشائه ، وأثناء تداول الدعوى بالجلسات دفع بعدم دستورية القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وخاصة المادة الثامنة منه فيما نصت عليه من اشراك اعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يطعن أمامها في قرارات الاعتراض على تأسيس الأحزاب. وبجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت المحكمة تحديد ميعاد أربعة أسابيع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٧٩ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة •

وحيث أن المدعى ينعى على المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مخالفتها لاحكام الدستور ذلك أنها اذ نصت فى الفقرة ١٢ منها على اشراك أعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يطعن أمامها على قرارات لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تكوين الأحزاب السياسية ، تكون

قد خالفت حكم المادة ١٧٢ من الدستور بأن أدخلت في تشكيل مجلس الدولة — وهو هيئة قضائية مستقلة — أعضاء سياسيين ومن مجلس الشعب ، كما أهدرت حكم المادة ٦٨ من الدستور بأن فرضت على المواطنين هذه المحكمة المشكلة تشكيلا خاصا وحالت بذلك بينهم وبين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي ، واسبغت على مجلس الشعب ولاية القضاء خلافا لنص المادة ٨٦ من الدستور التي حددت اختصاصاته تحديدا قاطعا على سبيل الحصر وليس من بينها ممارسة القضاء ، بالإضافة الى أن جلوس بعض أعضاء مجلس الشعب في دائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا — وهي جزء من السلطة القضائية — يعتبر تدخلا من السلطة التشريعية في شئون القضاء ومساسا بالاستقلال المقرر للمحاكم على خلاف ما تقتضي به المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور .

وحيث أن الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — كانت تنص على أنه « ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس في بداية كل دورة وفقا للقواعد التي يضعها المجلس » ثم عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨١ واستبدلت بها الفقرة التالية « ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس

الاعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب » • وتقضى المادة ٢٨ من قانون حماية القيم من العيب المشار اليه بأن « ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة التى يختار من بينها أعضاء المحكمة • ويتم اختيار الاسماء التى تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط الا تقل أعمارهم عن أربعين عاما إلا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية » •

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتى أشركت أعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا — المطعون بعدم دستوريته — قد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى أعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من أعضاء مجلس الشعب ، وكان هذا التعديل قد أحدث أثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره — فى هذا الخصوص — من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى التى تسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى فى السير فى دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

لما كان ما تقدم ، وكانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية

لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى فى شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات ، وكان طلب المدعى الحكم بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى استبدل بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات العامة ، قد أثاره فى مذكرته المقدمة بجلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ كطلب عارض ، وبالتالي لم يتصل بالمحكمة اتصالا قانونيا ، فانه يتعين الالتفات عنه .

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى فى تعديل المشرع لنص الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بعد أن أقام المدعى دعواه بعدم دستوريته ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الصحن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحي عبد الصبور ومحمد على راغب بايغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢)

القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

١ - اختصاص - المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع وإقراره وإصداره أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية.

٢ - طعن دستوري - المصلحة فيه - إلغاء القانون المطعون فيه - لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال فترة نفاذه .

٣ - طعن دستوري - مناط قبوله - توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه .

(١) ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .. وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولا - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة

مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا — ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا — دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار اليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الامر قبل انشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقش بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها .

(٢) لأن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة قد نصت على الغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا أن هذا الالغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

(٣) يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، واذا كان الثابت أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى ولم

تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفت بذلك
مصلحته في الطعن بعدم دستوريته ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول
الدعوى •

الاجراءات

بتاريخ ٣٠ يولية سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه
الرأى بعدم قبولها •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٩٣٨
لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى
عليهما بأن يدفعوا اليه متضامين مبلغ خمسين الف جنيه تعويضا عن
الاضرار المادية والأدبية التى لحقت به من جراء محاكمته أمام محكمة
استثنائية وتقييد حريته قبل المحاكمة وبعدها ، وقال بيانا لدعواه
أنه اعتقل بمقتضى السلطة المخولة لرئيس الجمهورية طبقا لقانون
الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ولما ألغيت حالة الطوارئ بالقرار
الجمهورى رقم ١٢١٦ الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ كان يتعين اخلاء

سبيله فورا الا أنه استمر معتقلا وقدم للمحاكمة استنادا الى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة واستطرد المدعى الى أن هذا القرار بقانون — بالإضافة الى ما انطوى عليه من مخالفات دستورية صارخة من حيث الموضوع والمضمون — قد شابته عيب شكلي بعدم عرضه على مجلس الرياسة ، على خلاف ما جاء بديباجته مما يجعله معدوما هو وما ترتب عليه من اجراءات وأحكام ويوجب تعويض من أضرارها نتيجة له . واذ انتهت المحكمة الى تكييف ما ينهه المدعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بأنه ظعن بعدم دستوريته ، فقد حكمت بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ بوقف الدعوى الى أن تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث أن المدعى دفع أمام هيئة المفوضين بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى ، قولا بأن ما يعيبه على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ هو انعدامه لعدم استكمال مقوماته الشكلية كقانون ، وهو ما يخرج عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا الذي يقتصر على نظر الطعون الدستورية الموضوعية وبحث مدى مخالفة التشريعات من حيث موضوعها لاحكام الدستور ، وأنه قد أضطر الى رفع دعواه الماثلة تنفيذا لحكم محكمة الموضوع التي كيفت دفاعه خطأ بأنه يتضمن طعنا بعدم دستورية هذا القرار بقانون .

وحيث أن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية

على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولا — الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا — ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا — دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع وإقراره وإصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار إليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية إلى ما كان عليه الأمر قبل إنشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها . لما كان ذلك فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث أن المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أنه صدر معدوما إذ لم يستكمل مقوماته الشكلية بعدم عرضه وإقراره من مجلس الرياسة القائم وقتئذ طبقا للإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وحيث أنه وان كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة قد نصت على إلغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا أن هذا الإلغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار بقانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه اثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ وعمل به من تاريخ نشره في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، ولما كان الثابت من مذكرة نيابة وسط القاهرة المؤرخة ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ المرفقة بالاوراق — والتي لم يجدها المدعى طبقا لكتابه الى هيئة المفوضين بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٨١ — أنه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٤ قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المدعى حبسا مطلقا واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا لاتهامه في الجناية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ عابدين (٩ سنة ١٩٦٤ وسط القاهرة ١٣ سنة ١٩٦٤ عليا) بتهمة قبول وأخذ نقود من دولة أجنبية بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية ، والتحريض على قلب نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، فان مؤدى ذلك أن احالة المدعى الى محكمة أمن الدولة العليا لم تتم تطبيقا للقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن قد صدر بعد عندما قررت النيابة العامة احالته الى المحاكمة في أول فبراير سنة ١٩٦٤ ، وانما بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي حل محل قانون الاحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ • كما أن استمرار محاكمة المدعى أمام محكمة أمن الدولة العليا وصدور الحكم عليه منها بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ — بعد انتهاء حالة الطوارئ في ٢ أبريل سنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقم

١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ — كان بدوره تطبيقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى تنص المادة ١٩ منه على أنه « عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة المختصة بنظر القضايا التى تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقا للإجراءات المتبعة أمامها » وبالتالي يكون اعتقال المدعى وإحالته الى محكمة أمن الدولة العليا ثم استمرار محاكمته أمامها وصدور الحكم عليه منها قد تمت جميعها وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

لما كان ما تقدم وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، وكان الثابت على ما سلف بيانه أن القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى ولم تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفت بذلك مصلحته فى الطعن بعدم دستوريته ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد / أحمد على فضل الله أمين السر .

(٣)

القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

١٩٦٩/١٢/١٠

١ - حكم - حجته - دعوى - الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة وتلتزم بها جهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته - أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في هذا الطعن - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر في الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف

هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

(٢) لما كان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورتها ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن مصلحة المدعين فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة — بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم أصليا ببطالان العقد المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٧٠ الصادر من المدعى عليهما الثالث والرابع الى المدعى عليه السادس ببيع حصتهما في شركة التوصية البسيطة التى شملها قرار فرض الحراسة على أموالهما ، واحتياطيا بالزام المدعى عليهما متضامنين أن يدفعوا لهم تعويضا مقداره مائة ألف جنيه وعلى سبيل الاحتياط الكلى ندب خبير حسابتى لفحص حسابات الشركة ومقارنتها بقرار تقييمها ، فدفع المدعى عليه السادس بعدم سماع الدعوى تطبيقا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعدم سماع الدعوى • استأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٣ لسنة ٩١ ق مدنى القاهرة ودفعوا بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه غير أن محكمة الاستئناف حكمت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف استنادا الى انهما لم يتخذا الاجراء المرسوم قانونا للطعن بعدم دستورية هذا النص طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ • طعن المدعيان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٤١٧ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بنقض الحكم واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة واقامت قضاءها على أن الحكم المطعون فيه لم يفتن الى أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء

الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ثم إقامة الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا في الأجل الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها، واذ قام المدعيان بتعجيل نظر استئنافهما قضت محكمة استئناف القاهرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف نظره حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدفع بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وكلفتها برفع الدعوى الدستورية خلال شهرين فأقاما دعواهما الماثلة .

وحيث أن المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، وذلك لمخالفتها ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور من حظر النص على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

وحيث أن المحكمة العليا سبق أن قضت بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٧٦ في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون عليها في الدعوى الماثلة « فيما نصت عليه من عدم سماع أى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء أو عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات » ونشر منطوق هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٧٦ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — الذى صدر الحكم سالف البيان (م ٢ — المحكمة الدستورية)

في ظله — كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠. على أن ينشر في الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ويؤدي ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلقى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان مصلحة المدعين في الدعوى الماثلة منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعين اثارا الدفع بعدم

دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ قبل أن تقضى المحكمة العليا بعدم دستورييتها ، ولما كان حكم محكمة الموضوع الذي كلفها برفع الدعوى الماثلة قد صدر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ في حين صدر حكم المحكمة العليا بعدم دستورية ذات المادة المطعون عليها منذ ٣ يوليو سنة ١٩٧٦ ، فان المحكمة ترى في ذلك ما يبرر عدم التزام المدعين بمصروفات الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر و د. فتحى عبد الصبور ومحمد
على راغب تليخ ومسطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومتر أمين عبد المجيد أعضاء
... وحضور السيد محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر .

(٤)

القضية رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٢ قضائية ((دستورية)) (١)

دعوى دستورية - قبولها - وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية
العليا - حكمة ذلك - اغفال هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى .

ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر
بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة
اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم
دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى
ذلك أن المشرع أوجب لقبول دعاوى الدستورية أن يتضمن قرار
الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من
بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ،
وذلك مراعاة لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى
الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون
المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها،ويتمكنوا
في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد
التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة احكاما مماثلة فى الدعاوى
الدستورية ارقام ٢١ لسنة ٢ ق و ١٩ و ٢٢ لسنة ٣ ق .

انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتجديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيا مسببا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ١٩٨٠/٤/٨ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى فاستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا الابتدائية فى ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل فى أن مؤجرا أقام الدعوى رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى مركز طنطا على مستأجرين لمطين منه بقرية ميت حبيش البحرية طالباً الحكم بانهاء عقدى الايجاز ، وتسليمه المكانين المؤجرين . وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بانهاء عقدى الايجاز فاستأنف المستأجران

هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف طنطا طالبين الغاء استنادا الى أن قرية ميت حبيش البحرية امتدت اليها أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بموجب قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وبالتالى يكون عقد ايجار المحليين قد امتد امتدادا قانونيا . وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت محكمة طنطا الابتدائية وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٩ من قانونها للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ تأسيسا على ما أوردته فى أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، واذ كان قرار محافظ الغربية المشار اليه قد أخضع القرية الكائن بها عين النزاع لأحكام الباب الأول من هذا القانون استنادا الى التفويض الصادر له بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ الذى لم يتضمن تفويضه فى اختصاصات وزير الاسكان والتعمير ، فان مد سريان أحكام القانون المذكور على تلك القرية يكون قد تم بأداة غير التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن

قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كافة جوانبها ، ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة طنطا الابتدائية قد استندت في قرارها باحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا الى أن مد سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بموجب قرار محافظ الغربية تم بأداة غير التي حددتها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان ، وهو ما يعد نعيًا بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون الاخير ولا يكشف بذاته عن عيب دستوري فيه ، وكانت المحكمة اذ خلصت الى أن ذلك مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية لم تضمن قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها المشار اليه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحي هيد الصبور ومحمد
على راغب بايخ ومظطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء
وحضور السيد محمد كمال محفوظ القوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر.

(٥)

القضية رقم ١٨ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية - خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا من أى
بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها والالتقاء بالاحالة الى أسباب حكم آخر غير
مودع ملف الدعوى المحالة . عدم قبول الدعوى الدستورية .

إذا كان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا لبحث دستورية
قرار محافظ الغربية قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠
من قانون المحكمة الدستورية العليا ، واقتصرت أسبابه - طبقا لما هو
ثابت من صورة الحكم الاصلية الواقعة من رئيس المحكمة - على الاحالة
الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، فان الدعوى
الدستورية تكون غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف
الدعوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة
طنطا الابتدائية في ٧ فبراير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الأوراق
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية
رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم
قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
إصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة •
حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق
— تتحصل في أن مؤجراً كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٦ لسنة ١٩٧٨
مدنى مركز طنطا على مستأجرة محل منه بقريه فيشا سليم ، طالبا
الحكم بانتهاء عقد الايجار المبرم بينهما وتسليمه المكان المؤجر • وبتاريخ
١٧/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بانتهاء عقد الايجار ، فاستأنفت المستأجرة
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا تأسيسا
على أن محافظ الغربية أصدر القرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ باخضاع
قرية فيشا سليم الكائن بها المحل المؤجر لأحكام المادة الأولى من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر ، وبالتالي يكون عقد الايجار قد امتد امتدادا
قانونيا • وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قررت محكمة طنطا الابتدائية
وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة
٢٩ من قانونها للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة
١٩٧٩ •

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار
الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى
المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون
بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » •

، مؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان قرار الاحالة قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبته المادة ٣٠ المشار اليها ، اذ اقتضت أسبابه — طبقا لما هو ثابت من صورة الحكم الاصلية الموقعة من رئيس المحكمة — على الاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، فان الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢

بمقر المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مدوح عطية
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى
جيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد المجيد
اعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ أحمد على
فضل الله امين السر .

(٦)

القضية رقم ٢٩ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا
للفقرة ب من المادة ٢٩ من قانون المحكمة - والى اعداد المحدد لرفعها - الذى
تحده محكمة الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة شهور هما من مقومات الدعوى
الدستورية . هي اوضاع اجرائية جوهرية في التقاضى ومن النظام العام .
٢ - دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها - ميعاد الثلاث اشهر الذى فرضه
المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ب من المادة ٢٩
من قانون المحكمة - يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم
على حد سواء .

١ - ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا
أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح
للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ،
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر
محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى
ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر .
وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما أتصل منها بطريقة رفع
الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام
باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة
حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها
وفي الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى

فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار إليها، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأي أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٥١٥ لسنة ١٩٧٩ ايجارات جنوب القاهرة ضد السيد وزير المالية بصفته المشرف على تصفية المؤسسات العامة الملغاة وضد شركة مصر للأسواق الحرة طالبا

الحكم بإخلاء هذه الشركة من العين الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانها لها أنه بتاريخ أول يولية سنة ١٩٧٠ قام بتأجير هذه العين الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية الا أن وزير المالية تنازل عن عقد الايجار الى شركة مضر للاسواق الحرة في سنة ١٩٧٨ تحت تسمية بيع بالجدك استنادا الى السلطة المخولة له بموجب نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بأن لوزير المالية الحق فى أن يبيع بالجدك الاماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة الى الهيئات والشركات الخاضعة لقوانين استثمار رأس المال العربى والاجنبى ، واذ كان هذا النص ينطوى على اعتداء على حرمة الملكية الخاصة التى كفل الدستور صيانتها فقد دفع المدعى بعدم دستوريته • وبجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سككت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غيز مقبولة .

لا كان ذلك ، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية اذ قضت بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ لم تحدد للمدعى أجلا لرفع دعواه الدستورية ، فقد تحتم عليه أن يلتزم بميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفعها ، أما وقد تراخى ولم يودع صحيحقتها الا فى أول اكتوبر سنة ١٩٨٠ على ما سلف بيانه ، فان دعواه تكون قد أقيمت بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

— ٣٥ —

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمته
المدعى المصروفات وهبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء والسيد المستشار محمد كمال محفوظ القوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أمين السر.

(٧)

القضية رقم ٣٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

تشريع - أثر رجعى - جوازہ فی غیر المواد الجنائية بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكام القانون على الماضى - المادة ١٨٧ من الدستور .

ان الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ - والمرفقة بالاوراق - أنه عند الاقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن احكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الامر الذى يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأى نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى على الاسماء - التى أثبتت فى ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأى النهائى أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتا فاذا كان عدد أعضاء مجلس الشعب فى ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان احكامه بالنسبة للماضى ، فان ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس .

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأي برفضها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى بندر الزقازيق طالبا الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التنفيذي الذى أوقعته مصلحة الجمارك ضده وفاء لمبلغ ٥٢٠ مليم و ٢٧٥٢ جنية مقابل رسوم استهلاك تطبيقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ واعتبار الحجز كأن لم يكن وبراءة نمته من هذا المبلغ . وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدعوى ، فطعن المدعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف الزقازيق ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ ، وفى أول نوفمبر سنة ١٩٨٠

(م ٣ — المحكمة الدستورية)

قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ للطعن بعدم الدستورية ، فأقام المدعى دعواه الماثلة •

وحيث أن المدعى ينعى على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع مخالفته للمادة ١٨٧ من الدستور ، اذ لم يصدر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب رغم ما نص عليه من أثر رجعى •

وحيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المطعون بعدم دستوريته صدر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٧٧ ونص في مادته الاولى على فرض رسوم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرفق به وبالفئات الموضحة قرين كل منها ، ونصت مادته الثانية على أن يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذه ، كما نصت المادة الثالثة والاخيرة منه على نشره في الجريدة الرسمية وأن يعمل به اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ •

وحيث أن المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها • ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » •

وحيث أن الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثاني لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ — والمرفقة بالاوراق — أنه عند الاقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذي يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ رأى نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى

على الأسماء — التي أثبتت في ملحق المضبطة — ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأي النهائي أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتا •

لما كان ما تقدم وكان عدد أعضاء مجلس الشعب في ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون — وهو تشريع في غير المواد الجنائية — ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، فإن ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزم المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ومحمد علوي
راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء
السيد المستشار د. عوض المر المفوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أمين السر .

(٨)

القضية رقم ٢٣ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

عبد المجيد عبد الله

١ - مصادرة - المصادرة العامة محظورة حظرا مطلقا - المصادرة الخاصة
لا تجوز الا بحكم قضائي .

٢ - مصادرة - المصادرة الخاصة - المادة ٣٦ من الدستور - نصها على حظر
المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي - جاء مطلقا غير مقيد - شموله المصادرة
الخاصة في جميع صورها - النص الذي يجيز الوزير الاقتصاد أو من ينسب
ان يامر بالمصادرة الادارية مخالف للمادة ٣٦ من الدستور .

٣ - ان المشرع الدستوري أرسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص
عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة
للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي »
فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الاداة التي تتم
بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا
اداريا، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر الا بحكم
قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق
الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ،
وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية
هي السلطة الاصلية التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث
تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة .

٢ - لما كان نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم
قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري

سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداریا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته •

الاجراءات

بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٧٨ سنة ٢٨ قضائية بعد أن قررت محكمة القضاء الادارى في ٦ يناير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد •

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •
- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

الحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •
- وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى في الدعوى المحالة كان قد أقام الدعوى

رقم ٣٩٠٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بتسليمه البضائع التى وجدت بحقائبه عند تفتيشها بمطار القاهرة الدولى قولا بأنه كان فى مرور عابر فى طريقه الى بيروت وان القرار الصادر بمصادرتها اداريا لعدم حصوله على ترخيص فى استيرادها مخالف للواقع وللقانون • وبجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة حيث قيدت برقم ٥٧٨ لسنة ٢٨ قضائية • وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨١ قررت محكمة القضاء الادارى وقف الدعوى واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، تأسيسا على ما أوردته فى قرار الاحالة من أن الثابت من الاوراق أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أصدرت فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٣ قرارا بالاكْتفاء بمصادرة المضبوطات بدلا من احالة المدعى الى المحاكمة الجنائية استنادا الى حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، وان هذه المادة فيما تضمنته من اجازة المصادرة الادارية تماثل المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى ، التى سبق أن قضت المحكمة العليا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٨ فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بعدم دستوريته لمخالفتها نص المادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذى رأت معه المحكمة احالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة العاشرة المشار اليها •

وحيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير — تناول فى المواد السابعة والثامنة والتاسعة منه العقوبات المقررة على مخالفة احكامه وشروط الافراج عن السلع المستوردة بالمخالفة لهذه

الاحكام ، ثم نصت المادة العاشرة منه على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد أو من ينييه كتابة في ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ، ولو كانت السلع معفاة من أدائه .. » •

وحيث أن المشرع الدستوري أرسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر الا بحكم قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضي وضمائنه لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتقي بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الاصلية التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالامر بالمصادرة •

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته •

— ١٤٩ —

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ — فيما نصت عليه من أنه « يجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا » •

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد مهلوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء وحضور السيد المستشار د. عوض المر المفوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أمين السر .

(٩)

القضية رقم ٣٩ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

١ - جريمة - عقوبة - مراقبة الشرطة - اشتباه - المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها الشخص ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

٢ - عقوبة - توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ بنجر حكم قضائى - مخالف للمادة ٦٦ من الدستور .

١ - يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - طبقا للتفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية - أن يكون توافر حالة الاشتباه فى حقه ثابتا بحكم قضائى وسابقا على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

٢ - ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى - المطعون بعدم

دستوريتها — من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع الدلالة في أن الشرطة هي الجهة المختصة بأعمال هذا النص وذلك بإجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائي •

ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية • ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع الا بحكم قضائي ••• » وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التي فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائي على ما سلف بيانه ، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها •

الاجراءات

بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٨١ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة •

وفوضت ادارة قضايا الحكومة الرأي للمحكمة لتقضى بما تراه متفقا مع أحكام الدستور •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأي بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ المطعون عليها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

- بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد سبق اعتقاله لخطورته على الأمن العام ، ولما أفرج عنه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، إلا أنه خالف شروط المراقبة وتحرر ضده المحضر رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ جنح اشتباه بيلا وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فقضت محكمة أول درجة بحبسه لمدة سنة • طعن المدعى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٨١ جنح س كفر الشيخ ، ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ لمخالفته أحكام المادة ٦٦ من الدستور ، وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدفع بعدم دستورية ذلك القانون ، فأقام المدعى دعواه الماثلة •

وحيث أن المدعى ينعى على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أنه إذ قضى في مادته الأولى بوضع الخاضعين لأحكامه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين يكون قد خالف ما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لا يجوز توقيع عقوبة إلا بحكم قضائي •

وحيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ، تنص على أن يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه

المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالامن العام ، ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه — وهي الخاصة بتحديد جهة ومكان المراقبة — وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال •

وحيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ — طبقا للتفسير الملزم الذي أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية — أن يكون توافر حالة الاشتباه في حقه ثابتا بحكم قضائي وسابقا على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لأسباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين •

وحيث أن ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى — المطعون بعدم دستوريته — من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع الدلالة في أن الشرطة هي الجهة المختصة باعمال هذا النص وذلك باجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائي ، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا في تفسيرها سالف الذكر •

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية • ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ... » ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة

الشرطة لمدة سنتين التي فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائي على ما سلف بيانه ، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ، والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢

يرئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومحمد على واغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض المر القوض والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٠)

القضية رقم ١٠ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

١ - مجلس تاديب - هيئة قضائية - مجلس تاديب أعضاء مجلس الدولة يتبين هيئة قضائية - عهد اليه اختصاص قضائى محدد - ما يصدر عنه فى هذا الشأن أحكام قضائية ونيس قرارات ادارية .

٢ - حق التقاضى - قصر التقاضى على درجة واحدة - من الملامات التى يستقل بتقديرها المشرع .

٣ - دستور - مبدأ المساواة فى الحقوق - لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية .

٤ - دعوى - الدعوى الدستورية - رخصة التصدى المتاحة للمحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٧ من قانونها - مناط اعمالها اتصال النص الذى يرد عليه التصدى بالنزاع المطروح على المحكمة .

٥ - اختصاص - منازعات ادارية - من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل فى

بعض المنازعات الادارية التى تدخل أصلا فى اختصاص مجلس الدولة الى جهات او هيئات قضائية أخرى .

٦ - حق التقاضى . القاضى الطبيعى - منازعات ادارية - المادتان ٨٢ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة - الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة واحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة ، هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة .

٧ - قرارات ادارية - نقيب - نقل - استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وتعب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية الدوائر القضائية المختصة - تحصين لها من الرقابة القضائية ومنعها لاعضاء

هاتين الهيئتين القضائيتين من اللجوء الى اللجوء الطبيعي . مخالفة ذلك
للمادة ٦٨ من الدستور .

٨ - قرارات ادارية - المادة ٦٨ من الدستور - نصها على عدم جواز تحصين
القرارات الادارية من رقابة القضاء - نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد
ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الغائها عيبا في الشكل
(مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تلويها أو اساءة استعمال
السلطة ») .

١ - أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم
أعضائه ويفصل في خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك
بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه
بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم
الامر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهي جميعها
اجراء قضائية توفر لمن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل
سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى ،
وبالتالى فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة
قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، ويكون
ما يصدر عنه في هذا الشأن أحكاما قضائية وليست قرارات
ادارية .

٢ - من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الاحكام
القضائية ، وقصر التقاضى بالنسبة لما فصلت فيه على درجة
واحدة ، هو من الملاءمات التى يستقل بتقديرها المشرع الذى
أرتأى في تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من
أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن في أحكامه واعتبار
التقاضى أمامه من درجة واحدة .

٣ - مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع
الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع
يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز

القانونية التي يتساوى بها الافراد أمام القانون ، واذ توافر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩/٢ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فان النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار اليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة انها تضمنت حظرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس •

٤. — لما كانت المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أن « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، فانها تماثل في حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الامر الذى دعا المحكمة الى أعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقا للمادة ٢٧ من قانونها فيما يتعلق بهذه المادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليها •

٥ ، ٦ - المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية - التي تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور - الى جهات أو هيئات قضائية اخرى متى أقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات وأسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ، والى احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة - دون غيرها - باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتى القضاء العادى والادارى ، فان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لهما من قدرة على الإحاطة بشئون اعضائهما وكفاية للبت فى أمرها .

٧ - اذ استبعد المشرع فى المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين اعضاء هاتين الجهتين القضائيتين (م ٤ - المحكمة الدستورية)

وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهم الطبيعي الذي حدده في صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن « المتقاضى مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » .

٨ — نص المادة ٦٨ من الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى طلب الغائها — طبقا لما نصت عليه المادتان ٨٣/١ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤/١ من قانون مجلس الدولة — هو عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة .

الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من حظر طعن أعضاء مجلس الدولة فى قرارات نقلهم وندبهم وتأديبهم .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩ لسنة
٢١ ق ادارية عليا ضد المدعى عليهم الاربعة الاخيرين ، وانتهى فيها الى
طلب الحكم بالغاء كل من القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة في ٥ مايو
سنة ١٩٧٣ بنقله من رئاسة المحكمة التأديبية بالاسكندرية الى العمل
مستشارا بهيئة مفوضى الدولة بالمجلس بالقاهرة ، والقرار الصادر من
مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٧٤ في
الطلب رقم ٢ لسنة ١٩ ق فيما قضى به من مجازاته بعقوبة اللوم ،
والحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا
عن الاضرار الأدبية والمادية التي لحقت به من جراء هذين القرارين
والقرار الصادر باحالته الى مجلس التأديب . كما دفع المدعى في صحيفة
تلك الدعوى بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية
من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ . وبتاريخ ٤ يونيه سنة
١٩٧٧ قررت المحكمة وقف الفصل في الطعن ليرفع المدعى دعواه
الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .
وحيث أن الدعوى نظرت بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ وفيها قررت
المحكمة — اعمالا للمادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ — تكليف هيئة المفوضين لديها باتخاذ اجراءات تحضير الدعوى
الدستورية بالنسبة للفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة
القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ التي تتصل بالتزاع المطروح عليها بشأن الفقرة

الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه • وبعد أن
أخذت هيئة المفوضين هذه الاجراءات قدمت تقريراً برأيها •

وحيث أن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من
المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة فيما تضمنته من حظر الطعن في
قرارات نقل وندب أعضاء مجلس الدولة ، وبعدم دستورية الفقرة
الثانية من المادة ١١٩ من ذات القانون التى تقضى بأن الحكم الصادر
من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة نهائى غير قابل للطعن ، وذلك
تأسيساً على أن هذين النصين يصادران حق عضو مجلس الدولة في
التقاضى بشأن قرارات النقل والندب والتأديب وهى قرارات ادارية لا
يجوز تحصينها من رقابة القضاء ، كما انهما يحولان دون التجائه الى
قاضيه الطبيعى في هذا الصدد وهو الدائرة المختصة بنظر منازعات
أعضاء مجلس الدولة الادارية ، بالاضافة الى اخلاهما بمبدأ المساواة
بين المواطنين أمام القانون ، وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المواد ٤٠ و
٦٨ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢ من الدستور • ويضيف المدعى أن قرار مجلس
التأديب الصادر ضده منعدم ذلك أنه أحيل الى المجلس باعتباره « لجنة
صلاحية » ولم تتخذ قبله اجراءات التأديب المنصوص عليها في المواد
١١٣ و ١١٥ و ١١٨ من قانون مجلس الدولة مما أخل اخلاقاً جسيماً
بحقه في الدفاع •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة
١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
التي تنص على أنه « ويكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية نهائياً
غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » ، فقد أفرد هذا
القانون الفصل السابع من بابته الرابع للاحكام الخاصة بتأديب أعضاء
مجلس الدولة ، وعهد بذلك في المادة ١١٢ منه الى مجلس تأديب يشكل
برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية ستة من نوابه بحسب ترتيب

اقتدياتهم ، وأوضحت المادة ١١٣ منه طريقة رفع الدعوى التأديبية فنصت على أن تقام من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق ادارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة للمستشارين ومستشار بالنسبة لباقى الأعضاء ، كما أوجبت أن تشتمل عريضة الدعوى التأديبية على التهمة والادلة المؤيدة لها ، وأجازت المادة ١١٤ لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات أو أن يندب أحد أعضائه لذلك ، وحددت المادة ١١٥ اجراءات المحاكمة التأديبية بحيث اذا رأى المجلس محلا للسير فيها عن جميع التهم أو عن بعضها كلف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الاقل على أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام ، كما نصت المادة ١١٨ على أن يكون الحكم فى الدعوى بعد سماع رأى إدارة التفتيش الفنى ودفاع العضو الذى يكون آخر من يتكلم ، وأتاحت له أن يحضر بشخصه أو أن ينيب للدفاع عنه أحد أعضاء المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة ، ثم أوجبت المادة ١١٩ فى فقرتها الاولى أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التى بنى عليها وأن تتلى هذه الأسباب عند النطق به .

وحيث أن مؤدى جميع هذه النصوص أن مجلس تأديب مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه، ثم يحسم الامر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهى جميعها اجراءات قضائية توفر لمن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى وبالتالى فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، ويكون ما يصدر عنه

في هذا الشأن أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية •

لما كان ذلك وكان من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية ، وقصر التقاضي بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملاءمات التي يستقل بتقديرها المشرع الذي ارتأى في تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو إلى عدم إجازة الطعن في أحكامه واعتبار التقاضي أمامه من درجة واحدة ، وكان مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، واذ توافر شرطاً العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فإن النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار إليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة أنها تضمنت حظراً للتقاضي وحصنت قراراً إدارياً من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس • أما ما أثاره المدعى بشأن عدم اتباع إجراءات التأديب قبله والاخلال بحقه في الدفاع مما يجعل قرار التأديب منعداً ، فإنه نعى يتصل بطلباته في دعواه الموضوعية ويخرج عن نطاق الرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة • لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الدعوى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة سالفه البيان •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه والتي تنص على أن « تختص

أحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، فانها تماثل في حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الامر الذى دعا المحكمة الى اعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقا للمادة ٢٧ من قانونها فيما يتعلق بهذه المادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليها على ما سلف بيانه .

ولما كان من المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية — التى تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور — الى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ٨٣/١ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤/١ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل فى طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك

عن نظر جميع هذه المنازعات واسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة والى احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة — دون غيرها — باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتي القضاء العادى والادارى ، فان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الاحاطة بشئون أعضائها وكفاية البت فى أمرها .

لما كان ذلك وكان المشرع فى المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة اذ استبعد بعد ذلك القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين أعضاء هاتين الجهتين القضائيتين وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهن الطبيعى الذى حدده فى صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... » ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وحيث أنه لا يحاج فى هذا الشأن بما قررته ادارة قضايا الحكومة من أن التشريعات المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة قد اضطردت على عدم اجازة الطعن فى قرارات النقل والندب لتعلقها بتنظيم سير القضاء ، ذلك أن النص فى المادة ٦٨ من الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى

طلب الغائها — طبقا لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة — هو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة • كما أنه لا وجه لما أثير بشأن الآثار التي قد تترتب على ما يصدر من أحكام بإلغاء قرارات النقل والندب بعد إباحة الطعن فيها ، ذلك أن هذه الآثار — وهي ذات الآثار التي تترتب على الأحكام بإلغاء قرارات التعيين أو الترقية المباح الطعن فيها أصلا طبقا للمادتين ١/٨٣ و ١/١٠٤ المشار إليهما — لا يمكن أن تحول دون أعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح التي عهد بها الدستور الى هذه المحكمة حماية له وصونا لأحكامه •

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ونص المادة ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قد خالفا نص المادة ٦٨ من الدستور على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم دستورية ما تضمنناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل أو ندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر التي ناط بها المشرع دون غيرها الفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

ثانيا : بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، والفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقا لهاتين المادتين بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم •

ثالثا : ألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين كمال سلامة عبد الله ود. فنجى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتر أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١١)

القضية رقم ١٦ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

١ - حكم - اثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى - بيانه - المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية والذكرة الايضاحية للقانون .

٢ - محكمة الموضوع - اختصاص - اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع .

١ - نظمت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ فى فقرتيها الثالثة والرابعة الآثار التى تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى فنصت على أنه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم » فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن « » ، وجاء بالذكرة الايضاحية للقانون أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه فى المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

٢ — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة مما تختص به محكمة الموضوع ، لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفع أو دفاع الأمر الذي لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا •

الاجراءات

بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتغليب حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٨ لسنة ١ ق الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨١ على حكم المحكمة العليا السابق صدوره في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٤ ق •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ٢٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء القرار الصادر من مدير ادارة النقد بمصادرة مبلغ ٥٨٠٠ جنيه ضبط في القضية رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ حصر تحقيق نيابة الشئون المالية ، ودفع أمام تلك

المحكمة بعدم دستورية نص كل من الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، والفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب فيما تضمناه من حق وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه في الأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة إداريا •

وبتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى وحددت للمدعى ثلاثة أشهر لرفع دعواه الدستورية ، فأقام الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية بطلب الحكم بعدم دستورية النصين المشار اليهما ، وفي أول مارس سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة العليا برفض دعواه • ثم أقام المدعى بعد ذلك الدعوى رقم ٣٠٢٩ لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة وطلب فيها الحكم برد المبلغ السابق مصادرته استنادا الى ما نص عليه قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاثر الرجعى لما يصدر من أحكام بعدم دستورية أى نص جنائى ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى مجلس الدولة لنظرها بهيئة قضاء إدارى ، واذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ حكمها فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتغليب الحكم الأخير على الحكم السابق صدوره فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية ، حتى يتبين القضاء الإدارى — الذى احيلت اليه دعواه الموضوعية — الحكم الواجب تطبيقه عليها •

وحيث أن طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها طلب اعمال أثر

الحكم الصادر بعدم الدستورية في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه الموضوعية المحالة الى القضاء الادارى والتي يطالب فيها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنيه تمت مصادرته في تاريخ سابق على صدور هذا الحكم .

وحيث أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت في فقرتيها الثالثة والرابعة الآثار التي تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى فنصت على أنه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم . فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ... » ، وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه فى المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الاثر المرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

لما كان ذلك ، وكان اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفع أو دفاع الامر الذى لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزممت المدعى المصروفات ومبلغ خمسة وعشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة أول يناير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

بإئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النسادى ومنير امين
عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ،
والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٢)

القضية رقم ٢٦ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى - الدعوى الدستورية - قبولها - المصلحة في الدعوى - مصلحة
شخصية مباشرة للطاعن - مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى
الموضوع .

٢ - أجنبى - ملكية - قانون - اثر مباشر - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك
غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء - حظره في المادة الاولى
منه - اكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء الا في
حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه دون أن يرتد اثر هذا
الحظر الى الماضى - النص في المادة ٢/٥ من هذا القانون على أن التصرفات
التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها -
تطبيق لحكم المادة الاولى باثر مباشر من تاريخ نفاذه .

٣ - حق الملكية - كسب الملكية العقارية مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه
الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا وتسجيله اثر ذلك .

٤ - سلطة التشريع - حقوق - للمشرع سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق -
ضوابط هذه السلطة التقديرية - صدور الحكم التشريعى بقاعدة عامة مجردة .
عدم اهداره نصا في الدستور .

١ - من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر
للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة
ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم
الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

٢ - أن المشرع بعد ان أورد في المادة الاولى من القانون رقم ٨١

لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا — يسرى من يوم نفاذه — حظر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء إلا في حدود الاستثناءات والضوابط التي تكفلها نصوصه وذلك دون أن يترد أثر هذا الحظر الى الماضى ، عمد فى المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التى لم تكن قد اشهرت حتى هذا التاريخ • فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وفقا لما قررتة الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، ذلك أن هذه التصرفات هى التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة واحتراما للأوضاع المستقرة الابقاء عليها وعدم المساس بها اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون • أما بالنسبة للتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به ، فإنه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية — وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى فى مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارى لا ينتقل سواء بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فإن المشرع — اعمالا للآثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه فى المادة الاولى سالفة الذكر — نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها •

لما كان ذلك ، فإن نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه فى المادة الاولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على أى أثر رجعى يتضمن

المساس بالملكيات العقارية القائمة والتي ثبتت لأصحابها الأجانب قبل بدء العمل به .

٣ — اذ كان المحظور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى فى ذاته لاكتمال أى مركز قانونى لهم فى خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك الفقرة برجعية الاثر .

٤ — للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بلامعقب عليه فى تقديره ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا : بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء . واحتياطيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى
(م ٥ — المحكمة الدستورية)

بالنسبة. لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر،
وبعدم قبولها فيما عدا ذلك .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته الشخصية وبصفته ولياً طبيعياً
على ولديه القاصرين كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٦٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى
كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى
المؤرخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن بيع المدعى عليها الخامسة —
شركة مصر للتأمين — شقة سكنية بالعمارة المينة بالصحيفة ، الى كل
من ولديه وزوجته — حينئذ — المدعى عليها السادسة ، وذلك لقاء ثمن
قدره ٣١٨٥ جنيها ، وبصحة ونفاذ الاقرار الصادر من المدعى عليها
السادسة بالتنازل عن نصيبها الى المدعى ، وبتسليمه الشقة محل النزاع
واعتماد الحكم الذى يصدر فى الدعوى — بعد شهره — سنداً للملكية .
وقد ردت المدعى عليها السادسة — عقب طلاقها — على ذلك ببطان عقد
البيع المشار اليه استنادا الى أن المدعى وولديه يحملون الجنسية الليبية،
وان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يحظر على غير المصريين اكتساب ملكية
العقارات المبنية والاراضى الفضاء فى مصر ويوجب فى الفقرة الثانية
من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ

العمل به أو شهرها ، فدفع المدعى بعدم دستورية هذا القانون • وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بوقف الدعوى وحددت للمدعى أجلا غايته آخر مايو سنة ١٩٧٩ لرفع دعواه الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة •

وحيث أن الحكومة قد دفعت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على نصوص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك فيما عدا الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه إذ أنها وحدها التي تتعلق بالمنازعة في دعواه أمام محكمة الموضوع •

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وان ذهب فيها الى طلب الحكم أصليا بعدم دستورية القانون المشار اليه واحتياطيا بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه ، الا أنه لم يورد فيما ساقه من أوجه النعى على نصوصه سوى نص هذه الفقرة ، وكذلك نص كل من الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة الخامسة منه — والتي تعرض أولاهما لحالة غير المصرى الذى يملك أرضا فضاء فتوجب عليه أن يقيم عليها البناء خلال مدة سنتين من تاريخ التملك والا جاز للدولة أن تعيد بيع الأرض للغير على حسابه ، كما تعرض الفقرة الاخرى لبيان حكم التصرفات العقارية التى تم شهرها للاجانب قبل العمل بالقانون المطعون فيه وتقضى ببقاء هذه التصرفات صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية على أن يخضع المالك الاجنبى للاحكام المستحدثة التى نص عليها القانون بشأن وجوب البناء على الأرض الفضاء خلال مدة سنتين من تاريخ العمل بالقانون وألا يتصرف فى العقار المملوك بأى تصرف ناقل للملكية قبل مضي خمس سنوات من تاريخ اكتسابه لها — وهو ما عناه المشرع بالنص فى صدر الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون على « عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية وحكم المادة الثالثة من هذا القانون » •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكانت منازعة المدعى عليها السادسة في الدعوى الموضوعية مبناهما عدم أحقية المدعى وولديه في اكتساب ملكية شقة النزاع بسبب جنسيتهم الأجنبية وعدم جواز الاعتداد أو شهر عقد البيع الذي يركنون اليه استنادا منها الى نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦. مما حدا بالمدعى الى الدفع بعدم دستوريته بمقولة أن حكم هذه الفقرة — التي تقضى بعدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به وبعدم شهرها — ذو أثر رجعى لم يحظ بالموافقة عليه طبقا للدستور . لما كان ذلك ، فان مصلحة المدعى في دعواه الماثلة انما تقوم على الطعن بعدم دستورية تلك الفقرة فحسب ، بتقدير أن الحكم له في طلباته الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء في الطعن بعدم دستوريته . أما الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة الخامسة وسائر نصوص القانون الاخرى ، فلا مصلحة شخصية للمدعى في الطعن بعدم دستوريته اذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لانتهاء المصلحة بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وذلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه .

وحيث أن للدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أنها اذ نهت عن الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ نفاذه وحظرت شهرها — مالم يكن قد جرى بشأنها تقديم طلبات شر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص

بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ — تكون قد انطوت على أثر رجعى ينسحب حكمه الى التصرفات التى انعقدت قبل تاريخ العمل بالقانون وهذا الاثر الرجعى لم يوافق عليه مجلس الشعب بالاغلبية الخاصة مما يخالف نص المادة ١٨٧ من الدستور • كما أن الحكم الذى نصت عليه تلك الفقرة من شأنه الاخلال بالملكية الخاصة التى كفلت المادة ٣٤ من الدستور صونها وحمايتها •

وحيث أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء يحظر فى صدر مادته الاولى على غير المصريين اكتساب ملكية هذه العقارات والاراضى أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، ويقضى فى مادته الرابعة ببطلان كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكامه ، وينص فى المادة الخامسة منه — فى فقرتها الاولى — على أنه « مع عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة (٢) وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل به صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية » وفى فقرتها الثانية على أنه « اما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » كما ينص فى المادة الثامنة منه على العمل بأحكامه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد نشر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع بعد أن أورد فى المادة الاولى من القانون المشار اليه حكما جديدا — يسرى من يوم نفاذه — حظر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات

المبينة والاراضى الفضاء الا فى حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر الى الماضى ، عمد فى المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التى لم تكن قد أشهرت حتى هذا التاريخ . فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وفقا لما قررته الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، ذلك أن هذه التصرفات هى التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة واحتراما للاوضاع المستقرة الابقاء عليها وعدم المساس بها أعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون . أما بالنسبة للتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ العمل به ، فانه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية — وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى فى مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فان المشرع — أعمالا للآثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه فى المادة الاولى سألقة الذكر — نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها .

لما كان ذلك ، فان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه فى المادة الاولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على أى أثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتى ثبتت لأصحابها الاجانب قبل بدأ العمل به .

ولا يقدح فى ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن ما قضت به تلك الفقرة من عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة انما يمس المراكز القانونية التى ترتبت للمتصرف اليهم بمقتضى عقود صحيحة من شأنها توليد

الالتزام بنقل الملكية اليهم ، ويحول بالتالى دون كسبهم لها تنفيذا لهذا الالتزام مما يشوبها برجعية الاثر ، ذلك أنه اذ كان المحظور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى فى ذاته لاكتمال أى مركز قانونى لهم فى خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك الفقرة برجعية الاثر — كما لا يغير من ذلك ما تضمنته الفقرة سالفه البيان من استثناء الحالات الثلاثة التى نصت عليها — وهى التصرفات التى جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ — تاريخ انعقاد مجلس الوزراء الذى أعقبه الاعلان عن اقرار مشروع القانون — ذلك أن استثناء هذه الحالات — لاعتبارات الجدية وحسن النية التى رآها المشرع جديرة بالرعاية — هو فى واقع الامر اخراج لها من نطاق الحظر الذى فرضه القانون بمقتضى نص المادة الاولى منه ليسرى عليها حكم الاباحة الذى كان قائما من قبل — وهو ما يملكه المشرع بماله من سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بلا معقب عليه فى تقديره ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور •

لما كان ذلك ، فان ما أثاره المدعى بشأن رجعية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ونعبه عليه

تبعا لذلك بمخالفة الدستور لعدم موافقة مجلس الشعب عليه بالاغلبية الخاصة التي تتطلبها المادة ١٨٧ منه — يكون على غير أساس •

وحيث أنه لما كان من المقرر أن التصرفات غير المشهورة لا تنقل بذاتها حق الملكية العقارية ، وأن المتصرف اليه بعقد غير مشهر لا يعتبر في نظر القانون مالكا للعقار موضوع التصرف الا اذا تم شهر التصرف أو الحكم النهائي المثبت له بطريق التسجيل — على ما سلف بيانه — فان ما ينعاه المدعى على الفقرة سالفة الذكر من مخالفتها الدستور بمقولة أن ما نصت عليه من أن التصرفات غير المشهورة قبل العمل بالقانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها — ينطوى على مساس بالملكية الخاصة التي كفل الدستور في المادة ٣٤ منه صونها وحمايتها ، يكون هذا النعى بدوره غير سديد •

وحيث أنه لما تقدم جميعا يتعين رفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المتينة والاراضى الفضاء — وذلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون •

ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن على نص الفقرة المشار اليها ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسه ٥ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد العسبر ومحمد على رافع بليغ
ومصطفى جميل مرمى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على
فضل الله أمين السر .

(١٣)

القضية رقم ١٨ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

- ١ - دستور - لوائح الضرورة - نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ لم يفرض
جزاء لعدم عرض لوائح الضرورة على مجلس الأمة - عدم عرضها لا يترتب
عليه أى مساس بقوتها .
- ٢ - تأميم - دستور سنة ١٩٥٨ - خلوه من نص خاص فى شأن مبدأ التأميم -
هذا المبدأ يجد سنده فى النص العام الذى ورد فى المادة الخامسة منه
بشأن الملكية الخاصة - مفتضى ذلك .
- ٣ - تأميم - القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات
والمنشآت - هذا التأميم استهدف الصالح العام وتم مقابل تعويض ولم
ينطو على مصادرة الملكية الخاصة - أساس ذلك .
- ٤ - دستورية القوانين - الرقابة القضائية على دستورية القوانين - نطاقها -
النص على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه - لا تشكل عيباً دستورياً
ولا تمتد اليه رقابة المحكمة الدستورية العليا .

١ - أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لرئيس
الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً فى
اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذ فى غياب
المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده فاذا اعترض المجلس
على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ماله
من أثر من تاريخ الاعتراض . ويستفاد من هذا النص أنه وأن
أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقاً
له على مجلس الأمة فور انعقاده ، إلا أنه لم يفرض جزاء لعدم

عرضه وذلك خلافاً لمسلك المشرع في سائر الدساتير الأخرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة له إذ نصت جميعاً على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي لدواعي الضرورة يزول مالها من قوة القانون إذا لم تعرض على المجلس . وهذه المغايرة في الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الأخرى تدل على أن المشرع في هذا الدستور قصد ألا يرتب ذلك الأثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الأمة بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عليها بالأغلبية الخاصة التي نص عليها .

٢- أنه وأن كان المشرع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصاً خاصاً في شأن مبدأ التأميم ، إلا أن هذا المبدأ يجد سنداً في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تقضي بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظائفها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون » مما يقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولاً على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أداءها في خدمة الجماعة بأسرها . وهو ما رددته دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية مصونة . . . ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون . وما أكدته ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه « لا يجوز التأميم إلا للمنفعة العامة وبقانون ومقابل تعويض » .

٣- أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى

منه على تأمين الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص في مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية أداء التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... » كما أفصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التي تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأمين هو توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومى توجيهها مؤثرا ومفيدا لخطة التنمية بما يكفل المضى بها قدما نحو الغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها — دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذى قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التى تملئها مصالحه الخاصة وفى ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية » لما كان ذلك ، فان ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ قضى بتأمين الشركة المملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأمينها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة للملكية الخاصة التى كفلها الدستور يكون غير سديد .

٤ — ما أثاره المدعون بشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقة على تأمين الشركة وايلولة ملكيتها الى الدولة سواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى بادماجها فى شركة أخرى ثم العدول عن هذا الادماج أو بصدور قرار بتصفيتها ذلك أن هذه المطاعن — أيا كان وجه الرأى فيها — لا تعدو أن تكون نعيما على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة اذ لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها .

الاجراءات

بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنه من ادراج الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية فى الجدول المرافق له .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

وبجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعية الثامنة ، فأستأنف باقى المدعين السير فيها بموجب صحيفة أودعت قلم الكتاب فى ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ وذلك بصفاتهم الشخصية وباعتبارهم ورثة المتوفاة .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى أستوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية طالبين الحكم بثبوت ملكيتهم للشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية وتسليمها لهم مع الزام المدعى

عليهم بأن يدفعوا لهم قيمة التعويض الذي يقدره أحد الخبراء عما فاتهم من كسب منذ تأميم تلك الشركة . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وذلك فيما تضمنه من تأميم الشركة المشار إليها ، فقضت المحكمة في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ بوقف الدعوى وحددت للمدعين أجلا غايته ٣١ مايو من ذات السنة لرفع دعواهم الدستورية، فأقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث أن المدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت مخالفته للدستور استنادا الى سببين حاصل أولهما أن هذا القرار بقانون صدر من رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الأمة ولم يعرض على المجلس فور انعقاده فسقط ماله من قوة القانون طبقا لنص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ الذي كان قائما وقتئذ .

وحيث أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذ في غياب المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض . ويستفاد من هذا النص أنه وان أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الأمة فور انعقاده ، الا أنه لم يفرض جزاء لعدم عرضه وذلك خلافا لمسلك المشرع في سائر الدساتير الاخرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة به اذ نصت جميعا على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي لدواعي الضرورة يزول ماله من قوة القانون اذا لم تعرض على المجلس . وهذه المغايرة في

الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الاخرى تدل على أن المشرع في هذا الدستور قصد الا يرتب ذلك الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الامة بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عليها بالاغلبية الخاصة التى نص عليها ، ومن ثم فان ما ينعاه المدعون في هذا السبب يكون في غير محله .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثانى أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ أورد في الجدول المرفق به الشركة المملوكة للمدعين ضمن الشركات والمنشآت التى نصت مادته الاولى في فقرتها الاولى على تأميمها يكون قد خالف المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التى تشترط أن يكون التأميم لاعتبارات الصالح العام ومقابل تعويض ، ذلك أن هذه الشركة لم تسهم — بعد تأميمها — بأى دور في تنمية الاقتصاد القومى سواء بكيانها الذاتى أو بادماجها في احدى شركات القطاع العام ذلك الادماج الذى صدر به القرار الجمهورى رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٦١ ثم ما لبث أن عدل عنه بموجب القرار الجمهورى رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٦٣ بعد أن كانت المدعى عليها الخامسة — المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قد أصدرت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قرارا بتصفية الشركة على غير سند من القانون وببادرت باتخاذ عدة تصرفات في هذا الصدد لم تحظ بموافقة المصفى ، وهكذا تأرجحت الشركة بعد تأميمها — بين عدة أنظمة قانونية وواقعية لم تستقر على احداها الامر الذى يكشف عن أن تأميمها لم يستهدف الصالح العام . فضلا عن أن هذا التأميم لم يقترن بأداء التعويض المستحق للمدعين عن ايلولة حقوقهم في الشركة الى الدولة ، بل أدت التصفية المشار اليها الى مديونيتهم هم للدولة وهو ما يعد بمثابة مصادرة لاموالهم تتنافى مع ما يقرره الدستور في المادة ٣٦ من حظر المصادرة العامة للاموال وعدم جواز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

وحيث أن نطاق الطعن على هذا النحو يكون قد تحدد من الناحية الموضوعية في النعى بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت فيما قضت به من تأميم الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية بإدراجها في الجدول المرفق بهذا القانون .

وحيث أنه وإن كان المشرع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأميم ، إلا أن هذا المبدأ يجد سنده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تنص بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » . مما مقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أدائها في خدمة الجماعة بأسرها . وهو ما رده دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها إنما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وما أكد ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه « لا يجوز التأميم إلا للمنفعة العامة وبقانون ومقابل تعويض » .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص في مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية أداء

التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة . . . » كما أفصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التي تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأمين هو « توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومي توجيها مؤثرا ومفيدا لخطة التنمية بما يكفل المضي بها قدما نحو الغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها — دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذى قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تملئها مصالحه الخاصة وفي ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية » لما كان ذلك ، فان ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ قضى بتأمين الشركة المملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأمينها قد تم بخير مقابل بما ينطوى على مصادرة للملكية الخاصة التي كفلها الدستور يكون غير سديد .

وحيث أنه لا ينال من ذلك ما أثاره المدعون بشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقة على تأمين الشركة وأيلولة ملكيتها الى الدولة سواء ما تعلق منها بصدر قرار جمهورى بادماجها فى شركة أخرى ثم العدول عن هذا الادماج أو بصدر قرار بتصفيتها ذلك أن هذه المطاعن — أيا كان وجه الرأى فيها — لا تعدو أن تكون نعيًا على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة اذ لا يشكل عيبا دستوريا بوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها . كما لا يقدح فى ذلك ما ذهب اليه المدعون من أن تصفية شركتهم المؤممة أسفرت عن عدم استحقاقهم لاي تعويض ، ذلك أن العبرة فى بيان ما اذا كان التأمين قد تم بمقابل أو بدونه هو بما تقرره نصوص قانون التأمين بغض

المنظر عما قد ينتهى اليه تنفيذ أحكامه فى مجال تقويم المشروع
المؤمم وتحديد ماله من حقوق وما عليه من التزامات قد تستغرق هذه
الحقوق فلا يبقى لأصحابه ما يعوضون عنه •

لما كان ما تقدم ، فان ما ينعاه المدعون على القرار بقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٦١ من مخالفته للدستور سواء من الناحية الشكلية أو
من الناحية الموضوعية ، يكون على غير أساس ، الامر الذى يتعين معه
رفض الدعوى •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين
المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد الجيد وربيع لطفى
جمعة أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد
على فضل الله أمين السر .

(١٤)

التصوية رقم ٧ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

- ١ - قرارات ادارية - المادة الثامنة من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة - انقصد منها تحصين كافة القرارات والاعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة فى حدود اختصاصهم ضد الطعن بالالغاء أو الطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها واعفائهم اعفاء مطلقا من كل مسئولية .
- ٢ - حق التقاضى - قرارات ادارية - حظر النص فى القوانين على تحصينها من رقابة القضاء - أساس ذلك - المادة ٦٨ من الدستور .
- ٣ - دستور - مبدأ المساواة - حق التقاضى - من الحقوق الصامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق .
- ٤ - قرارات ادارية - القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال الادارية - أثر ذلك - خصوصها لرقابة القضاء . عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واختلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .

- ١ - يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - بشأن حالة الطوارئ - الذى يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الاوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحركات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها - وذلك عند اعلان حالة الطوارئ - التى تم اعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ .

وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ في مادته الاولى على أنه « تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة في جميع انحاء البلاد ومياهاها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد » وفى مادته الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين — في سبيل الدفاع الوطنى والامن العام — فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة » كما نصت مادته الثامنة — محل هذه الدعوى — على أنه « لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو فرد بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الامر » • ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الاخيرة أن يحصن كافة القرارات والاعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة — فى حدود اختصاصهم — ضد أى طعن بالغائها أو أى مطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والاعمال معيبة — فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التى يتبعونها اعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها، فحظر قبول أية دعوى بشأنها، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة بزميتها من اغلاق باب كل منازعة فى تلك القرارات والاعمال وحجب حق التقاضى بصددھا •

٢ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضى حق مصون

ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي
..... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار
ادارى من رقابة القضاء . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم
يقف عند حد تقرير التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ،
بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين
أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا
المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق
التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في توكيد الرقابة
القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن
عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذه القرارات،
وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من
كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى
ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها
والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٣ — أن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين
لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة،
كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان
حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين
المواطنين فيها ، فان حرمان طئفة معينة من هذا الحق مع تحقق
مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها — ينطوى
على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم
يحرموا من هذا الحق .

٤ — أن القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ
شئون الرقابة — المنصوص عليها في المادة الاولى من أمر رئيس

الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ — انما هي قرارات وأعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والاعمال الادارية وتنسب عليها رقابة القضاء ، ومن ثم فان المادة الثامنة من هذا الامر اذ تقضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة المشار اليها — وهى أعمال وقرارات ادارية على ما سلف البيان — تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

الاجراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ٢٩ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — نتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ٢٩ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض • وقال بيانا لدعواه أنه قام بتأليف كتاب بعنوان « محمد نبي الاسلام في التوراة والانجيل والقرآن » وأعد منه أربعة آلاف نسخة بعد أن أجازته ادارة البحوث والنشر بمجمع البحوث الاسلامية بحسبانها الجهة ذات الاختصاص في هذا الشأن ، ثم قدم مؤلفه هذا الى الرقيب العام للموافقة على نشره وتوزيعه وفقا لأحكام أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الذى عهد اليه بفحص الكتب والمطبوعات قبل تداولها ، بيد أن الرقيب أصدر قرارا بحظر نشر الكتاب داخل البلاد بحجة أنه يمس عقيدة النصارى ، في حين أن موضوع الكتاب المشار اليه لا ينطوى على المساس بأى عقيدة ، بدلالة أن الجهة الدينية المختصة بأجازته ، بل ان الرقابة — ذاتها — وافقت على نشره خارج البلاد ، ولم تحظر تداول كتب أخرى نقلت البحث الذى تضمنه كتابه ، الامر الذى يجعل قرار الرقيب بحظر نشره ومصادرة نسخه المطبوعة عملا خاطئا وغير مشروع يستوجب التعويض عنه مما حدا به الى اقامة دعواه بالطلبات سالفة الذكر • وقد دفعت الحكومة الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بعدم قبولها عملا بحكم المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ التى تقضى باعفاء الحكومة وموظفيها من المسؤولية عن أى اجراء أتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وبحظر قبول أية

دعوى قبلهم في هذا الصدد • واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية هذا النص ، قضت بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية للفصل في مدى دستوريته •

وحيث أنه يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — بشأن حالة الطوارئ — الذى يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الاوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحركات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها — وذلك عند اعلان حالة الطوارئ — التى تم اعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ • وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فى مادته الاولى على أنه « تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة فى جميع أنحاء البلاد ومياهاها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد ... » وفى مادته الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين — فى سبيل الدفاع الوطنى والامن العام — فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه فى المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو فيها أو يصادرها أو يعيدها أو يتصرف فيها على أى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة ... » كما نصت مادته الثامنة — محل هذه الدعوى — على أنه « لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى اجراء أتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الامر » • ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة

الآخيرة أن يحصن كافة القرارات والأعمال التي يتخذها القائمون على شؤون الرقابة — في حدود اختصاصهم — ضد أي طعن بالغائها أو أي مطالبة بالتعويض عن الأضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والأعمال معيبة — فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التي يتبعونها إعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها ، فحظر قبول أية دعوى بشأنها ، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من إغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والأعمال وحجب حق التقاضي بصددتها •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي •• وبحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أن الدساتير سالف الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وإنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما

كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث أن القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة — المنصوص عليها فى المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ — انما هى قرارات واعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والاعمال الادارية وتنبسط عليها رقابة القضاء ، ومن ثم فان المادة الثامنة من هذا الامر اذ تقضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة المشار اليها — وهى اعمال وقرارات ادارية على ما سلف البيان — تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين، فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة ، والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثون جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحي عبد الصبور ومحمد على رافب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين
عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض
والسيد احمد على فضل الله أمين السر .

(١٥)

القضية رقم ١٦ لسنة ١ قضائية ((دستورية)) (١)

- ١ - لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بنائيم بعض الشركات والمنشآت لجان ادارية - قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- ٢ - حق النقاضى - مبدأ دستورى أصيل - حظر النص فى الفوائين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أساسى ذلك - نص المادة ٦٨ من الدستور وما أقرته اللوائح السابقة ضمانا من كفالة حق النقاضى للأفراد .
- ٢ - مبدأ المساواة - حق النقاضى - من الحقوق العامة التى كفلتها اللوائح المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينتوى على اهدار مبدأ المساواة .
- ٤ - لجان التقويم - النص على تحصيل قراراتها من رقابة القضاء - مخالف للدستور - أوجه مخالفة الدستور .

١ - ان المشرع لم يسبغ على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - ولاية الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد اسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل ، لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لأصحابها

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا فى الدعوى الدستورية رقم ١٤ لسنة ٢ ق .

مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن
للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم
أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات وغير ذلك من
الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم
فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر
قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من
ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة
أحد المستشارين يخفى على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ
البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة
بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك
اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع
بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة
الفصل فى خصومة ، وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات
لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم •

٢ — ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون
ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه
الطبيعى ... ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل
أو قرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن
الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ
دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى
القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ،
وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ
الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع
الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية
وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى

تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

٣ — ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

٤ — ان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على ان قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن — وهي قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون

رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٨٣٦ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى — طالبين الحكم بالغاء قرار لجنة تقويم شركة « أبو الهول لصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات » — المكونة منهم والتي شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ — مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها اعادة تقويم الشركة على أسس قانونية عادلة . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية المادة الثالثة من ذلك القرار بقانون فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكامه نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، فقضت المحكمة في ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ بوقف الدعوى وأمهل المدعين ثلاثة أشهر لرفع دعواهم الدستورية ، فأقاموا دعواهم الماثلة .

وحيث ان المدعين ينعون على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أنها اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لأحكامه نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى بطبيعتها قرارات ادارية — تكون قد أخلت بحق التقاضى الذى تكفله الدساتير السابقة كما عنى الدستور القائم فى المادة ٦٨ منه بالنص على صونه والنهى عن تحصين الاعمال والقرارات الادارية من رقابة القضاء •

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » ، وفى مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... وتكون السندات قابلة لتداول فى البورصة » ، قضى فى مادته الثالثة بأن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل • وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن • كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف

البيان — ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لأجراءات و ضمانات معينة ، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل ، لتقدير أصولها وخصومها توصلًا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونًا لأصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوي الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات أو غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغني عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان — التي يغلب على تشكيلها العنصر الإداري — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل في خصومه، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات — التقاضي و ضماناته على نحو ما تقدم •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي •• ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري

من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يجرموا من هذا الحق •

لما كان ذلك ، فان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة

من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى ومحمد عبد الخالق النادى ومدير أمين عبد المجيد ورابع لطفى
جمعة أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم ابو العينين المفوض ،
والسيد احمد على فضل الله أمين السر .

(١٦)

القضية رقم ٥ لسنة ٢ قضائية « دستورية » (١)

١ - لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - لجان ادارية - قراراتها
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - حق التقاضى - مبدأ دستورى أصيل - حظر النص فى القوانين على تحصيل
أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة ٦٨
من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى
للافراد .

٣ - مبدأ المساواة - حق التقاضى - من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير
المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق يندوى على
اهدار لمبدأ المساواة .

٤ - لجان التقويم - النص على تحصيل قراراتها من رقابة القضاء - مخالف
للدستور - أوجه مخالفته للدستور .

١ - ان المشرع لم يسبغ على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام
القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - ولاية الفصل
فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات
معينة وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار اسهم بعض
الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة وتقويم رؤوس أموال
المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلا
لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين فى الدعوى
الدستورية برقم ١٦ لسنة ٢ ق والدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ٣ ق .

تأميمها دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضى على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم •

٢ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ... ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ،

وقد ردد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

٣ — ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القوانين سواء وانهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه • ولا كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق افرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

٤ — أن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

الاجراءات

بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١١١١ لسنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة أول يناير سنة ١٩٨٠ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة

الدستورية العليا للفصل فى دستورية ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١١١١ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى — طالبا الحكم بالغاء قرارى لجنة تقويم منشأة « للمقاولات » ومؤسسة « » لانشاء الطرق اللتين أممتا بمقتضى القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ٦٤ وذلك باضافتهما الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — وتعديل نتيجة هذا التقويم وفقا للاسس المبينة فى صحيفة الدعوى ، واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لا بدا لها

من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلاسة أول يناير سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورتيتها •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاولى على أن « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين (في اقليمى الجمهورية) كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » ، وفي مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات والمنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة » قضى في مادته الثالثة بأن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها • وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن • كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يعين على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - سالف البيان - ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة

وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلًا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونًا لأصحابها مقابل تأميمها دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوي الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبیب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست بقرارات قضائية . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضمن على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... » ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء « وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية

التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القوانين سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها — بنطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » .

— ١٠٦ —

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » •

جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحي عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وزابج لطفى
جمعة اعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم ابو العيتن المفوض ،
والسيد احمد على فضل الله أمين السر .

(١٧)

القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

١ - لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت - لجان ادارية - قراراتها تعتبر قرارات
ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - حق التقاضى - مبدا دستورى اصيل - حظر النص فى القوانين على تحصين
أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة ٦٨
من الدستور وما أفرقه الدساتير السابقة ضمنها من كفالة حق التقاضى
للافراد .

٣ - مبدا المساواة - حق التقاضى - من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير
المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق - ينطوى
على اهدار لبدا المساواة .

٤ - لجان تقويم - النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء - مخالف
للدستور - أوجه مخالفته للدستور .

١ - أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام
القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ - ولاية الفصل فى خصومات
تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ،
وانما عهد اليه بمهمة لا تعدو تقويم رؤوس أموال المنشآت
المؤمنة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة
التعويض الذى قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، دون
أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع
أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب
ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى

نتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة ، وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم .

٣ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٣ — أن الدساتير السابقة قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها — ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ — أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٨١ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لأحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •
- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم ببطلان قرار تقويم محالج « ... بالسنبلاوين » — المؤمم بمقتضى القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — واعادة تقويمه وفقاً للاسس المبينة بصحيفة الدعوى • واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقاً لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن لا بدا لها من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورتها •

وحيث أن القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ينص في مادته الاولى على أن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى

الدولة ... » وفي مادته الثانية على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار إليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » . كما تقضى مادته الثالثة بأن « تؤدي الدولة قيمة ما آل إليها من أموال المنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ... »

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقييم — المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — سالف البيان — ولاية الفصل في خصومات تنعقد امامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تفويم رؤوس أموال المنشآت المؤممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها نوصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضى على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم

يخولها سلطة الفصل في خصومة ، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى وضماناته على نحو ما تقدم •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ••• ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم بحقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتبار الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

لما كان ذلك ، فإن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقاً لأحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن — وهي قرارات إدارية على ما سلف بَيَّانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — بتأميم بعض المنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » •

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. قصى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد/
أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٨)

القضية رقم ٣١ لسنة ٣ قضائية (دستورية)

١ - دعوى دستورية - قبولها - وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمة
الدستورية العليا - حكمة ذلك .

٢ - اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية العليا - بالفصل في دستورية
القوانين واللوائح . مناطه أن يكون أساس الطعن مخالفة التشريع لنص
دستورى . لا يمتد الى حالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين
ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة .

١ - ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر
بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة
اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص
الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية
التي تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ،
حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافة
جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم
عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل
الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا ، وكان ما
أوردته المدعية فى صحيفة دعواها واضح الدلالة فى بيان النص
التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى
(م ٨ - المحكمة الدستورية)

بمخالفته — على النحو الذى يتحقق به ما تغياه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعيينا رفضه •

٢ - أن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح أن يكون اساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة •

الاجراءات

بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٨١ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء دون أن يستثنى من هذا الحظر الاجانب الذين أبرمت حكوماتهم اتفاقيات مع مصر كفلت بمقتضاها لمواطنيها حقوقا مساوية لحقوق المصريين •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمدولة •

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعية — وهى يونانية الجنسية — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٤٢٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم بأحققتها في أخذ حصة مبيعة في عقار بالشفعة • وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض دعواها تأسيسا على أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات والاراضى الفضاء يحظر في صدر مادته الاولى على غير المصريين اكتساب ملكية هذه انعقارات أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث • واذ لم ترتض المدعية هذا الحكم طعنت عليه بالاستئناف رقم ١٣١٨ لسنة ٩٧ قضائية ودفعت بعدم دستورية القانون المشار اليه • وبتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٨١ رخصت محكمة استئناف القاهرة للمدعية برفع دعواها الدستورية خلال شهر ، فأقامت الدعوى الماثلة •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن سحيقتها جاءت خلوا من بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته، والنص الدستورى المدعى بمخالفته خروجاً على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية •

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعية أقامت دعواها ابتغاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء — وهو الحظر المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى من هذا القانون ، استنادا الى أن حرمان الاجانب — الذين تكفل لهم اتفاقيات دولية

حقوق المصريين — من اكتساب ملكية العقارات في مصر يخالف أحكام الدستور التي توجب احترام الاتفاقيات الدولية — مشيرة بذلك الى حكم المادة ١٥١ من الدستور •

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذكر هذه البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا ، وكان ما أوردته المدعية فى صحيفة دعواها واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته — على النحو الذى يتحقق به ما تنص عليه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعيينا رفضه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المدعية تنعى على الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أنها اذ حظرت على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، دون أن تستثنى من هذا الحظر الاجانب الذين أبرمت دولهم اتفاقيات مع مصر كفلت بمقتضاها لمواطنيها حقوقا مساوية

لا يتمتع به المصريون داخل البلاد ومنها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية ، تكون قد خالفت حكم المادة ١٥١ من الدستور التى توجب احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء تنص على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث » وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن هذا الحظر « لا يمتد الى حالات تملك الاجانب التى تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية فى مصر طبقا للاوضاع المقررة والتى تكون لها قوة القانون وفقا للمادة ١٥١ من الدستور وذلك باعتبار أن تلك المعاهدات والاتفاقيات تعتبر من قبيل القوانين الخاصة التى لا بنسخها القانون العام كشأن المشروع الـراهن » •

وحيث أن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة •

لا كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥١ من الدستور تنص على أن : « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس

الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة » ، وكانت اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٦ ، التى تستند اليها المدعية فى طعنها المائل لا تجاوز قوة القانون ولا ترقى الى مرتبة النصوص الدستورية ، فان ما تثيره المدعية من ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها تخالف أحكام تلك الاتفاقية — أيا ما كان وجه الرأى فى شأن هذه المخالفة — لا يعدو أن يكون نعيًا بمخالفة قانون لاتفاقية دولية لها قوة القانون ، ولا يشكل بذلك خروجًا على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
رممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى
جمعية أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد أحمد
على فضل الله أمين السر .

(١٩)

القضية رقم ٣١ لسنة ١ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى • الدعوى الدستورية - قبولها - المصلحة فى الدعوى - يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة من طعنه - مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع .
- ٢ - دعوى الطعن الدستورية - الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا فى التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط اعمالها - أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها . انتفاء قيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

١ - من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، فإذا كان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب هو نفي الركن الشرعى فى الجريمة المنسوبة اليه توصلا الى براءته منها - وهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائى ، فان مصلحة المدعى فى دعواه الراهنة تكون قد زالت •

٢ - لا محل لما يثيره المدعى من أن للمحكمة الدستورية العليا رخصة التصدى لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقا لما تقضى به المادة

٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة تعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها لان اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ، وذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها فاذا انتهت قىام النزاع أمامها — كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها •

الاجراءات

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل للمادة ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب فيما تضمنه هذا التعديل من تجريم لبعض صور حرية الرأى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرتين انتهت فيهما الى طلب الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى أو اعتبار الخصومة منتهية ، واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية
في الجنحة رقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٧٩ مركز امبابة ضد المدعى عن تهمتين
أولاهما أنه « بحفته مرشحا لعضوية مجلس الشعب لم يلتزم في
الدعاية الانتخابية بالمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء
الذي جرى بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ » ، والثانية أنه « أهان ضابط
شرطة اثناء وبسبب تأدية وظيفته » وطلبت عقابه عن التهمة الاولى
بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة
١٩٧٣ بشأن مجلس الشعب و ١٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨
بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي . وأثناء نظر الدعوى
دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل
للمادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه فيما تضمنه هذا التعديل
من تجريم لبعض صور حرية الرأي التي كفلها الدستور . واذ رخصت
المحكمة للمدعى برفع دعواه الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة . ثم
أوقفت المحكمة الجنائية — من بعد — نظر دعواها وعادت بانتهاء مدة
الوقف هذه الى نظرها بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ حيث سجلت
النيابة العامة بمحضر الجلسة عدولها عن الاتهام بالنسبة للتهمة الاولى
تأسيسا على أن الواقعة المنسوبة الى المدعى — في هذه التهمة — غير
مؤثمة بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ التي طلبت
تطبيقها ، وبذات الجلسة قضت المحكمة ببراءة المدعى من التهمتين
المسندتين اليه ، وأفادت النيابة العامة بكتابها المؤرخ ١٣ يونيو سنة
١٩٨٢ أن هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم طعنها عليه .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم

الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه هو نفى الركن الشرعي في الجريمة المنسوبة اليه توصل الى براءته منها — وهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائي ، فان مصلحة المدعى في دعواه الراهنة تكون قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الامر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

وحيث أنه لا محل لما يثيره المدعى من أن لهذه المحكمة رخصة التصدي لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة دراسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ، وذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم فلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ اعمالها •

وحيث أنه بالنسبة لمصروفات الدعوى ، فان المحكمة ترى فيما طرأ على الدعوى الموضوعية من تطور بعد أن قام المدعى برفع دعواه الدستورية — على ما سلف بيانه — ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة وألزمت الحكومة المصروفات وديبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى
جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومير أمين عبد المجيد
أعضاء ، والسيد المستشار د. عوض محمد المر القوض ، والسيد أحمد على فضل الله
أمين السر .

(٢٠)

القضبية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى - دعوى دستورية - تدخل انضمامى - شرط قبوله - توافر مصلحة شخصية مباشرة للمتدخل - مناط المصلحة فى الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية وأن يؤثر الحكم فى الدعوى الدستورية على ما أبداه أمام محكمة الموضوع من طلبات .
- عدم قبول طالب التدخل فى الدعوى الدستورية خصما مت دخلا فى دعوى الموضوع - لا يعد من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية - عدم قبول تدخله فيها .
- ٢ - دعوى - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها فى الدعوى الدستورية - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها .
- ٣ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع - الدفع بعدم اختصاص محكمة الموضوع - هذه المحكمة هى صاحبة الولاية فى الفصل فيه .
- ٤ - دعوى - الدعوى الدستورية - إلغاء النص التشريعى الطعون فيه بعدم الدستورية - لا يحول دون النظر والفصل فى دعوى عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة لهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى إبطاله بعدم دستوريته .
- ٥ - الدعوى الدستورية - تعديل الطلبات فى دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى الدستورية - لا يؤثر على مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية متى كان الفصل فيها من شأنه التأثير فى طلباته الموضوعية التى لا زالت مطروحة أمام محكمة الموضوع .
- ٦ - دستور - حريات وحقوق عامة - نقابات - تقرير الدستور مبدأ الديمقراطية النقابية - أساس ذلك - المادة ٥٦ من الدستور .
- ٧ - دستور - ديمقراطية - تحديد مفهومها فى ضوء أحكام الدستور ومبادئها - السيادة الشعبية جوهرها وكفالة الحريات والحقوق العامة هدفها والمشاركة فى ممارسة السلطة وسيلتها - أساس ذلك .
- ٨ - حريات عامة - حرية الرأى والاختيار - هى من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم - بيان ذلك .

٩ - ديمقراطية - حريات عامة - نقابات - المادة ٥٦ من الدستور - نصها على إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي - هذا الأساس يعنى توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي - لازم ذلك - إعطاء أعضاء النقابة الحق في أن يظنوا بأنفسهم وفي حرية قيادتهم النقابية عدم جواز اهدار هذا الحق بحظه أو تعطيله .

١٠ - حريات عامة - الحرية النقابية - المادة ٥٦ من الدستور - وضعت مبدأ يلتزم به المشرع المصادى - مؤدى هذا التيد - ألا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي .

١١ - نقابات - نقابة المحامين - المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين - نصها على انتهاء مدة عضوية نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة - إقصاء لهم من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق هيئة الناخبين المثلة في الجمعية العمومية للنقابة فعمل اختيارهم لهم - إخلال بمبدأ الحرية النقابية وتعارض مع الأساس الديمقراطي الذى نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور .

١٢ - مرافق عامة - تنظيمها تشريعيا - يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التى أرساها الدستور .

١٣ - قانون - عدم دستورية أحد نصوصه - ارتباط باثنى نصوصه بهذا النص ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة - يلحق الإبطال باثنى النصوص - الحكم بعدم دستورية القانون برمته .

١ - يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامى طبقا لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لاحد الخصوم في الدعوى . ومناطق المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وان يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن طالب التدخل - وان كان قد طلب قبول تدخله خصما ثالثا في الدعوى الموضوعية وأبدى طلباته ، الا أن محكمة الموضوع لم تقل كلمتها في شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طرفا في الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره

من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها ، وبالتالي يكون طالب التدخل — بهذه المثابة — غير ذى مصلحة قائمة فى الدعوى الدستورية ، ويتعبن لذلك الحكم بعدم قبول تدخله .

٢ — ان ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت المحكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا .

٣ — ان المحكمة الدستورية العليا ليست جهة للطعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، وانما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بعد دفع يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها الى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، الا أنها متى رفعت الى هذه المحكمة فأنها تستقل عن دعوى الموضوع لانها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الاصلية الذى يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة الولاية فى الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين

نهائيين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب اليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكامين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقاً للبندين ثانياً وثالثاً من المادة ٢٥ من قانون انشاء المحكمة •

٤ — انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماه قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ — المطعون فيه ، الا أن الالغاء التشريعى لهذا القانون — الذى لم يرتد أثره الى الماضى — لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالى توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الاصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فاذا الغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فان المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل أى من القانونين — القديم أو الجديد — تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعاً له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده •

٥ — لا كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على المدعين وأعملت فى حقهم أحكامه اذ أنهى مدة عضويتهم فى مجلس

النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما أضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التى حاقت بسبب القرارات المطعون فيها أمام تلك المحكمة • لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعين تظل قائمة فى الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأى فى شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع أو تستقل محكمة الموضوع وحدها — دون المحكمة الدستورية العليا — بمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها • ولا يؤثر فى هذا الصدد ما ذهبت اليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام أن مناط المصلحة فى الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير فى الطلبات الموضوعية التى لا زالت مطروحة فى جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل إضافة للطلبات الموضوعية • وترتيا على ذلك ، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله •

٦ — أن المشرع الدستورى لم يقف عند حد ما كان مقررا فى الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى •

٧ ، ٨ — تعميقا للنظام الديمقراطى الذى اعتنقه الدستور وأقام عليه

البيان الاساسى للدولة — نص فى مادته الاولى على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ... » وردد فى كثير من مواده من الاحكام والمبادئ التى تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية — وهى جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة — وهى هدفها ، أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة — وهى وسيلتها ، واذ كانت حرية الرأى والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم ، فقد حرص الدستور على النص فى بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ... » (المادة ٤٧) وأن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية ... » (المادة ٥٦) وأن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » (المادة ٦٢) * كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم أنفسهم فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور * .

٩ ، ١٠ — ان المشرع الدستورى اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله

القانون « انما عني بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لاعضاء النقابة الحق في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية التي تعبر عن ارادتهم وتنوب عنهم الامر الذي يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظه أو تعطيله ، وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب — عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية ، وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية ، ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيودا يتعين على المشرع العادي أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي .

١١ — أن المشرع اذ نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين — على أن « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجالس النقابة الحاليين » — من تاريخ نفاذ هذا القانون — وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة في الجمعية العمومية للنقابة ، فعطل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص عليه في المادة ٤ من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة السارية حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقيب وأعضاء مجالس النقابة — وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واجراء انتخابات طبقا (م ٩ — المحكة الدستورية)

لاحكامه • ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطي الذي أرساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابي •

١٢ — ان تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وأن كان يدخل في اختصاص الدولة — بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة — الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التي أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور •

١٣ — لما كانت باقى مواد هذا القانون (رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١) مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها ، يستتبع — بحكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته •

الاجراءات

بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية جميع نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وبعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بالتحقيق في الامور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وكذا قرار مجلس

الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ما جاء في هذه الرسالة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا باعتبار الخصومة منتهية ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى انتهت الى عدم دستورية القانون المطعون فيه .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى الاول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب المتضمنة طلب اجراء تحقيق عن طريق مجلس الشعب فيما نسب الى مجلس نقابة المحامين من تجاوزات لدائرة العمل النقابى السليم واتخاذ مواقف تجافى الصالح العام ، وكذا قرار مجلس الشعب في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الشأن ، والحكم في الموضوع بالغاء الرسالة والقرار المذكورين . ثم أقام المدعون العشرة الاول الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين وقرار

وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة وبإحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي صدر هذان القراران بموجبه الى المحكمة الدستورية العليا ، والحكم في الموضوع بالغاء هذين القرارين . كما أقام المدعى الاخير الدعوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق قضاء ادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل المشار اليه وفي الموضوع بالغاؤه . واثناء نظر الدعويين الاخيرتين دفع المدعون بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقررت المحكمة بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ فى كل من هاتين الدعويين تأجيل نظرهما الى جلسة ١٣ أكتوبر من ذات السنة ليرفع المدعون دعواهم الدستورية خلال هذا الاجل ، فأقاموا الدعوى الماثلة كما عدلوا بعد ذلك طلباتهم الموضوعية بأن أضافوا اليها طلب الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا لهم تعويضا قدره مليون جنيه يؤدى الى صندوق المعاشات والاعانات بنقابة المحامين عدا جنيه واحد منه يدفع لكل من المدعين وذلك جبرا للاضرار التى حاققت بهم بسبب الاجراءات و « القرارات » المطلوب الغائها .

وحيث أن الاستاذ المحامى أودع قلم كتاب المحكمة صحيفة طلب فيها الحكم بقبول تدخله فى الدعوى الدستورية خصما منضمما للمدعى عليهم فى طلب الحكم برفضها ، استنادا الى أنه سبق له التدخل فى الدعوى الموضوعية المقامة أمام محكمة القضاء الادارى واعتبر خصما فيها — على ما هو وارد فى محضر الجلسة المقدم من المدعين — وذلك باعتباره من المحامين الذين يهتمهم الحرص على سلامة تطبيق القانون المطعون فيه لتعلقه بإدارة نقابة المحامين المنوط بها رعاية مصالحهم والحفاظ على حقوقهم .

وحيث أنه يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامى طبقا لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة

شخصية ومباشرة في الانضمام لاحد الخصوم في الدعوى • ومنطاط
المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط
بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار
فيها الدفع بعدم الدستورية وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم
فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات • لا كان ذلك،
وكان الثابت من محضر جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ في الدعوى رقم
٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق — الذى يركن اليه طالب التدخل — أنه وأن كان قد
طلب قبول تدخله في هذه الدعوى خصما ثالثا للحكم بصفة مستعجلة
بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين
وفي الموضوع ببطلان هذا القرار وتعيين حارس على النقابة من كبار
رجال المحاماة لإدارة شئونها ، الا أن محكمة الموضوع لم تقل كلمتها في
شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طرفا في الدعوى
الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى
تسوغ اعتباره من ذوى الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوافر
لهم المصلحة في تأييدها أو دحضها ، وبالتالي يكون طالب التدخل —
بهذه المثابة — غير ذى مصلحة قائمة في الدعوى الماثلة ، ويتعين لذلك
الحكم بعدم قبول تدخله •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية كل من رسالة رئيس
الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التى
نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣
يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع هذه الرسالة،
فان ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا
مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك أما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم

ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية وأما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعة فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن المدعين قد دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وفي موضوع هذه الرسالة ، وكان القراران الصادران من محكمة القضاء الاداري في الدعويين رقمي ٢٤٧٩ و ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قصرا نطاق الدفع بعدم الدستورية — الذي رخص للمدعين في رفعه الى المحكمة الدستورية العليا — على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين دون سواه ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فيما تضمنته من الطعن على الرسالة والقرار المشار اليهما اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الشق من طلبات المدعين +

وحيث أنه بالنسبة الى الطعن على نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على ان قبولها رهين بأن تكون محكمة الموضوع التي أثير امامها الدفع بعدم الدستورية ورخصت في اقامة الدعوى بشأنه ، مختصة ولائيا بنظر الدعوى الموضوعية التي أثير فيها هذا الدفع ، فاذا انتفت ولايتها بنظرها تخلف أحد شروط قبول الدعوى الدستورية + واذ كان موضوع الدعويين اللتين أثير فيهما الدفع

بعدم الدستورية أمام محكمة القضاء الإداري يتمثل في طلب وقف تنفيذ وإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه وقرار وزير العدل الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين ، والذي لا يعدو أن يكون عملاً تنفيذياً وإجراء تطبيقياً لنص المادة الثانية من القانون المشار إليه وليست له خصائص القرارات الإدارية ، وكان القضاء الإداري غير مختص ولائياً بطلب إلغاء القوانين ولا المنازعة في الأعمال التنفيذية التي لا ترقى إلى مرتبة القرارات الإدارية ، فإن الدعوى الدستورية تكون في حقيقتها قد سعت إلى المحكمة الدستورية العليا بالطريق المباشر وذلك بالمخالفة للأوضاع المقررة قانوناً .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بعد دفع إثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الإحالة منها إلى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، إلا أنها متى رفعت إلى هذه المحكمة فإنها تستقل عن دعوى الموضوع لأنها تعالج موضوعاً مغايراً لموضوع الدعوى الأصلية الذي يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع — دون المحكمة الدستورية العليا — هي صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة إلا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب إليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أي الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقاً للبندين ثانياً وثالثاً من المادة ٢٥ من قانون إنشاء المحكمة ، ومن ثم تكون محكمة القضاء الإداري — دون المحكمة الدستورية العليا — هي صاحبة

الولاية في الفصل في مدى اختصاصها بنظر الدعاوى الموضوعية المطروحة عليها بما شملته من طلبات أصلية وطلب اضافي بالتعويض ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى — للسبب الذي تركز اليه الحكومة — غير سديد متعينا رفضه .

وحيث أن الدعوى في شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الحكومة طلبت الحكم باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى أن نطاق الدعاوى الموضوعية كان قد تحدد أصلا بطلب وقف تنفيذ والغاء كل من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين تنفيذا لنص المادة الثانية من هذا القانون ، وقد صدر بعد رفع الدعاوى الموضوعية والدستورية القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مستبدلا بنص هذه المادة نصا آخر ، وتنفيذا للتعديل الذي أتى به هذا القانون صدر قرار آخر من وزير العدل برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ — بديلا لقراره سالف الذكر — بتشكيل جديد لمجلس نقابة المحامين المؤقت ، كما صدر أخيرا القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة متضمنا النص في مادته الاولى على الغاء كل من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه — الامر الذي تعتبر معه الطلبات الموضوعية وما ترتب عليها من الطعن بعدم دستورية هذا القانون غير ذات موضوع بعد أن الغى كل من قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ سنة ١٩٨١ محل الطعن في الدعويين الموضوعيتين والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على ما سلف بيانه — وهو ما كان يهدف اليه المدعون في دعواهم الدستورية ، ومن ثم فإن مصلحتهم في مواصلة السير في هذه الدعوى تصبح منتفية وتعتبر الخصومة فيها منتهية .

وحيث انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ — المطعون فيه ، الا أن الالغاء التشريعى لهذا القانون — الذى لم يترد أثره الى الماضى — لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الاصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا الغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل أى من القانونين — القديم أو الجديد — تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

وعلى مقتضى ذلك ، فإنه لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على المدعين وأعملت فى حقهم أحكامه اذ أنهى مدة عضويتهم فى مجلس النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما أضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التى حاققت بهم بسبب « القرارات » المطعون فيها أمام تلك المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعين تظل قائمة في الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأي في شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع أو تستقل محكمة الموضوع وحدها — دون المحكمة الدستورية العليا — بمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها • ولا يؤثر في هذا الصدد ما ذهبت إليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام أن مناط المصلحة في الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير في الطلبات الموضوعية التي لا زالت مطروحة في جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل إضافة للطلبات الموضوعية • وترتبطا على ذلك ، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية في غير محله •

وحيث انه عن الموضوع فإن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين — المطعون فيه — بعد أن نص في مادته الأولى على أن « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون » وفي مادته الثانية على أنه « يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمس وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ... ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة ... كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور » • نص القانون في مادته الثالثة على أن يتولى المجلس المؤقت اعداد مشروع قانون المحاماة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون وأن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال ستين يوما من تاريخ نفاذ قانون المحاماة

المذكور ، ثم نص في مادته الرابعة على وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقا لنص المادة الثالثة ، كما نص في مادته الخامسة على الغاء كل حكم يخالف هذا القانون وانتهى في مادته السادسة والاخيرة الى النص على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالى لنشره . وقد تم نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٨١ .

وحيث أن مما ينعاه المدعون على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أنه اذ قضى في مادته الاولى بانتهاء مدة عضوية كل من نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة العامة المنتخبين وذلك قبل الاجل المحدد في قانون المحاماة لهذه العضوية واستبدل بهم مجلسا مؤقتا معيننا من قبل وزير العدل ، يكون قد خالف حكم المادة ٥٦ من الدستور التى جعلت الحرية النقابية حقا يكفله الدستور وأكدت قيامه على أساس ديمقراطى بما يعنى أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين التشكيلات النقابية ، ومن ثم فإن القانون المطعون فيه اذ صدر بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب انتخابا صحيحا وتشكيل مجلس آخر بطريق التعيين ، يكون بذلك قد انطوى على اعتداء على الحرية النقابية ووقع مخالفا للدستور .

وحيث أن المادة ٥٦ من الدستور تنص على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية . وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية اموالها . وهى ملزمة بمساعدة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف اخلاقية وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاعضاءها » .

ومؤدى هذا النص الذى أورده الدستور في باب « الحريات

والحقوق والواجبات العامة » أن المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقررًا في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤) بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي وذلك تعميقًا للنظام الديمقراطي الذي اعتنقه الدستور وأقام عليه البنيان الأساسي للدولة بما نص عليه في مادته الأولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ... » وما رددته في كثير من مواده من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التي أرساها وتشكل معالم المجتمع الذي يتشده ، سواء ما اتصل منها بتأكيد السيادة الشعبية — وهي جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة — وهي هدفها ، أو بالمشاركة في ممارسة السلطة — وهي وسيلتها . واذ كانت حرية الرأي والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطي سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذي خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على أن « حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ... » (المادة ٤٧) وأن « إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية ... » (المادة ٥٦) وأن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وأبداء الرأي في الاستفتاء وفقًا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » (المادة ٦٢) . كما عني الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها إسهامهم أنفسهم في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلس الشعب والشورى أو على

النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور •

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن المشرع الدستورى اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون » انما عنى بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لاعضاء النقابة الحق فى أن يختاروا بأنفسهم وفى حرية قياداتهم النقابية التى تعبر عن ارادتهم وتنوب عنهم ، الامر الذى يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله • وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب — عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية • ومن حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية • ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيذا يتعين على المشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى سلف بيانه •

لما كان ذلك ، فإن المشرع اذ نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين — على أن قد تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجلس النقابة الحاليين « — من تاريخ نفاذ هذا القانون — وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، فطعل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص

عليه في المادة الرابعة من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماه السارية حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيع والانتخاب لمنصب النقيب واعضاء مجلس النقابة — وذلك الى حين صدور قانون المحاماه الجديد واجراء انتخابات طبقا لاحكامه • ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطي النى أرساه هذا النص قاعدة لكل بنیان نقابى •

ولا ينال من ذلك ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية لاقتراح مشروع القانون المطعون فيه من استحالة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية « المختصة » بسحب الثقة من مجلس النقابة بسبب ما يشترطه قانون المحاماه — القائم وقتئذ — في مادته السادسة من ضرورة حضور نصف عدد المحامين ، اذ أن الوسيلة الدستورية لعلاج ذلك هي تعديل حكم هذه المادة بما يراه المشرع ملائما لتمكين الجمعية العمومية لاعضاء النقابة من ممارسة الاختصاص المنوط بها • كما أنه لا يقدر في هذا الشأن ما ذهبت اليه الحكومة من أن النقابات المهنية — ومنها نقابة المحامين — تعد من المرافق العامة التي تخضع لاشراف الدولة على النحو الذى يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها وما يتفرع عن ذلك من تخويلها سلطة حل مجلس النقابة، ذلك أن تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وان كان يدخل في اختصاص الدولة — بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة — الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التى أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ما سبق ذكره •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بتنقية المحامين •
لا كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى
بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل
أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها،
يستتبع — بحكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص
القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون
برمته •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول تدخل الاستاذ المحامى خصما في
الدعوى •

ثانيا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن في رسالة رئيس الجمهورية
الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التى نسبت
الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر في
١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع
هذه الرسالة •

ثالثا : بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام
الخاصة بتنقية المحامين ، والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ
ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

جلسة ١١ من يوثية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : محمد علي رافب بليخ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد
مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفض ، والسيد أحمد
نلى فضل الله أمين السر .

(٢١)

القضية رقم ٨ { لسنة ٣ قضائية (دستورية) }

- ١ - دعوى . الدعوى الدستورية - الاحكام الصادرة فيها - حجيتها - حجية مطلقة ينصرف أثرها الى الكافة - الاثر المترتب على الحكم بعدم الدستورية لا يقتصر على المستقبل وانما يمتد الى الوفائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية . يستثنى من الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى استقرت عند صدوره .
- ٢ - اختصاص - حكم بعدم الدستورية - اعمال اثره - تختص به محكمة الموضوع - ولا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها فى الدعاوى الدستورية - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطبقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها .
- ٤ - الدعوى الدستورية - اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمحصار رفعها - تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - تنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة . وتنشر الاحكام ... فى الجريدة الرسمية . ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره » ، ومفاد هذا النص أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر أثرها على الخصوم فى تلك الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم

دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم — وعلى ما جاء بالذاكرة
الايضاحية للقانون — لا يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما
ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على
أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد
استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء
مدة تقادم •

٢ — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من
قانون المحكمة مما تختص به محكمة الموضوع لتتنزل احكام هذه
المادة على الوقائع المطروحة عليها ، الامر الذى لا تمتد اليه ولاية
المحكمة الدستورية العليا •

٣ ، ٤ — ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على
ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح على الوجه الآتى : (أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو
الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم
دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع، أو قففت
الدعوى وأحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية
العليا للفصل فى المسألة الدستورية ، (ب) اذا دفع أحد الخصوم
أثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة
أو الهيئة ان الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار
الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة
الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع
كأن لم يكن » — ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية
العليا فى الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع
(م ١٠ — المحكمة الدستورية)

المقررة في المادة ٢٩ آنفة البيان ، وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فخرخت له في رفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا . واذ كانت هذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، فان المدعى اذ خالف هذه الاوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم الدستورية ، فانه يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية » ، كما تقدم بمذكرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن المدعى يستهدف من دعواه — على ما يتبين من صحتها وسائر أوراقها — القضاء له باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية » ، كما يطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وحيث أنه عن طلب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا والذي قضى بعدم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة ، والمادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد إلى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرههم ، فإن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » وتنشر الأحكام ... في الجريدة الرسمية . ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشره » ،

ومفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر أثرها على الخصوم في تلك الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا

الاثـر الى الكافـة وكـذلك جميع سلـطات الدـولة ، كـما أن مؤدى عـدم جـواز تطـبيق النـص المـقضى بـعدم دـستوريتـه مـن الـيوم التـالى لنـشر الحـكم — وعلـى ما جـاء بـالمذكـرة الايضاحية للقانون — لا يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم •

لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق أن المدعى اذ يطلب القضاء له باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بمقولة أن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بنصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة يتعارض فى مقتضاه مع ذلك الحكم ، انما يبتغى اعمال أثر هذا الحكم على ماله من دعاوى موضوعية أمام القضاء ، واذا كان اعمال هذا الاثر طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل أحكام هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها ، الامر الذى لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من الدعوى •

وحيث أنه عما طلبه المدعى — فى مذكرته — من الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية

نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية . (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن « — ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في دعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ آنفة البيان ، وذلك اما باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا . واذ كانت هذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، فان المدعى اذ خالف هذه الاوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الشق الآخر من طلباته ،

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب المدعى اعمال أثر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية ، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة الى طلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٢٥ من يوتية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار د. فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد انجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد
مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ،
والسيد احمد على فضل الله أمين السر .

(٢٢)

القضية رقم ٣ لسنة ١ قضائية « دستورية » (١)

- ١ - أعمال سيادة - اختصاص - النأى بها عن الرقابة القضائية نظرا لطبيعتها .
- ٢ - أعمال سيادة - المسائل السياسية - صورة من صور أعمال السيادة التى لا تنسب عليها رقابة القضاء .
- ٣ - أعمال سيادة - تحديدها - المرد فى ذلك الى القضاء بحسب ظروف كل حالة على حدة - الاطار العام لهذه الاعمال هو صدورهما عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية .
- ٤ - أعمال سيادة . اصلاح زراعى . الاستيلاء على الاراضى الزائدة - القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - صدر فى شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها - لا يتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .
- ٥ - ملكية خاصة - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على مبدأ صونها وحرمتها - بيان ذلك وحكمته .
- ٦ - اصلاح زراعى - استيلاء - مصادرة - الملكية الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى بغير مقابل - يعتبر مصادرة خاصة لا تجوز الا بحكم قضائى .
- ٧ - اصلاح زراعى - الاستيلاء على اراضى زراعية زائدة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية - سكوت الدستور عن النص على تقرير حق التعويض عنها - هذا الحق تمليه المبادئ الاساسية التى يتضمنها الدستور بشأن صون الملكية الخاصة .
- ٨ - اصلاح زراعى - استيلاء - تعويض - تشريعات اصلاح الزراعى المتعاقبة

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين فى الدعوى الدستورية رقم ٤ لسنة ١ق والدعوى الدستورية رقم ٣٨ لسنة ٤ق .
كما أصدرت بذات الجلسة أيضا خمسة أحكام أخرى فى الدعاوى الدستورية أرقام ٢٣ لسنة ١ق و ٢٤ لسنة ١ق و ٢٥ لسنة ١ق و ٢٧ لسنة ١ق و ٨٥ لسنة ٤ق تضمنت ذات المبادئ المشار إليها فى البنود من ٥ الى ١٠ .

التي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية — لم تغفل حق الملاك في التعويض عن أراضيهم المستولى عليها .

٩ — اصلاح زراعى — استيلاء — القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها دون مقابل — اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها — بالمخالفة للمادتين ٣٤ و ٣٦ من الدستور .
١٠ — قانون — عدم دستورية — ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة — عدم دستورية نص من نصوصه — أثر ذلك — عدم دستورية القانون برمته .

١ ، ٢ — ان نظرية أعمال السيادة ، وان كانت في أصلها الفرنسى قضائية المنشأ ولدت في ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت في رحابه ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة في صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة . وآخرها ما ورد في قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التى تقتضى — نظرا لطبيعة هذه الاعمال — النأى بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الاساسية . وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى .

٣ ، ٤ — أن أعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد فى تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة ، الا أن هذه الاعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية

وخارجية مستهدفة تحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وامنها فى الداخل والخارج • لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر فى شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم احقية ملاكها فى التعويض عن هذه الاراضى ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهى من الحقوق التى عنى الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التى يجوز فيها نزعها جبرا عن مالکها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتى ينبغى على سلطة التشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفا للدستور • ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية •

هـ — ان الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى • ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض

(المادة ٣٥) • بل ، أنه امعانا في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) •

٦ - استيلاء الدولة على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة على الحد الاقصى الذى يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبرا عن صاحبها ، ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض ، والا كان استيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحكم قضائي وفقا لحكم المادة (٣٦) من الدستور •

٧ - اذا كانت المادة ٣٧ من الدستور قد سككت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض بالنسبة للاستيلاء على الاراضى الزراعية المجاوزة للحد المقرر قانونا ، فان ما استهدفه المشرع الدستورى من ايراد هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ، فكان مجال ذلك النص الدستورى مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا في ارساء حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد تنظيم الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى • وبالتالي لم يكن ثمة مقتضى في هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن هذا الحد اجتزاء بما تغنى عنه المبادئ الاساسية الاخرى التى يتضمنها الدستور والتى تصون الملكية الخاصة ، وتنتهى عن نزعها الا لمنفعة عامة ومقابل تعويض ، ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي • كما لا ينال من ذلك ما أثارتة الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من المشرع

لما يقرره الدستور في مادته الرابعة من أن الأساس الاقتصادي للدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفي مادته السابعة من ان التضامن الاجتماعي أساس المجتمع ذلك أن التزام التشريع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه .

٨ — ان تشريعات الاصلاح الزراعي المتعاقبة التي صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والتي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك في التعويض عن أراضيهم المستولى عليها ، وانما قررت حقهم في التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس التي نصت عليها تلك القوانين . بل ان القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن حظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها قد اعتنق هذا النظر ، فنص في المادة الرابعة منه على أن يؤدي الى ملك تلك الاراضي تعويض يقدر وفقا للاحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

٩ ، ١٠ — ان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، اذ نص في مادته الاولى على ايلولة ملكية الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد ملك تلك الاراضي المستولى عليها من ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة

٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ التى تنص على أن الملكية الخاصة مصنونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ •

الاجراءات

بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون مقابل •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى انتهت فيه الى عدم دستورية للقرار بقانون المطعون فيه •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٥٦٨٥

لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بتسليمهما سندات اسمية على الدولة بمبلغ ١٩٦٠٠ جنيها قيمة التعويض المستحق لهما عن اراضيها الزراعية التى استولت عليها الحكومة تنفيذا لاحكام القرار بقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى ، والتى امتنعت الدولة عن تسليمها لهما بحجة أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد قضى بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له - الى الدولة دون مقابل . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعيان بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٦ رخصت المحكمة للمدعين برفع دعواهما الدستورية خلال شهرين ، فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه - يعتبر عملا من الاعمال السياسية التى تستهدف الحفاظ على كيان الدولة الاقتصادى وتحقيق سياستها العليا فى القضاء على الاقطاع وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وهو بهذه المثابة يعد من أعمال السيادة التى تنحسر عنها الرقابة على دستورية القوانين .

وحيث أن نظرية أعمال السيادة ، وان كانت فى أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت فى رحابه ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة . وآخرها ما ورد

في قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التى تقتضى — نظرا لطبيعة هذه الاعمال — النأى بها عن ائرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الاساسية .

وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى .

وحيث أن أعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد فى تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حده ، الا أن هذه الاعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة لتحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج .

لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر فى شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم أحقية ملاكها فى التعويض عن هذه الاراضى ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهى من الحقوق التى عنى الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التى يجوز فيها نزعها جبرا عن مالكيها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتى ينبغى على سلطة التشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفا لدستور . ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية

تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون
الدفع المبدى منها فى هذا الصدد بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
غير قائم على أساس ، متعينا رفضه .

وحيث أن مما ينعاها المدعيان على القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة
١٩٦٤ المطعون فيه أنه اذ قضى بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية —
التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل
له — الى الدولة دون مقابل يكون قد انطوى على اعتداء على الملكية
الخاصة ، ومصادرة لها ، وذلك بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من
الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة والمادة ٣٦ منه التى
تنظر المصادرة العامة ، ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح
الزراعى بعد أن نص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاي شخص
أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان . وكل عقد يترتب
عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » قضى فى مادته
الخامسة بأن « يكون لمن استهلت الحكومة على أرضه ، وفقا لاحكام
المادة الاولى ، الحق فى تعويض يعادل عشرة امثال القيمة الايجارية
لهذه الاراضى . مضافا اليه قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة،
والاشجار . وتقدر القيمة الايجارية بسبعة امثال الضريبة الاصلية . »
كما نص فى مادته السادسة على أن « يؤدى التعويض سندات على
الحكومة . وتستهلك خلال أربعين سنة . وتكون هذه السندات اسمية
.. ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد بتعيين مواعيد
وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها » . واذا صدر بعد
ذلك القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون

الاصلاح الزراعى ونص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية .. » وفى مادته الثالثة على أن « تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الاقصى الذى يستبقيه المالك » قضى فى مادته الرابعة بأن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لاحكام هذا القانون الحق فى تعويض يقدر وفقا لاحكام الواردة فى هذا الشأن بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ » كما نصت مادته الخامسة على أن « يؤدى التعويض سندات اسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة .. وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة — ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية اصدار هذه السندات .. » .

وحيث أنه فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، ونص فى مادته الاولى على أن « الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما ، تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » ، وفى مادته الثانية على أن « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون » ، وانتهى فى مادته الثالثة والاخيرة الى النص على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزه على الانطلاق

والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب
تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد
القومى . ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة
جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة
٣ من كل دستور سنة ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور
سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور
سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نص الدستور القائم
دراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل
تعويض (المادة ٣٥) . بل انه امعانا في حماية الملكية الخاصة وصونها
من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظرا
مطلقا ، كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى (المادة ٣٦) .

لما كان ذلك ، وكان استيلاء الدولة على ملكية الاراضى الزراعية
الزائدة على الحد الاقصى الذى يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن
نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبرا عن صاحبها ، ومن
ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض ، والا كان استيلاء
الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحكم
قضائى وفقا لحكم المادة (٣٦) من الدستور .

ولا يقدر فى هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن المادة ٣٧
من الدستور قد سكنت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض
بالنسبة للاستيلاء على الاراضى الزراعية المجاوزة للحد المقرر قانونا ،
ذلك أن ما استهدفه المشرع الدستورى من ايراد هذا النص هو تقرير
مبدأ تعيين حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع
ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ، فكان مجال ذلك
النص الدستورى مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا فى ارساء
(م ١١ - المحكمة الدستورية)

حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد تنظيم الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى . وبالتالي لم يكن ثمة مقتضى فى هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن هذا الحد اجترأ بما تغنى عنه المبادئ الاساسية الاخرى التى يتضمنها الدستور والتى تصون الملكية الخاصة ، وتنتهى عن نزعها الا لمنفعة عامة مقابل تعويض ، ولا تجيز المصادرة الخاصة بالبحكم قضائى ، كما لا ينال من ذلك ما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من المشرع لما يقرره الدستور فى مادته الرابعة من أن الاساس الاقتصادى للدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفى مادته السابعة من أن التضامن الاجتماعى أساس المجتمع ذلك أن الترام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخصه فى تجاوز الضوابط والخروج على القيود التى تضمنتها مبادئ الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها نصوصه .

وحيث أنه تمشيا مع هذا المفهوم الصحيح لاحكام الدستور ، فان تشريعات الاصلاح الزراعى المتعاقبة التى صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والتى وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك فى التعويض عن أراضيهم المستولى عليها ، وانما قررت حقهم فى التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس التى نصت عليها تلك القوانين . بل ان القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن حظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها قد اعتنق هذا النظر ، فنص فى المادة الرابعة منه على أن يؤدى الى ملاك تلك الاراضى تعويض يقدر وفقا للاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، اذ نص في مادته الاولى على ايلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد ملك تلك الاراضى المستولى عليها عن ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى ، بما مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم ، فإن عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص هذا القرار بقانون المطعون فيه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته بيمته .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية — التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون مقابل ، والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار د. فتحي عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد علي واغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد الجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد
مرفس أعضاء ، والسيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد
احمد على فضل الله أمين السر .

(٢٣)

القضية رقم ٣٤ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

دعوى دستورية - قبولها - الاوضاع الاجرائية المتعلقة بها سواء ما اتصل
منها برفع الدعوى الدستورية التى اتاح القانون للخصوم رفعها ، أو بميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام - باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى .

ان الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(أ) ... (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم
أى الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون
أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى .
وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك
أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر
الدفع كأن لم يكن . ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى
أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل
بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ،
فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى

جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع
بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع
الاجرائية • سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به
المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية
بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده •

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤
لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها
طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون
مقابل •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى انتهت

فيه الى عدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت

هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن هيئة المفوضين دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الذى حددته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى حكمها الصادر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ فى الدعوى رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تقولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجات نظر الدعوى • وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » • ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات المدعى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية ، سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا

في التقاضي تغيبه المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع — التي أثير أمامها الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد حددت للمدعي في حكمها الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٩ أجلا لرفع دعواه الدستورية غايته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، فلم يرفع دعواه الى هذه المحكمة الا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، أي بعد هذا التاريخ ، ومن ثم تكون دعواه قد أقيمت بعد الاجل المحدد لرفعها ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة . والزمتم المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار د. فتحي عبد التصبور
وحضور السادة المستشارين محمد علي راقب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومملوح
مصطفى حس ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ
أعضاء ، والسيد المستشار الدكتور أحمد عثمان عياد الفوض ، والسيد أحمد علي
فضل الله أمين السر .

(٢٤)

القضية رقم ٤٩ لسنة ٣ القضائية ((دستورية))

١ - حكم - حجية - دعوى - الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام
الصادرة فيها لها حجية قبل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء
كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .
أساس ذلك .

٢ - دعوى - الدعوى الدستورية - المصلحة في الدعوى - سبق القضاء من
المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي - انتفاء المصلحة
في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح ... » ، كما قضت المادة ١٧٨
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت
المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعوى الدستورية
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » -
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي
بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص
التشريعية المطعون فيها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة
بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها ،

وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

٢ - اذ كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستورية هذا النص ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص، حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها •

الاجراءات

بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١١٤٧ لسنة ٣٠ ق بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلاسة ١٩٨١/٥/٥ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها وقضت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١١٤٧
لسنة ٣٠ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالغاء قرار لجنة
تقويم شركة التضامن التى تكونت بينهما باسم « اخوان
للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى » والتى أمت بمقتضى القرار بقانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأديم بعض الشركات والمنشآت • واذ تراءى
للمحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون سالف الذكر فيما
تضمنته من أن قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى
وجه من أوجه الطعن ، وذلك على أساس مخالفتها لنص المادة ٦٨ من
الدستور ، فقد قضت بجلسة ١٩٨١/٥/٥ بوقف الدعوى واحالتها الى
المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الثالثة
المشار اليها استنادا الى أن الفصل فى الدعوى يتوقف على الفصل فى
المسألة الدستورية •

وحيث أن هذه المحكمة قد قضت بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٣ فى
كل من الدعويين الدستوريين رقمى ١٦ لسنة ١ ق دستورية عليا ،
١٤ لسنة ٢ ق دستورية عليا بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار

بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » ، ونشر الحكم في كل من الدعويين المذكورتين بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٣ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » — ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذا النص على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالقالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

- حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راضى بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وشريف براهيم
نور أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المفوض ،
والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٥)

القضية رقم ٣١ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى دستورية - قبولها - يشترط لذلك توافر المصلحة فيها - مناط ذلك .
- ٢ - حق شخصى - النزول عنه - اعتباره عملاً قانونياً يتم بالارادة المنفردة وينتج اثره فى استقاط الحق .
- ٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى - تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية - اثره - انتفاء المصلحة فى الدعوى الدستورية (١) .

١ ، ٢ ، ٣ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وكان المدعيان قد نزلا عن طلب الفوائد القانونية الذى كانا قد أبدياه أمام محكمة الموضوع واثبت هذا النزول فى مذكرة وكيلهما المقدمة الى هيئة المفوضين وفى اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضير ، لما كان ذلك ، وكان

(١) قررت المحكمة ذات المبادئ المتقدمة فى حكمها الصادر بذات الجلسة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢ قى ((دستورية)) .

النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه ، وبالتالي فإنه يترتب على تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما فى الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية .

الاجراءات

بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة بعد أن قضت محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة قبل المدعى عليه الاول بطلب الزامه أن يؤدي لهما مبلغ ٤٨١٧٣٧ جنيها وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد . فقضت محكمة الجيزة الابتدائية بجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى

المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد القانونية وذلك عملاً بالمادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة .

وحيث أن وكيل المدعين - رفعت حلمى بطرس - قد قدم مذكرة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ - بعد حجز الدعوى المسائلة بهيئة المفوضين لاعداد التقرير بالرأى - أورد فيها تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية ، ولما أعيدت الدعوى للتحضير ردد بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ هذا التنازل .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى من طلبات في دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو انفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وكان المدعيان قد نزلا عن طلب الفوائد القانونية الذى كانا قد أبدياه أمام محكمة الموضوع وأثبت هذا النزول في مذكرة وكيلهما المقدمة الى هيئة المفوضين وفي اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضير على ما سلف بيانه ، لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملاً قانونياً يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في اسقاطه ، وبالتالي فإنه يترتب على تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية . ولما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد البصير
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين المفوض، والسيد
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٦)

القضية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦١ قضائية « دستورية »

- ١ - تشريع - إلغاء ضمتى - اصلاح زراعى - الارض الزراعية والاراضى البور -
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - ألغى ضمنا نص الفقرة الاولى من البند
(ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالاصلاح الزراعى التى كانت تستثنى من الحد الاقصى للملكية الزراعية
الاراضى البور .
- ٢ - تشريع - صيرورة النص معطلا لم يعد له محل يرد عليه - لا يفقد وجوده
كنص تشريعى - جواز الطعن بعدم دستوريته - مثال ذلك .
- ٣ - اصلاح زراعى - مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - طبيعة
القرار الذى يصدره بشأن الاراضى البور التى كانت مستثناة من الحد
الاقصى للملكية الزراعية - اعتباره قرارا اداريا نهائيا .
- ٤ - حق التقاضى - حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى
من رقابة القضاء - المادة ٦٨ من الدستور .
- ٥ - قرار ادارى - حظر الطعن فيه - نص الفقرة الاخيرة من البند « ب » من
المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز طالب إلغاء القرار الصادر من مجلس
ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن الادعاء ببور الارض أو وقف
تنفيذه أو التحويل عنه - تحصين لقرار ادارى - مخالفة ذلك للدستور .

١ ، ٢ - ساوى المشرع بين الاراضى الزراعية والاراضى البور
والصحراوية من حيث خضوعها جميعا للحد الاقصى للملكية
الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ الذى عدل المادة الاولى من المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، وكان هذا
التعديل بمقتضى هذا القانون الاخير انما يتعارض فحسب مع
نص الفقرة الاولى من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم

بقانون سالف الذكر - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - والتي كانت تستثنى الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية ، فانه يكون قد ألغى نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالغاء التشريعى الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البند والذي يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببور الارض وهو النص المطعون فى دستوريته • ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضحى معطلا اذ لم يعد له محل يرد عليه بعد الغاء الاستثناء الخاص بالاراضى البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ٦١ على ما سلف بيانه ، الا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعى فضلا عن أن ذلك الالغاء التشريعى الخاص بالاراضى البور لا يرتد الى الماضى - أى الى الفترة التى تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فلا يحول الغاء الاستثناء الذى كان مقررا بالفقرة الاولى من البند (ب) سالف الذكر دون النظر فى الطعن بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية تتعلق بتطبيق الاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستورية النص المانع من التقاضى دفاعا عن تلك المراكز القانونية •

٣ - ان المشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - حال اصداره قراره بشأن الارض البور التى كانت مستثناء من الحد الاقصى للملكية الزراعية - ولاية الفصل فى أية خصومة تنعقد امامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الارض البور بعد (م ١٢ - المحكمة الدستورية)

فحص طلب استثنائها ثم قراره في التظلم الذي يرفع اليه وذلك
لهيئة طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم أرضا
زراعية ، ودون أن يفرض المشرع على مجلس الادارة اخطار ذوى
الشان للمثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق
دفاعهم أو يوجب عليه تسبيب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك
من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذا
كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من اشخاص القانون العام
وتقوم على مرفق عام فان قرار مجلس ادارتها بشأن الارض
البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها
الملزمة بقصد احداث أثر قانونى هو اعتبارها من الاراضى
الزراعية أو الاراضى البور وخضوعها بالتالى للحد الاقصى للملكية
الزراعية من عدمه .

٤ - ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون
ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى
... ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار
ادارى من رقابة القضاء » . وظاهر هذا النص أن الدستور لم
يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى
أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على
تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص
الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عموم المبدأ الاول
الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع
الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما
لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر
حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشا
اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى
للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا

بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها — من اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

هـ — ان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نصت — فيما يخص القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بشأن الادعاء ببور الارض — على أنه « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » . تكون قد تضمنت حظرا للتقاضي في شأن هذا القرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء — رغم انه من القرارات الادارية النهائية — الامر الذي يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور القائم وما أورده الدساتير السابقة .

الاجراءات

بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٨٢ أودع المدعي قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي — المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ — فيما تضمنته من النص على منع التقاضي بالنسبة للقرار الذي تصدره اللجنة العليا للاصلاح الزراعي

(والتي حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى) فى شأن الادعاء ببيع الارض سواء بطلب الغاء القرار أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بـجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية • وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٤٩ لسنة ١٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طلب فيها الحكم بالغاء القرار الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقم ٢٩٠ بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ برفض ما طلبه مورثه من اعتبار الاطيان المبينة فيه بورا مستثناة من حكم المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعى وبالغاء قرار ذات الهيئة رقم ٩ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ برفض التظلم من قرار الرفض المشار اليه • وبجلسة ٦ مايو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى ما نص عليه فى البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى من عدم جواز الطعن فى القرارات الصادرة بشأن الاراضى البور ، غير أن المدعى طعن فى هذا الحكم لدى المحكمة الادارية العليا وقيد طعنه برقم ٨٤٦ لسنة ١٥ ق ادارية عليا حيث دفع بعدم

دستورية الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - باعتبار أنها تحوى مانعا من التقاضى بالمخالفة للدستور ، مقضت المحكمة بجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٨٢ - بعد أن قدرت جديده هذا الدفع - بتأجيل نظر الطعن وأمهلت المدعى ثلاثة أشهر لرفع الدعوى الدستورية فأقام دعواه الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن نص البند (ب) من المادة الثانية - من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ٥٢ لم يعد قائما لالغائه ضمنا بتعديل المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه وذلك بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى اعتبر الاراضى البور فى حكم الاراضى الزراعية وبالتالي لا يكون للمدعى مصلحة فى دعواه ، كما أنه ليس له الاحتكام الى مبادئ الدستور القائم فى النعى بعدم دستورية النص المطعون فيه لما سلف من الغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور الذى ليس له أثر رجعى .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى بعد أن نص - عند صدوره - فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاي شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان » « قضى فى مادته الثانية - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - بأنه « استثناء من حكم المادة الاولى السابقة : (أ) (ب) ويجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية وتعتبر هذه الاراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الاولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص فى الرى من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتى فدان نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (هـ) وذلك

كله مع عدم الاخلال بجواز التصرف في هذه الاراضى قبل انقضاء المدة المشار اليها « ٠٠٠ » وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدلا للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مسالفة الذكر بحيث صار نصها « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

ولما كان مؤدى تلك النصوص أن المشرع قد ساوى بين الاراضى الزراعية وبين الاراضى البور والصحراوية من حيث خضوعها جميعا للحد الاقصى للملكية الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان التعديل الذى أورده المشرع بمقتضى هذا القانون الاخير انما يتعارض فحسب مع نص الفقرة الاولى من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - والتي كانت تستثنى الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية ، فانه يكون قد ألغى نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالغاء التشريعى الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البند والذى يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى في شأن الادعاء ببور الارض وهو النص المطعون في دستوريته . ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضحي معطلا اذ لم يعد له محل يرد عليه بعد الغاء الاستثناء الخاص بالاراضى البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه ، الا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعى فضلا عن أن ذلك الالغاء التشريعى الخاص بالاراضى البور لا يرتد الى الماضى - أى الى الفترة التى تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الإصلاح الزراعى في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى

تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ، من ثم فلا يحول الغاء الاستثناء الذى كان مقررا بالفقرة الاولى من البند (ب) سالف الذكر دون النظر فى الطعن بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية تتعلق بتطبيق الاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالى توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريه النص المانع من التقاضى دفاعا عن تلك المراكز القانونية . ومما يؤكد مصلحتهم فى ذلك ما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الاعتراضات ببور الارض المقدمة من المستولى لديهم الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من استمرار مجلس ادارة هذه الهيئة فى نظر هذه الاعتراضات وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى وذلك بالرغم من الغاء استثناء الارض البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية نفاذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لما كان الثابت من الوقائع أن المرحوم
— والد المدعى — قد خضع لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى وتم الاستيلاء من تحت يده فى سنة ١٩٥٢ على القدر الزائد عن الحد الاقصى الجائز تملكه حينئذ — وهو مائتا فدان — باعتبار أن القدر الزائد كله من الاراضى الزراعية فقدم طلبا يتضمن الادعاء بأن هذا القدر من الاراضى البور المستثناة من الحد الاقصى للملكية الزراعية والتي كان يجوز للأفراد وقتذاك أن يملكوا منها أكثر من مائتى فدان ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ قد قضت — استثناء من حكم الفقرة الاولى من البند (ب) المشار اليه — بان تستولى الحكومة على ما جاوز مائتى فدان من الاراضى البور المملوكة للأفراد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة الملكية بسبب الميراث أو الوصية ثم قضت بأنه لا يخضع للاستيلاء الاراضى البور التى

سبق التصرف فيها بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ مما مفاده أن المشرع — بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ — قد أخرج ما زاد عن الحد الأقصى من الأرض البور من نطاق الاستثناء ثم ألغى هذا الاستثناء كلية بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من تاريخ نفاذه وأخضعها جميعا للحد الأقصى للملكية الزراعية • لما كان ذلك ، فإن مصلحة المدعى تتمثل في أنه إذا ما ثبت أن الأرض التي كان يملكها مورثه وتم الاستيلاء عليها باعتبارها أرضا زراعية — على ما سلف بيانه — هي من الأرض البور ، فإنه يكون من حقه — كوارث له — أن يملك نصيبا منها لا يجاوز مع باقى ملكيته الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ وأن تعتبر تصرفاته في هذا القدر صحيحة ونافذة متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون ، كما يحق له أن ينتفع به خلال الفترة ما بين تاريخ سريان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ •

لما كان ما تقدم فإن الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها يكون على غير أساس متعينا رفضه •

وحيث أن المدعى ينعى على الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى أنها تتضمن منعا من التقاضى وتحصينا للقرارات التى يصدرها مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببور الارض — وهى قرارات ادارية نهائية — الامر الذى يخالف نص المادة ٦٨ من الدستور التى رددت ما قرره ضمنا الدساتير السابقة من كفالة حق التقاضى فضلا عن مخالفته لحكم المادة ٤٠ من الدستور وما كانت عليه تلك الدساتير جميعها من أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات •

وحيث أن البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى - المعدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧ - بعد أن نص فى الفقرة الاولى منه على أنه « يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها ... » وفى الفقرة الثانية على أنه « تصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قرارا فى شأن الادعاء ببور الارض يعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى ... ولهم أن يتظلّموا منه الى اللجنة العليا رأسا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم » * نص فى الفقرتين الاخيرتين على أنه « يكون قرار اللجنة الذى تصدره بعد فوات الميعاد نهائيا ، وقاطعا لكل نزاع فى شأن الادعاء ببور الارض وفى الاستيلاء المقرتب على ذلك » * و « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » * هذا وقد حل مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى محل اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الذى صدر بإنشاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاطيان المستولى عليها الى أن يتم توزيعها *

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - حال اصداره قراره بشأن الارض البور التى كانت مستثناء من الحد الاقصى للملكية الزراعية - ولاية الفصل فى أية خصومة تنعقد أمامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الارض البور بعد فحص طلب استثنائها ثم قراره فى التظلم الذى يرفع اليه وذلك لبيان طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم أرضا زراعية ، ودون أن يفرض المشرع على مجلس الادارة اخطار ذوى الشأن للمثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليه

تسبب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذ كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من أشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام فان قرار مجلس ادارتها بشأن الارض البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بقصد احداث أثر قانونى هو اعتبارها من الاراضى الزراعية أو الاراضى البور وخضوعها بالتالى للحدد الاقصى للملكية الزراعية من عدمه .

وهيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يلف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشرع اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها — من أهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق وهو المبدأ الذى كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة

٢ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم •

لما كان ما تقدم فان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نصت - فيما يخص القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن الادعاء ببور الارض - على أنه « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » • تكون قد تضمنت حظرا للتقاضي في شأن هذا القرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء - رغم أنه من القرارات الادارية النهائية - الامر الذي يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة على ما سلف بيانه • ولا محل لما تثيره الحكومة من أنه لا يجوز الاحتكام الى الدستور القائم في النعى بعدم دستورية النص المطعون فيه لالغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور ، ذلك أن هذا الدفاع مردود بأن القانون المشار اليه - وان كان قد ألغى ضمنا الاستثناء الخاص بالاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية قبل نفاذ الدستور الا أن هذا الالغاء لم يتناول النص المطعون فيه الذى بقى قائما كمنص تشريعى على ما سلف بيانه ومن ثم تخضع رقابته الدستورية لاحكام ائدستور القائم •

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه - خاصا بالقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببيور الارض - من أنه « لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبدالصبور رئيس المحكة
وحضور السادة المستشارين : محمد على راضى بايخ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ورابع لطفى جمعة ومنير أمين عبد المجيد وشريف برهام نور
أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين المعرض ،
والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٧)

القضية رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى دستورية - قبولها - ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - رفع الدعوى بعد انقضاء هذا الحد الأقصى - يترتب عليه عدم قبول الدعوى .
- ٢ - الطعن فى دستورية القوانين - ليس من قبيل دعوى الحسبة - أساس ذلك .
- ٣ - دعوى موضوعية - دفع بعدم دستورية - لم يلزم المشرع محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية وكلافت الطاعن برفع الدعوى الدستورية .

١ - ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة

(ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •

٢ ، ٣ - ان الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة لان مناط قبولها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ان تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فان المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية خلال ميعاد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الاقصى المقرر في الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها من قبل وهو ثلاثة أشهر •

الاجراءات

بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب نذب خبير لتصفية الحساب الجارى « المدين » المقترح للمدعى لدى بنك مصر وفقا للعقد المبرم بينهما وفي حدود الحد الاقصى الفوائد المسموح بها قانونا وهى ٧٪ ثم الحكم بالزام البنك المذكور بأن يدفع له ما تسفر عنه تصفية هذا الحساب من مبالغ يكون البنك قد تقاضاها زيادة عن المسموح به قانونا مع فوائدها القانونية بواقع ٥٪ سنويا . ولما احييت الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل رأى في تقريره أن تصفية الحساب لا تخضع للحد الاقصى للفائدة المسموح بها قانونا ، فرفع البنك دعوى فرعية يطلب الحكم بالزام المدعى بمبلغ ٩٣٥٦٩ جنيها . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ دفع المدعى — أمام محكمة الموضوع — بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدنى لمخالفتهما نص المادة الثانية من الدستور فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية واجلت نظر الدعوى الى جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث أن بنك مصر — المدعى عليه الاول — قد دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعى قد رفعها بعد ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) (ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع

الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدنى أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وأجلت دعوى الموضوع لجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ — أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، ولا يمنع من ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن محكمة الموضوع قد رفضت وقف الدعوى ، وان الدعوى الدستورية تعتبر

نوعاً من « دعاوى الحسبة » على أساس أن المدعى فيها إنما يدافع عن الشرعية لصالح المجتمع - ذلك بأن الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل دعاوى الحسبة لأن مناط قبولها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فإن المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية إذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية خلال ميعاد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر في الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليها من قبل وهو ثلاثة أشهر على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة ، والزم المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راضى بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد النجيد وفوزى
أسعد مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر رئيس
هيئة المفوضين ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٨)

القضية رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية - قبولها - وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمه
الدستورية العليا .

ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر
بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها
وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته
والنص الدستورى المدعى بمخالفته وواجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن
المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو
صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية
تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقريضة
الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم
الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار
أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء
ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧
من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد
تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى
فيها رأيا مسيبا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية
العليا المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم ككتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلصات الغذائية والعطرية (المدعى عليها الثانية) مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع — على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما منازعة في التنفيذ أمام محكمة عابدين بطلب الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٥٦٤٦ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ببطلان عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن بعض ممتلكات المدعين الى شركة القاهرة للخلصات الغذائية والعطرية (المدعى عليها الثانية) فقضت المحكمة برفض الدعوى ولما استأنف المدعيان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قضت بعدم قبول الاستئناف ، واذا طعن المدعيان في الحكم الاستئنافى بالنقض وقيد طعنهما برقم ٨١ لسنة ٤٥ قضائية ، قضى فيه بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٧٨ بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة الاستئناف الى

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظره .
وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ أحالت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدعوى المشار إليها الى محكمة القيم حيث تمسك وكيل المدعين بعدم
دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وأمهلتها المحكمة شهرا لرفع
الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية
المدعى عليها الثانية دفعتا بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن صحيفتها
قد خلت من بيان النص التشريعى المطعون فيه والنص الدستورى
المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة وذلك خروجاً على ما توجبه المادة ٣٠
من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعين قد أقاما الدعوى
ابتغاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ولم تتضمن
الصحيفة بيانا لذلك سوى أن « هذا القانون استعمل كذريعة لسلب
ممتلكات الطالبين وفرضت عليهما الحراسة ... وعلى كل حال الدستور
المستفتى عليه نص على عدم جواز الحراسات وتكون الحراسة ١١٩
لسنة ١٩٦٤ غير دستورية ... » .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار
الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى
المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون
بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة »
ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن
قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر
من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها،
ذلك مراعاة لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتساح لذوى

الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الدعوى الماثلة أنها جاءت خلوا من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص القانون المذكور المطعون بعدم دستوريته جملة ودون تحديد نص معين خيه ينصب عليه أى وجه لمخالفة دستورية ، فان صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

القسم الثاني

القرارات الصادرة في طلبات التفسير

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد مدوح عطية
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبدالله و د. نجي
عبد الصبور ومحمد على بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن أعضاء ،
والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد / أحمد على فضل الله
أمين السر .

(١)

طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٢ قضائية

تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله - نص المادة ٢٦ من قانون المحكمة
الدستورية العليا - وجوب ان يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على اهميته
قد اثار خلافا في التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة امام القانون بين
المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم .

ان مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية
والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقا للمادة ٢٦
من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - هو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق ، وان
يكون لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها ، ومؤدى ذلك - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة
على اهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام
القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث
يستوجب الامر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير
هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لدلوله القانوني السليم وتحقيقا
لوحدة تطبيقه .

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير
العدل بطلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول

رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة قبل تعديله بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالتفسير الذي انتهت إليه .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار القرار بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة لبيان مدى خضوع الودائع الآجلة بالبنوك لهذا الرسم ، وذلك عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ الذى نص على اعفائها من هذا الرسم . وورد فى كتابه بطلب التفسير أن نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية تقدم بمذكرة جاء بها أنه قد ثار خلاف قانونى حول تكييف الودائع الآجلة فى البنوك فبينما ذهبت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الى عدم خضوع هذه الودائع لرسم الدمغة ، فان هناك حكماً سبق صدوره من محكمة النقض بجلسة ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ فى الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق اعتبر الودائع الآجلة قروضا وأخضعها لهذا الرسم .

وحيث أن المادة الرابعة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢)

الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن « كل سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الاشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها رسم دمغة على الوجه الآتى .. » ، كما تنص المادة الخامسة من هذا الفصل على أن « يسرى على عقود الاقتراض الاخرى للنقود وكذا عقود الاعتراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف » .

وحيث أن مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية — طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق ، وأن يكون لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها ، ومؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الامر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لدلوله القانونى السليم وتحقيقا لوحدة تطبيقه .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — المطلوب تفسيرها — قد استقر تطبيقها على اعتبار الودائع الآجلة لدى البنوك قروضا تخضع لرسم الدمغة ، وجرى بذلك قضاء محكمة النقض فى الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، كما أنه ذات التطبيق الذى انتهى اليه حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى القضية رقم ١١٥ لسنة ١٦ ق محل ذلك الطعن

بالنقض ، الذى أيدت فيه بدورها قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية
فى الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ تجارى الاسكندرية باخضاع الودائع
الآجلة فى البنوك لرسم الدمغة .

لما كان ذلك ، وكانت الاوراق المرفقة بطلب التفسير قد خلت مما
يشير الى أن أية جهة قد خالفت هذا التطبيق المطرد ، وكانت الفتوى
الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة
بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ وان تبنت رأيا مغايرا الا أنه - وعلى ما
جاء بطلب التفسير - لم يؤخذ بها لسبق صدور حكم محكمة النقض
المشار اليه ، وبالتالى فانها لم تتعد حدود الرأى ولم يترتب عليها أى
خلاف فى التطبيق ، الامر الذى أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ بتقرير رسم دمغة فيما أوردته من أن التطبيق يجرى على اخضاع
الودائع الآجلة لرسم الدمغة ، الا أنه رغبة فى تشجيع المصارف لتأدية
رسالتها فى اجتذاب مزيد من المدخرات والاستثمارات فقد أعد مشروع
القانون لاعفاء الودائع الآجلة فى المصارف وهيئة البريد من رسم
الدمغة ، وهو ذات الحكم الذى رددته بعد ذلك المادة ٥٧ من القانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الذى حل محل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
المشار اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النص المطلوب تفسيره - أيا ما كان وجه
الرأى فى مدى أهميته بعد تعديله - لم يثر بشأنه أى خلاف فى التطبيق
على ما سلف بيانه ، وانتفى بذلك ما يقتضى تفسيره تفسيراً ملزماً
تحقيقاً لوحدة تطبيقه ، لئلا يتعين عدم قبول الطلب .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وبحضور السادة المستشارين كمال سلامة عبد الله و د. فتحى عبد الصبور
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير عبد المجيد
لغضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم ابو الميثن القوض ، والسيد
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢)

طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ قضائية

- ١ - تفسير - القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص - وجوب أن يكون قاطعاً في تحديد مدلوله القانوني بحيث ينحسم به ما ثار من خلاف في التطبيق وتتحدد به المراكز القانونية .
- ٢ - تفسير - ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير الملزم - تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - عدم امتدادها الى القرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتقرير منح للعاملين بالدولة .

١ - ان المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لاحكام الدستور اذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك ان يكون القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعاً في تحديد مدلوله القانوني حيث ينحسم به ما ثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائياً المراكز القانونية للمخاطبين بأحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم .

٢ - اذا كانت جميع المنح المشار اليها في طلب التفسير والتي صرفتها

الدولة للعاملين بها في بعض المناسبات قد صدرت بها قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه القرارات توصلا الى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٦ من قانونها السالف بيانها ، فانه يتعين عدم قبول الطلب .

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابه المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٨٠ .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالتفسير الذي انتهت اليه .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار قرارها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة ٦٢ من

نفاون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وجاء في كتابه بطلب التفسير أن وزير المالية تقدم بمفكرة أوضح فيها أن خلافاً لثار حول مدى خضوع المنح التي تصرف للعاملين بالدولة في بعض المناسبات للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، فقد أصدرت مسحة الضرائب عده كتبه دوريه بإخضاع هذه المنح للضريبة تأسيساً على أنها تنطوي على اثاره للاجير وبالتالي تدخل في عموم المزايا العمديه المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتعار اليه ، بينما قرر رؤساء بعض الجهات القضائية - ومن بينهم رئيس محكمه النقض بناء على مذكرات رفعت اليهم - عدم خضوع المنح التي صرفت للعاملين بها لهذه الضريبة استناداً الى انها لا تعدو أن تكون هبة أو تبرعاً من الدولة ولا تعتبر أجراً أو تأخذ حكم الاجر ، وازاء هذا الخلاف في التطبيق ، فقد رأت وزارة المالية طلب استصدار تفسير من المحكمة الدستورية العليا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لبيان ما اذا كانت المنح المشار اليها تعتبر من المزايا النقدية المنصوص عليها في هذه المادة وتخضع بالتالي للضريبة على المرتبات .

وحيث أن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لاحكام الدستور اذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعاً في تحديد مدلوله القانوني بحيث ينحسم به ما

ثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائيا المراكز القانونية للمخاطبين ،
بأحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم .

وحيث أن تفسير عبارة المزايا النقدية الواردة في المادة ٦٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها لا يحسم ما ثار من خلاف
في التطبيق بين مصلحة الضرائب وبعض الجهات القضائية ، وانما
يتوقف القول الفصل فيه على التكييف القانوني للمنح التي صرفتها
الدولة للعاملين بها واستخلاص القصد من منحها .

لما كان ذلك ، وكانت جميع المنح المشار اليها في طلب التفسير
والتي صرفتها الدولة للعاملين بها في بعض المناسبات قد صدرت بها
قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه
القرارات توصلا الى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولاية
المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر على تفسير نصوص القوانين
الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس
الجمهورية طبقا للمادة ٢٧ من قانونها السالف بيانها ، فانه يتعين عدم
قبول الطلب .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وبحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد اللجيد ولأبج لطفى
جمعة أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ،
والسيد / أحمد على فضل الله أمين السر .

(٣)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ قضائية

مفسر - طلب التفسير - نص المادة ٢٢ من قانون المحكمة الدستورية
العليا - أوردى هذا النص - قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات
المحددة فيه وذلك عن طريق وزير العدل - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم
قبول الطلب (١) .

أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها
المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس
الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ منه على أن « يقدم طلب التفسير من وزير
العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب
أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ... » ومؤدى ذلك أن المشرع
قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣
المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير الماثل لم يقدم الى هذه المحكمة
من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣

(١) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمن مماثلين فى طلبى التفسير
رقمى ٢ لسنة ٤ ق و ٣ لسنة ٤ ق ، وحكما بذات المبدأ فى القضية رقم
١ لسنة ٤ ق منازعة تنفيذ .

(م ١٤ - المحكمة الدستورية)

سالفه الذكر ، وانما احيل اليها من محكمة اسيوط الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، فانه يكون غير مقبول .

الاجراءات

بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٨٢ وردت الى المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسيوط ، بعد أن قضت محكمة اسيوط الابتدائية فى ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ بوقفها وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا لتفسير نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه رأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسيوط ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يطلب فيها الحكم بعدم انطباق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ ، والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين لديه اعتباراً من تاريخ التحاقهم بخدمته وحتى ٣١

ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبإلزام الهيئة المدعى عليها بأن ترد اليه قيمة ما حصلته منه بالزيادة ، وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بوقف الدعوى وبإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا استنادا الى أن نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد أثار خلافا فى تطبيقه يقتضى تفسيره تفسيراً ملزماً وهو ما ينعقد الاختصاص به للمحكمة الدستورية العليا عملاً بالمادة ٢٦ من قانون هذه المحكمة .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص فى المادة ٣٣ منه على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ... » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة ٣٣ سالفه الذكر ، وإنما أحيل اليها من محكمة اسيوط الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للاوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير ، فإنه يكون غير مقبول .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وبحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبدالصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ الفوض ، والسيد / أحمد
على فضل الله أمين السر .

(٤)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ قضائية

١ - تأميم - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت -
هذا التأميم تم عن طريق نقل ملكية أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع
الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم - أساس ذلك
وأثره .

٢ - تأميم - مسئولية - استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة
المؤممة - أثره - الشركة المؤممة تكون هى وحدها المسئولة مسئولية كاملة
عن كافة الالتزامات التى تحملت بها قبل التأميم وأن تمتد هذه المسئولية
طوال قيام الشركة - مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات كمسئولية
المساهمين وفقا للقواعد العامة فى شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة .

١ - انه بالنسبة للشركات التى تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٦١ فان المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل
ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك
شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن
يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها الى الدولة مع الإبقاء
على شخصيتها الاعتبارية التى كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث
تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانونى وذمتها المالية مستقلتين
عن شخصية وذمة الدولة وتستمر فى مباشرة نشاطها - وهو ما يتفق
وما قصده المشرع من تأميمها - من العمل على الاستعانة بها على
تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاع

الروتينية — وذلك على ما جاء بالملذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم فقد حرص على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأمين مستقلتين عن شخصية وزمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما نصت على أنه « اذا كانت الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية » • مما مفاده أن تأمين هذه الشركات انما ورد على الاسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة اذ لو ترتب على التأمين انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت اسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأمين • ولا يقدر في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لاشراف الجهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لاهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة — بعد أن آلت اليها ملكية جميع اسهمها — اذ أن المشرع نفسه هو الذي ابقى رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأمين •

٢ — اذ كان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية

للشركة المؤممة — وفقا لقانون التأمين — من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المسئولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين — وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتيجة حتمية لاستمرار تلكا الشخصية والذمة المالية ، فإنه لا وجه لمساءلة الدولة — مباشرة — عن تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لأن مسئولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وإنما هي من قبيل مسئولية المساهم التي لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من اسهم ، ومن ثم فإن مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من اموالها وحقوقها في تاريخ التأمين ليس الا ترديدا لحكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند تصفيتها وفي حدود قيمة أسهمه •

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٨١ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابه المؤرخ ٥ يوليو سنة ١٩٨١ • وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالتفسير الذي انتهت إليه •

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار قرارها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الطلب استوفى أوضاعه القانونية •

وحيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ لبيان مدى مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة السابقة على التأميم وما اذا كانت الدولة ملزمة بالوفاء بها ولو أثناء قيام الشركة المؤممة ، أم تظل الشركة في هذه الاثناء هي المسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافة التزاماتها السابقة على التأميم ولا يكون اعمال مسئولية الدولة عن هذه الالتزامات الا عند انتهاء الشركة وتصفيتها - وذلك حسما لما ثار من خلاف في التطبيق في هذا الصدد بين ما جرى عليه قضاء محكمة النقض وما ذهبت اليه بعض هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات شركات القطاع العام •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاولى على أن « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في (اقليمى الجمهورية) ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » ، وفي مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة...وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة...» ، قضى في الفقرة الرابعة من مادته الثالثة - بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ - بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات

والمنشآت المشار إليها في المادة (١) الا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم » ، كما نص في الفقرة الاولى من مادته الرابعة - بعد تعديلها بالقرار بقانون سالف الذكر - على أن « تظل الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الاولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص بالنسبة للشركات التي تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فأن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها - وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأميمها - من العمل على الاستعانة بها على تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاع الروتينية - وذلك على ما جاء بالملذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم فقد حرص المشرع على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأميم مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما نصت على أنه « اذا كانت الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية » . مما

مفاده أن تأمين هذه الشركات انما ورد على الاسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة اذ لو ترتب على التأمين انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت أسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأمين . ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لاشراف الجهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لاهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة - بعد أن آلت اليها ملكية جميع اسهمها - اذ أن المشرع نفسه هو الذي أبقي رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأمين .

لما كان ذلك ، وكان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤممة - على ما سلف بيانه - من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المسؤولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين - وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتيجة حتمية لاستمرار تلكما الشخصية والذمة المالية ، فانه لا وجه لمساءلة الدولة - مباشرة - عن تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لان مسئولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وانما هي من قبيل مسئولية المساهم التي لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من أسهم ، ومن ثم فان مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين ليس الا ترديدا لحكم القواعد العامة في

شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند تصفيتها وفي حدود قيمة أسهمه •

لهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ •

قررت المحكمة

أن الشركات المؤممة بموجب القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل — أثناء قيامها — هي المسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافة التزاماتها السابقة على التأميم ، ولا تقوم مسئولية الدولة عن الوفاء بهذه الالتزامات الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد المجيد وفوزى اسعد مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد/احمد على فضل الله أمين السر .

(٥)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ قضائية

١ - تفسير - طلب التفسير - قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة بالمادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك عن طريق وزير العدل - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الطلب .

٢ - تصدى - عدم دستورية - الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى للدستورية القوانين واللوائح طبقا للمادة ٢٧ من قانونها - مناظرها ان يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح على المحكمة.

١ - لئن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣ سالفة الذكر ، وانما أحيل اليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ،

ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، فانه يكون غير مقبول .

٢ - لا محل لما طلبه المدعى في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لخصه التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية - طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في طلب التفسير الراهن الذى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون ، فانه لا يكون لخصه التصدى سند يسوغ أعمالها .

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣ وردت الى المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ٧٧٩٥ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بعد أن قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٢ بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة الهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٧٧٩٥ سنة
١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير العدل بصفته وآخرين طالبا
الحكم بتقرير أن محل التأثيم في جريمة تقاضى المؤجر أو المستأجر
بالغ خارج نطاق عقد الايجار — المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩
سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر — ينحصر في حصول المؤجر على مبالغ نظير التأجير أو
تسهيل نقل المكان المؤجر من مستأجر الى آخر • وبجلسة ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى
واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على أن طلبات المدعى
تستهدف في حقيقتها تفسير نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
المشار اليه وهو ما ينعقد الاختصاص به لهذه المحكمة •

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى غيرها
هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة
من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التفسير
من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس
الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية •••• » ومؤدى ذلك أن
المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في
المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل •

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير الماثل لم يقدم الى هذه المحكمة
من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣

سألفه الذكر ، وإنما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للاوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير ، فإنه يكون غير مقبول .

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته بشأن عدم دستورية المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تحول بين المحاكم وحققها في الالتجاء الى المحكمة الدستورية العليا طلباً لتفسير نصوص القوانين ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين في القانون ، وما نصت عليه المادتان ٢٦ ، ٣٣ من قانونها الصادر بناء على هذا التفويض ، وأن ما أوردته المادة ٣٣ المشار إليها من تحديد للجهات التي يجوز لها طلب التفسير الملزم واشتراط تقديمه عن طريق وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل في نطاق الملاءمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها ، ومن ثم يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد .

كما أنه لا محل لما طلبه المدعى في مذكرته من اعمال هذه المحكمة لرخصه التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية - طبقاً لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة ، منوط أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في طلب التفسير الراهن الذى انتهت المحكمة من قبل

– ٢٢٧ –

الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون ، فانه لا يكون
لرخصه التصدى سند يسوغ اعمالها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب •

القسم الثالث

الإحكام الصادرة في دعاوى تنازع الاختصاص

(م ١٥ – المحكمة الدستورية)

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د. د. فتحى
عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد الجيد أعضاء،
والسيد المستشار د. عوض المر القوضى ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١)

القضية رقم ٦ لسنة ٢ قضائية « منازعة تنفيذ »

تنازع - طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام - وجوب ارفاق
صورة رسمية من كل من الحكمين مشار النزاع - اغفال هذا الاجراء - اثره -
عدم قبول الدعوى .

اذا لم يرفق المدعى بصحيفة دعواه - طبقا لما تقتضى به المادة
٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة
النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر أن نزاعا قام بشأنهما
وهو اجراء أوجبه القانون فانه يترتب على اغفاله عدم قبول
الدعوى بحيث لا يغنى عنه أى اجراء آخر .

الاجراءات

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته صحيا :
هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتغليب حكم محكمة النقض
الصادر فى الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ قضائية على حكم المحكمة
الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ١٨ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى ،
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن المدعى لم يرفق بصحيفة دعواه — طبقا لما تقتضى به
المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة
١٩٧٩ — صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة
النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر أن نزاعا قام بشأنهما ،
وهو اجراء أوجبه القانون ورتب على اغفاله عدم قبول الدعوى بحيث
لا يغنى عنه أى اجراء آخر الامر الذى يتعين معه اطراح ما أثاره
المدعى بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتا لصدور هذين الحكمين .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد معلوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د. فتحي عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر

(٢)

القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية « تنازع »

١ - تنازع - طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله .

٢ - اختصاص - تحكيم - الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل الفتحا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - عزوف اللجنة النقابية عن استعمال رخصة الالتجاء الى التحكيم التي كانت تجيزه لها الفقرة المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى أمام جهة القضاء العادي - عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذي عزلت عنه - اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتهت ولايتها في الفصل في النزاع .

٣ - تنازع - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - التفاضل بينهما يكون أساسا طبقا لقواعد الاختصاص - عدم الاعتداد بالحكم الصادر من الجهة التي لا ولاية لها .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتمذر تنفيذهما معا .

٢ - لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة

١٩٧١ - قبل الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على أنه «... ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع احالته على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعواها في أول الامر أمام القضاء العادى وعزفت عن استعمال الرخصة التي كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها ، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، لانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم - وهو طريق اختياري نزلت عنه - وأن تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتقت ولايتها بالفصل في هذا النزاع .

٣ - المحكمة الدستورية العليا وهى في مجال الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعدد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم في الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥ أودع المدعيان بصفتها صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الاعتداد بحكم محكمة استئناف القاهرة رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ ق دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه
الرأى بالاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأياً ، وقبرت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان
للصناعات غير الحديدية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦
عمال كلى جنوب القاهرة ضد الشركة طالبة الحكم بعدم جواز استقطاع
ضريتي الدفاع والامن القومى من مرتبات العاملين بها اعتباراً من
١٩٧١/٧/١ وحتى انتهاء تكليفهم بالمصانع الحربية ورد ما استقطع
من هذه المرتبات . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ قضت المحكمة برفض الدعوى
فاستأنفت اللجنة النقابية هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ وقيد
استئنافها برقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وتقدمت بعد ذلك في
١٩٧٧/٦/٧ بطلب التحكيم رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ ضد الشركة ومصلحة
الضرائب للحكم لها بذات الطلبات فقضت لها هيئة التحكيم بجلسة
١٩٧٧/١١/٩ بطلباتها ، ثم قضى بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ في الاستئناف
المرفوع من اللجنة النقابية برفضه وتأيد الحكم المستأنف . واذا رأت
مصلحة الضرائب والشركة أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم يتناقض
مع حكم محكمة استئناف القاهرة فقد أقاما الدعوى الماثلة بطلب الاعتداد
بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف .

وقدمت اللجنة النقابية المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أنه يتعين في حالة النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون الحكمان قابليين للتنفيذ ، ولا يتصور ذلك اذا قضى أحدهما برفض الدعوى ، بالإضافة الى أن الدعويين تختلفان من حيث طبيعة كل منهما وأطرافها إذ أن الدعوى التي نظرت أمام القضاء العادى من الدعاوى الفردية وقد أقامتها النقابة بصفتها نائبة أو وكيلة عن أعضائها ، في حين أن النزاع الذى طرح على التحكيم يعتبر من قبيل المنازعات الجماعية إذ رفعت بصفتها شخصية معنوية مستقلة .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

ولما كان الثابت من الاوراق أن الحكمين موضوع الطلب المائل قد صدر أحدهما من محكمة استئناف القاهرة والآخر من هيئة التحكيم وفصلا في دعويين أقامتهما اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية كشخص اعتبارى ينفرد بشخصية مستقلة عن العمال الذين ينتمون اليها ، وكان هذان الحكمان قد حسمتا النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بأن رفض أحد الحكمين طلبات اللجنة النقابية بينما قضى لها الحكم الثانى بذات الطلبات ، وهو ما يتعذر نتيجة له تنفيذ الحكمين معا لان تنفيذ أحدهما لا يتأتى الا باهدار حجية الحكم الآخر ، فانه يتعين اطراح ما أثارتها اللجنة المدعى عليها في هذا الشأن .

لما كان ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على أنه « ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعواها في أول الأمر أمام القضاء العادي - على ما سلف بيانه - وعزفت عن استعمال الرخصة التي كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها ، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، فانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم - وهو طريق اختياري نزلت عنه - وأن تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادي صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت ولايتها بالفصل في هذا النزاع .

لما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة وهي في مجال الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى ، فانه يتعين الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة دون الحكم الصادر من هيئة التحكيم .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالاعتداد بحكم محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ في الاستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة برفض دعوى اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ •

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد معدوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحي عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد الحميد أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المقوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٣)

القضية رقم ١٣ لسنة ١ قضائية « تنازع »

١ - عقد ادارى - تعريفه - السمات المميزة له .

٢ - اختصاص - المنازعة في شأن الحقوق المترتبة على العقد الادارى - تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى .

١ - من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . فاذا كان الثابت أن العقدين مثار النزاع - المودعين ملف الدعوى الادارية - قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا - بوصفها سلطة عامة - استهدافا لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الاسكان للاقتصادى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم ذلك التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديل الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان المقررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق في احتجاز

كل أو بعض الآلات والادوات والمواد التي يستحضرها المقاول الى موقع العمل واستخدامها في انجاز الاعمال أو لضمان الوفاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها فسخ العقد عند اخلال المقاول في تنفيذ التزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المقاول دون حاجة لاجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منه . واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة - لكى تمارسها بارادتها المنفردة - تقوم على شروط استثنائية تنأى على القواعد المقررة في مجال العقود الخاصة بين الاشخاص العاديين ، فان مقتضى ذلك أن هذين العقدين سالفى الذكر يعدان من العقود الادارية .

٢ - المنازعة في شأن الحقوق المترتبة على العقود الادارية تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الاجراءات

بتاريخ ٩ يولية ١٩٧٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع القائم بينه وبين المدعى عليهما والذي رفعت عنه دعويان أمام جهتى القضاء العادى والادارى ولم تتخل أحدهما عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى انتهت في ثانيهما الى اختصاص القضاء الادارى بنظر النزاع .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلاسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن محافظة المنيا كانت قد تعاقدت مع المدعى على تنفيذ عمليتي انشاء ٣٦٨ مسكنا بقرية أبو سمرة وخزاننا للمياه في مدينة مطاي ، ونظرا لما تبين لها من تراخيه في التنفيذ فقد أقامت ضده بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٤ الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٢٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبة الزامه بأن يدفع لها مبلغ ٩٢٣ مليون و ١٢٧٤٩ جنيهه تعويضا عن الاضرار والخسائر التى لحقت بها كفروق أسعار ومصاريف ادارية وغرامات تأخير وقيمة السلفة ومواد البناء المسلمة اليه . وبعد أول جلسة تحددت لتحضير الدعوى وحضرها وكيله بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، قام المدعى في ٦ يناير سنة ١٩٧٥ برفع الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة مختصما فيها محافظ المنيا ووزير الحكم المحلى وطلب الزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه مقابل ادواته وآلاته التى استولت عليها الجهة الادارية بموقع العمل ونظير ما قام به من أعمال لم يحاسب عليها وتعويضا عما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة بسبب سحب العمليتين محل التعاقد منه . واذا لم تتدخل أى من جهتي القضاء عن الدعوى المرفوعة اليها رغم وحدة موضوعهما فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع ، ثم انتهى في طلباته الختامية بمذكرته المقدمة في جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ الى قبول اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعويين .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن النزاع بين الطرفين بشأن العقدين المشار اليهما لا يزال مرددا أمام جهتي القضاء العادى والادارى، فقد حكمت محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ لحين الفصل فى دعوى التنازع الراهنة ، كما أن المدعى طعن أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق فى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر ضده فى الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٢٨ ق وتحدد لنظر طعنه جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٢ أمام الدائرة الاولى لفحص الطعون ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى .

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد طبيعة العقدين المبرمين بين المدعى والجهة الادارية التى يمثلها المدعى عليه الاول .

وحيث أنه من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . لما كان ذلك، وكان الثابت أن العقدين مثار النزاع - المودعين ملف الدعوى الادارية - قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا - بوصفها سلطة عامة - استهدافا لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الاسكان الاقتصاى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديل الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان المقررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل

منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المكاول ، والحق في احتجاز كل أو بعض الآلات والمواد التي يستحضرها المكاول الى موقع العمل واستخدامها في انجاز الاعمال أو لضمان الوفاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها فسخ العقد عند اخلال المكاول في تنفيذ التزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المكاول دون حاجة لاجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منه • واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة - لكي تمارسها بارادتها المنفردة - تقوم على شروط استثنائية تتأبى على القواعد المقررة في مجال العقود الخاصة بين الاشخاص العاديين، فان مقتضى ذلك أن هذين العقدين سالفى الذكر يعدان من العقود الادارية ، وبالتالي فان المنازعة في شأن الحقوق المترتبة عليهما تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع •

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد مدوح عطية
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وده فتحي عبد الصبور ومصطفى
جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد
أتفاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله
أمين السر .

(٤)

القضية رقم ٢٥ لسنة ١ قضائية تنازع

- ١ - تنازع اختصاص - طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى - مناط قبوله - تخلى كل من جهتي القضاء عن نظر ذات النزاع - اثر صدور حكم سابق في الموضوع .
- ٢ - خصومة - المنازعة في تحديد اجرة العين محل النزاع خصومة مدنية - بحسب طبيعتها وأصلها .
- ٣ - اختصاص - قرارات تحديد الاجرة - الطعن فيها - يخل في اختصاص جهة القضاء العادى - أساس ذلك .
- ٤ - دستورية - حكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضى - اثره .

١ - أن تخلى كل من محكمة القضاء الادارى ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع - يتوافر به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى ، ولا يؤثر في ذلك ما ثبت في الاوراق من أن مورث المدعين سبق أن اقام الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الادارى - طعنا في ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة - وقضى برفضها بتاريخ ٨ أبريل ١٩٦٩ ، ذلك أن بحث أثر هذا الحكم السابق مما تختص به الجهة التى تعينها هذه المحكمة الفصل في الدعوى .

٢ - المنازعة بصدد تحديد الاجرة خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعى ما يلابسها من عنصر

ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الاجرة فى اول الامر من لجنة ادارية ، لان من شأن الرأى الفاصل فى هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين اطرافها وهو اختصاص مدنى بحت .

٣ — ان المشرع اعمالا نلتفويض المقرر له فى المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفتت عن ذلك العنصر الادارى واعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات ، فنص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب فى المادة ٤٢ منه على مجالس المراجعة — التى كانت تختص بنظر التظلمات فى قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن — أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التى تكون عليها . أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الاخير فقد سكت عنها المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ — من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة .

٢ — اذ اصدرت المحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكما فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة من (م ١٦ — المحكمة الدستورية)

المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها فقد
انفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجلس المراجعة •

الاجراءات

بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٨ أودع مورث المدعين صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة بطلب تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع بينه وبين
المدعى عليهم بعد أن تخلت كل من جهتي القضاء الادارى والقضاء
العادى عن نظره •

وبجلسة ٧ أبريل حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة
المدعى ، فتقدم ورثته بطلب تعجيل نظر الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى •
ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن مورث المدعين كان قد اقام الدعوى رقم
٩٩٠ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى طعناً في قرار مجلس
المراجعة بمحافظة القاهرة الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، وطلب فيها
الآخذ بتقدير أجره العين محل النزاع طبقاً لما ورد في عقد إيجارها أو
ندب خبير لاعادة تقديرها •

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت برفم ٥٨٥ لسنة ١٩٧٦ طعون أيجارات شمال القاهرة ، وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ قضت هذه المحكمة بدورها بعدم اختصاصها ولائيا • واد تخلصت بذلك كل من جهتي القضاء الإداري والعادي عن نظر الدعوى عند أقام مورث المدعين الدعوى الماثله لتعيين الجهة المختصة بالفصل في النزاع •

وحيث أن تخلى كل من محكمة القضاء الإداري ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع — على ما سلف بيانه — يتوافر به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبي ، ولا يؤثر في ذلك ما ثبت في الأوراق من أن مورث المدعين سبق أن أقام الدعوى برفم ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الإداري — طعنا في ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة — وقضى برفضها بتاريخ ٨ إبريل ١٩٦٩ ، ذلك ان بحث اثر هذا الحكم السابق مما تختص به الجهة التي تعينها هذه المحكمة الفصل في الدعوى •

وحيث أن المنازعة بصدد تحديد الاجرة هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلبسها من عنصر اداري شكلي هو صدور قرار تحديد الاجرة في أول الامر من جهة ادارية ، لان من شأن الرأي الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدني بحت •

وحيث أن المشرع اعمالا للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفت عن ذلك العنصر الإداري واعتد بالطابع المدني لهذه المنازعات ، فنص في

الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن
إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون
الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في
دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب في المادة ٤٢ منه على مجالس
المراجعة - التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير
القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار
الاماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل
العقار بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها * أما قرارات تلك المجالس
السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الاخير فقد سكت عنها
المشرع نظرا لما كانت تقتضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل
في التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن
فيها أمام أية جهة *

وحيث أن المحكمة العليا اصدرت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١
حكما في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة
من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ،
وانفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجلس المراجعة *

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد انتهج نهجا واضحا في شأن
المنازعات المتعلقة بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين
فاعتد بطبيعتها المدنية وعهد بها الى القضاء العادى على ما سلف بيانه
بشأن المادتين ١٣/٢ ، ٤٢. من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما
اورد حكما عاما يؤكد هذا المنحى بما نص عليه في المادة ٤٠ من اختصاص
المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التى تنشأ عن تطبيع.

أحكام هذا القانون ، وكانت المنازعات التي فصلت فيها مجالس المراجعة ثم فتح باب الطعن في القرارات الصادرة فيها ، هي منازعات ذات طابع مدنى بحيث يحكمها نهج المشرع فى هذا الشأن ويمتد اليها عموم نص المادة ٤٠ المشار اليه ، فان الاختصاص بنظرها يكون لجهة القضاء العادى حيث القاضى الطبيعى المختص أصلا بحسم الخصومة فى شأنها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة أول يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ورابع لطفى جمعة وفوزى اسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد/
احمد على فضل الله أمين السر .

(٥)

القضية رقم ٢ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

١ - تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه حكمتين نهائيتين متناقضتين - مناط قبوله .

٢ - تنازع تنفيذ - التناقض بين حكمتين نهائيتين - طلب تنليب - مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر - التعارض بين الحيتين - على فرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين الحكمين فى مجال التنفيذ بالنسبة التى يقصده الشرع فى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا مما يستنهض ولايتها للفصل فيه .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه حكمتين نهائيتين متناقضتين والذى تنعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمتين نهائيتين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - اذا كانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مثار النزاع فى منطوقهما ، ولكنها تبني طلبها الى هذه المحكمة على أن ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما ، ولا تطلب اليها ترجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه ، بل تبتغى تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم

الآخر وكان التعارض الذى تثيره المدعية بين هاتين الحثيتين
- بفرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين حكمين
نهائين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند
ثالثا من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة مما يستتبع ولايتها
للفصل فيه ، فان دعواها تكون - بهذه المثابة - غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة باعتبارها دعوى تنازع بين حثية واردة فى أسباب
حكم صادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٩٤ لسنة
٣٠ قضائية وبين حثية تضمنتها أسباب حكم صادر من محكمة استئناف
القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٦٠١ لسنة ٩٦ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة
اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٢ وفى هذه الجلسة قررت
!لمحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن المدعية تستهدف من دعواها - على ما يبين من صحتها
- تغليب حثية واردة بأسباب حكم صادر من جهة القضاء العادى
على حثية تضمنتها أسباب حكم آخر صادر من محكمة القضاء الادارى،
فولا منها بأن ثمة تناقضا يقوم بين هاتين الحثيتين ، ذلك أن الحكم

الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٠ قضائية — اذ قضى برفض دعواها بطلب الغاء قرار سلبى بالامتناع عن اعتبار ممتلكاتها بصفتها يونانية الجنسية متمتعة بضمانات الاتفاقية المصرية اليونانية المبرمة عام ١٩٧٥ — أقام قضاءه على أن أحكام تلك الاتفاقية لا تسرى الا على الاستثمارات التى يقوم بها الافراد والشركات فى تاريخ العمل بأحكامها ، حال أن الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٦٠١ لسنة ٩٦ قضائية — وأن قضى برفض دعواها بطلب أحقيتها فى أخذ عقار بالشفعة — الا أن المفهوم فى سياق حيثية وردت بأسبابه أن أحكام تلك الاتفاقية تسرى على الاستثمارات السابقة على ابرامها ، واذ تمثل التعارض — فى نظر المدعية — بين هاتين الحثيتين على هذا النحو ، فقد اقامت دعواها الماثلة •

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين والذى تنعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا •

لما كان ذلك ، وكانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مثار النزاع فى منطوقهما ، ولكنها تبنى طلبها الى هذه المحكمة على أن ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما ، ولا تطلب اليها ترجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه ، بل تبتغى تغليب مؤدى حثبة واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر ، وكان التعارض الذى تثيره المدعية بين هاتين الحثيتين على النحو السالف، بيانه — بفرض قيامه — لا يشكل تناقضا بين حكمين نهائيين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون

– ٢٥٣ –

هذه المحكمة مما يستتبع ولايتها للفصل فيه ، فان دعواها تكون
بهذه المثابة — غير مقبولة •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد
مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/أحمد
على نضل الله أمين السر .

(٦)

القضية رقم ٨ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

١ - تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين - مناط قبوله .

٢ - تنازع - التناقض بين الاحكام النهائية - اختصاص جهة القضاء الادارى على
الحكم مؤقتا بوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية فى دعوى تأديبية على آفة
قرار ادارى دون الفصل فى موضوعها - لا يحقق به التناقض مع الحكم
الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية ايا كان الراى
فى شأن طبيعته .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من أية جهة من جهات
القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى
منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو
أن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما
معاً .

٢ - أن محكمة القضاء الادارى لم تتعرض لموضوع الدعوى المطروحة
عليها بطلب الغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى
التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها قضاء فى
شأنه ، انما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك الحكم

مؤقتا استنادا الى أنه قرار ادارى ، واذا قضت محكمة القضاء الادارى بذلك فان حسمها فى هذا الشطر العاجل من الدعوى — والذى لا يقيدها عند نظر الموضوع — لا يكون قد حسم النزاع الموضوعى المعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية — ايا ما كان وجه الرأى فى شأن طبيعته — تتناقضا بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٨٢ أودع المدعون بصفاتهم صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ فيما قضى به من فصل ابن المدعى عليه من قوة كلية الشرطة دون حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ ق .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق — تتحصل في أن المحكمة العسكرية كانت قد قضت في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ بفصل الطالب ٠٠٠٠ من قوة طلبة كلية الشرطة لسلوكه المغاير والمضرب بقواعد الضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري، فأقام والده بصفته وليا طبيعيا عليه الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ « القرار » الصادر بفصل ولده وفي الموضوع بالغائه وما ترتب عليه من آثار مؤسسا دعواه على أن ما صدر من المحكمة العسكرية لا يعد وأن يكون قرارا إداريا أقيم على غير ما سند من واقع أو قانون . وبجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القضاء الإداري في الشق المستعجل من الدعوى بوقف تنفيذ «القرار المطعون فيه» وسأقت بأسباب حكمها أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية هو في حقيقته قرار إداري صادر من هيئة تأديبية ، وأن طلب وقف تنفيذه قد تحقق فيه الركنان اللزمان لاجابته وهما الجدية والاستعجال . واذا ارتأى المدعون أن هذا الحكم يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فقد أقاموا دعواهم الماثلة بطلب الاعتداد بحكم المحكمة العسكرية قولا بأن الحكم بوقف تنفيذه صدر من محكمة القضاء الإداري في نزاع يخرج عن ولايتها .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها — طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن محكمة القضاء الإداري لم تتعرض

لموضوع الدعوى المطروحة عليها بطلب الغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها قضاء فى شأنه ، انما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك الحكم مؤقتا استنادا الى أنه قرار ادارى ، واذ قضت محكمة القضاء الادارى بذلك فان حكما فى هذا الشطر العاجل من الدعوى - والذى لا بقيدها عند نظر الموضوع - لا يكون قد حسم النزاع الموضوعى المعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية - أيا ما كان وجهه الرأى فى شأن طبيعته - تناقضا بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١ من مايو سنة ١٩٨٣

يرئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المهيدي ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العيتن المقوض ، وحضور
السيد / احمد على فضل الله أمين السر .

(٧)

القضية رقم ٢ لسنة ٤ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه حكمان
نهائين متناقضين - مناط قبوله .

٢ - تنازع - التناقض بين الأحكام النهائية - صدور أحد الحكمين فى الشق العاجل
من النزاع - وصدور السهم الآخر فى النزاع الموضوعى حاسما لهذا النزاع
- لا يتحقق به التناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى يقصده المشرع فى
المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه
حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات
القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى
منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو
أن يكون الحكمان قد حسا النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن
يجعل تنفيذهما معا امرا متعذرا .

٢ - أن الحكمين مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من
محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢
مستأنف مستعجل الاسكندرية بكف تعرض الشركة المدعى عليها
للمدعى فى استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقتى عاجل

لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا فيه ، في حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية في الدعويين رقمي ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذي حسم النزاع الموضوعي وقضى فيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالانتفاع بالمعين محل النزاع منتها ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذي قصده المشرع في البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ في الدعويين رقمي ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجنسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

دوراني - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة المدعى عليها الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين المؤجرة وكف تعرضها له . وبتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢. قضت المحكمة بصفة مستعجلة بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى في انتفاعه بالعين محل التداعي وبوقف تنفيذ قرارها المشار اليه ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئنافيا برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية ، وفي ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢. قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لجأت الشركة المدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية فأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتهيا ، بيد أن المحكمة قضت في أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولاثيا بنظر الدعوى ، فطعنت الشركة في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها منتهيا بانتهاء مدته وبالزام المنتفع بتسليمها العين موضوع النزاع ، فأحالت المحكمة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد . ويجلسه ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ قضت تلك المحكمة باعتبار الترخيص الصادر للمدعى من الشركة المدعى عليها بالانتفاع بالعين محل الدعوى منتهيا . واذا ارتأى

المدعى أن هناك تناقضا فيما قضت به كل من جهتي القضاء العادى والادارى على نحو يتعذر معه تنفيذ الحكمين معا ، فقد أقام دعواه الماثلة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكمان قد حسم النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا أمرا متعذرا .

وحيث أنه يبين مما تقدم ، أن الحامين مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية بكف تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقتى عاجل لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا فيه ، فى حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذى حسم النزاع الموضوعى وقضى فيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتها ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى قصده (م ١٧ - المحكمة الدستورية)

- ٢٦٢ -

المنع في البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا ، الامر الذي يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راقب بلخ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومثير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد/
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٨)

القضية رقم ٧ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

١ - تنازع اختصاص - دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى والسلبى -
مناط قبولها .

٢ - تنازع الاختصاص الإيجابى - شرط تحققه - أن تكون الخصومة قائمة فى
وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر الى المحكمة الدستورية
العليا . صدور حكم نهائى فى الخصومة من إحدى الجهتين - أثره - لا يكون
هناك تنازع على الاختصاص بين الجهتين .

٢- أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقا
للبنـد « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن
موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائى ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو أن تتخلى
كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الإيجابى أن
تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند
رفع الأمر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه
المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا
بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة
على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ
« الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه . أما اذا صدر

حكم نهائى فى الخصومة من احدى الجهتين فلا يكون نمه مبرر لتعيين المحكمة المختصة اذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصدور الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا أمام جهة قضائية واحدة •

الاجراءات

بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى نزاعه القائم مع الشركة المدعى عليها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة • حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة المدعى عليها الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين المؤجرة له وكف تعرضها له • وبتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى انتفاعه بالعين محل التداعى وبوقف تنفيذ قرارها المشار اليه ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئنافها

برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية ، وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لجأت الشركة المدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتها ، بيد أن المحكمة قضت في أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى ، فطعنت الشركة في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وأعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها منتها بانتهاء مدته وبإلزام المنتفع بتسليمها العين موضوع النزاع، فأحالت المحكمة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة بجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٨٢ ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد . واذا ارتأى المدعى أن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد أقام دعواه الماثلة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل في نزاعه القائم مع الشركة المدعى عليها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص — وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تطرح الدعوى عن موضوع

واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه . أما اذا صدر حكم نهائى فى الخصومة من احدى الجهتين فلا يكون ثمة مبرر لتعيين المحكمة المختصة اذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصددور الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا أمام جهة قضائية واحدة .

لما كان ذلك ، وكانت جهة القضاء العادى على ما سلف بيانه قد فصلت نهائيا بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى الانتفاع بالعين محل المتداعى بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية وذلك قبل رفع الدعوى الماثلة ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بينها وبين جهة القضاء الادارى يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على رافى بليغ
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين هيد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى اسعد مرقس
اعضاء ، والسيد المستشار د. عوض محمد المر القوض ، والسيد احمد على فضل الله
أمين السر .

(٩)

القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

- ١ - تنازع اختصاص - دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى - مناط قبوله .
- ٢ - تنازع اختصاص ايجابى - تمسك احدى جهتي القضاء باختصاصها الاصل فى المنازعة دون ان يثبت ان جهة القضاء الاخرى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة او مفتت هى الاخرى فى نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها - اثره - عدم تحقق التنازع الايجابى على الاختصاص بين الجهتين .

١ - أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى - وفقاً للبند «ثانياً» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى أحدهما عن نظرها .

٢ - لأن كان الثابت من الاوراق أن المدعية أقامت دعواها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ابتغاء الحكم باحققتها فى استرداد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب دون وجه حق وأنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل فيها طعن على هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية - مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء العادى باختصاصها بالفصل فى المنازعة المثارة حول استرداد هذا

المبلغ ، وكان الثابت كذلك أن المدعية اتخذت - حسب تصويرها - من ذات المنازعة موضوعا للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة القضاء الادارى والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الا أنه لم يثبت من الاوراق أن جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها ، أو مضت هى الاخرى فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

الاجراءات

بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم أصليا بتحديد جهة القضاء الادارى جهة مختصة بالفصل فى الدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية التى أقامتها أمام محكمة القضاء الادارى ، واحتياطيا بتحديد جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى الطعن المقام منها والمقيد برقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية المرفوع الى محكمة استئناف القاهرة عن الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ كلى ضرائب •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمدونات
حيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الاجابى
— وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالمرسوم رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تلمح الدعوى
عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها .
وحيث أنه ولئن كان الثابت من الاوراق ان المدعية أقامت دعواها
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
ابتغاء الحكم بأحققتها فى استرداد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب
دون وجه حق وأنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل
فيها طعنت على هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف
رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية — مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء العادى
باختصاصها بالفصل فى المنازعة المثارة حول استرداد هذا المبلغ ، وكان
الثابت كذلك أن المدعية اتخذت — حسب تصويرها — من ذات المنازعة
موضوعا للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة
القضاء الادارى والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الا أنه
لم يثبت من الاوراق أن جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها
بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها ، أو مضت هى الاخرى فى نظرها
بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا ايجابيا
على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستتبع ولاية
هذه المحكمة للفصل فيه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول
الدعوى .

لهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١١ من يونة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى اسعد
مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد/أحمد
على فضل الله

(١٠)

القضية رقم ١ لسنة { قضائية « تظلم »

تنازع - التناقض بين حكمين متناقضين نهائين - الامر الذى يصدره رئيس
المحكمة الدستورية العليا فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما -
عمل قضائى وليس أمرا على عريضة - التظلم منه - عدم سريان الاحكام الخاصة
بالاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات التى يجوز التظلم منها.

ان رئيس المحكمة الدستورية العليا ، اذ يصدر أمره فى طلب وقف
تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما - استنادا الى نص المادة ٣٢
من قانون المحكمة الدستورية العليا انما يفصل بمقتضى سلطته القضائية
لا الولائية فى الشق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلا يحسم
به - وبصفة مؤقتة - الخصومة القائمة بشأن هذا الوقف ، وذلك على
درجة واحدة فى التقاضى ، الى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك
النزاع ، ومن ثم فلا يعتبر الامر الصادر منه فى هذه الشأن - محل
التظلم - امرا على عريضة ، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر
على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والتى يجوز التظلم
منها ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التظلم .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢ أودعت المتظلمة صحيفة هذا التظلم
قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بقبول تظلمها شكلا وفى الموضوع

بالغاء الامر المتظلم منه الصادر من رئيس المحكمة الدستورية العليا
في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق « تنازع » •

وبعد تحضير التظلم أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظر التظلم على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيه بجلاسة
اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة التظلم وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المتظلم ضدها كانت قد أقامت الدعوى رقم
٤ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الاعتداد بالحكم
الصادر لصالحها من هيئة التحكيم بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٠ في طلب
التحكيم رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٧٩ دون الحكم الصادر ضدها من محكمة
استئناف الاسكندرية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٨٢ في الاستئناف رقمى
١٤٥ ، ١٥٩ لسنة ٣٦ ق وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الاستئنافى
المشار اليه حتى يفصل في النزاع القائم بشأن هذين الحكمين
النهائيين المتناقضين ، واذا أصدر رئيس المحكمة في ٢٤ أبريل سنة
١٩٨٢ — واستنادا الى المادة ٣٢ من قانون انشائها — أمره بوقف تنفيذ
كل من الحكمين محل دعوى النزاع وذلك حتى يفصل في موضوع
هذه الدعوى ، طعنت المتظلمة على هذا الامر طالبة الحكم بقبول
تظلمها شكلا وفي الموضوع بالغاء الامر المتظلم منه •

وحيث أن مبنى التظلم أن الامر الصادر من رئيس المحكمة

استنادا الى المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، أمر ولائى يجوز التظلم منه ، اذ تسرى عليه أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات الذى يجيز فى المادة ١٩٧ منه لمن صدر الامر برفض طلبه ولمن صدر عليه الامر الحق فى التظلم الى المحكمة المختصة .

وحيث أن المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالتانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين فى الحالة المشار اليها فى البند ثالثا من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فى الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ووجه التناقض بين الحكمين . ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على طلب ذوى الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما حتى الفصل فى النزاع » .

وحيث أن رئيس المحكمة الدستورية العليا ، اذ يصدر أمره فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما — استنادا الى النص المشار اليه انما يفصل بمقتضى سلطته القضائية لا الولائية فى الشق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلا يحسم به — وبصفة مؤقتة — الخصومة القائمة بشأن هذا الوقف ، وذلك على درجة واحدة فى التقاضى ، الى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك النزاع ، ومن ثم فلا يعتبر الامر الصادر منه فى هذا الشأن — محل التظلم — أمرا على عريضة ، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والتي يجوز التظلم منها ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التظلم .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز التظلم .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومتر أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
أعضاء، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم ابوالعينين المفوض ، والسيد/
أحمد على فضل الله أمين السر .

(١١)

القضية رقم ١٢ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

تنازع « التناقض بين حكمين نهائيين » - الفصل الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله أن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث
يتعذر تنفيذهما معا - اختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ في كل منهما عن
الآخر . عدم تعارض تنفيذ أحد الحكمين مع تنفيذ الآخر لا يتحقق التناقض
بينهما في مجال التنفيذ . مثال :

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا -
وفقا للبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من
جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها
وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، أما
إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه
مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب. واذ كان الثابت
من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية في
الدعوى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٦ والمؤيد
استئنافيا في الاستئناف رقم ٢٤٠٣ لسنة ٩٣ ق بتاريخ ٢٥ مايو سنة
١٩٧٩ لصالح لم يقض قبل البنك الاهلى بشيخ اذ لم توجه
له أية طلبات حتى يعد خصما حقيقيا في الدعوى ، وانما صدر هذا

بحكم بالزام بنك ناصر الاجتماعي بأن يؤدي الى ٠٠٠٠ مبلغ ثمانية
الاف جنيه من المودع لدى البنك الاهلى المصرى باسم ٠٠٠٠ التى
نوفيت من غير وارث وكانت مدينة للمحكوم له ، فى حين أن الحكم
الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل فى الطلب رقم ٦٦٠ سنة
١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بالزام البنك الاهلى
المصرى بأن يؤدي لبنك ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة
تصفية شهادات الاستثمار وديعة ٠٠٠٠ بالبنك الاهلى المصرى بعد
استحقاقها لمضى عشر سنوات على اصدارها وذلك على أساس أن ملكية
هذه الشهادات قد آلت الى بيت المال - الذى يمثله بنك ناصر
الاجتماعى - وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢
لوفاة ٠٠٠٠٠٠ من غير وارث - وقد اشار هذا الحكم الى أن ايداع
قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الاهلى المصرى
ليس مبررا لدمته قبل بنك ناصر الاجتماعى استنادا الى أنه قد تم
بناء على حجز سابق توقع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ٠٠٠٠٠
ضد بنك ناصر الاجتماعى تحت يد البنك الاهلى المصرى على شهادات
الاستثمار المشار اليها التى لا يجوز الحجز عليها قانونا فى نطاق قيمة
خمس آلاف جنيه وأن الحجز المذكور قد أصبح كأن لم يكن بمضى أكثر
من ثلاث سنوات عملا بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات ، فان ما يثيره
البنك الاهلى المصرى - المدعى - من قيام تعارض بين الحكمين
النهائيين سالف الذكر لا يتحقق به التناقض الذى يؤدي الى تعذر
تنفيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيذ ايهما دون تنفيذ الآخر لاختلاف
المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر فهو على
ما سلف بيانه فى الحكم الاول الزام بنك ناصر الاجتماعى باداء دين
عليه ، بينما هو فى الحكم الثانى بالزام البنك الاهلى المصرى
بقية شهادات الاستثمار المخلفة عن .

الاجراءات

بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا وقف تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم في طلب التحكيم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨١ وتغليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأي بعدم قبول الدعوى ونظرت الدعوى على النحو المبين بمتضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلاسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن . . . كان قد أقام الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طالبا الزام بنك ناصر الاجتماعى بصفته « الادارة العامة لبيت المال » بأن يدفع له مبلغ ثمانية آلاف جنيه من مال المرحومة — التى توفيت من غير وارث — المودع ادى البنك الاهلى المصرى وقضت المحكمة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ له بطلباته .

ولما طعن بنك ناصر الاجتماعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق س القاهرة قضى فيه بجلاسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف المشار اليه . واذ أقام بنك ناصر الاجتماعى

بعد ذلك الدعوى رقم ٥٤٩٦ سنع ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة
ضد البنك الاهلى طالبا الحكم له باستحقاقه شهادات الاستثمار وديعة
المرحومة ٠٠٠ البالغة قيمتها خمسة آلاف جنيه مع نقل قيد هذه الشهادات
الى اسم بنك ناصر الاجتماعى ، قضت محكمة القاهرة بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى ولائيا واحالتها الى هيئة التحكيم بوزارة العدل حيث
قيدت برقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ تحكيم عام وقضى فيها بجلسة ٣٠
أغسطس سنة ١٩٨١ بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدى الى بنك
ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها باقى تصفية شهادات الاستثمار
باسم المرحومة ٠٠٠٠٠٠٠٠ بعد أن عدل بنك ناصر طلباته فى الدعوى
لاستحقاق شهادات الاستثمار بمضى أكثر من عشر سنوات على امرها -

وحيث أن البنك الاهلى المصرى قد ارتأى أن ثمت تناقضا بين الحكم
الصادر من محكمة القاهرة فى الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ والمؤيد
استئنافيا فى الاستئناف ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق والحكم الصادر من هيئة
التحكيم فى طلب التحكيم رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليهما
وهما حكمان نهائيان وأن فى اعمال أثر الحكم الصادر من هيئة التحكيم
غبنا له مع براءة ذمته من المبلغ المقضى به وذلك بايداعه فى ٢٩ يونيو
سنة ١٩٨١ مبلغ ٦١٠ مليون و ٤٩٣٢ جنيه باقى تصفية شهادات الاستثمار ،
فضلا عن اضافة الحكم المذكور هذا المبلغ الى ذمة بنك ناصر الاجتماعى
دون حق ومخالفته للقانون وخطئه فى تطبيقه ، مما حدا به الى اقامة
الدعوى الماثلة بطلب تغليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة
المشار اليه والالتفات عن الحكم الصادر من هيئة التحكيم .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمن نهائيين متناقضين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا للبند

(ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكونا قد حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، أما اذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ والمؤيد استئنافيا في الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٩ لصالح لم يقض قبل البنك الاهلى بشيىء اذ لم توجه له أية طلبات حتى يعد خصما حقيقيا في الدعوى ، وانما صدر هذا الحكم بالزام بنك ناصر الاجتماعى بأن يؤدي الى مبلغ ثمانية آلاف جنيه من المودع لدى البنك الاهلى المصرى باسم المرحومة التى توفيت من غير وارث وكانت مدينة للمحكوم له ، فى حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل فى الطلب رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدي لبنك ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة تصفية شهادات الاستثمار وديعة المرحومة بالبنك الاهلى المصرى بعد استحقاقها لمضى عشر سنوات على اصدارها وذلك على أساس أن ملكية هذه الشهادات قد آلت الى بيت المال — الذى يمثله بنك ناصر الاجتماعى — وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوفاة المرحومة من غير وارث — وقد اشار هذا الحكم الى أن ايداع قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الاهلى المصرى ليس مبررا لادته قبل بنك ناصر الاجتماعى استنادا الى أنه قد تم بناء على حجز

سابق توقع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ٠٠٠٠٠ ضد بنك ناصر الاجتماعي تحت يد البنك الاهلى المصرى على شهادات الاستثمار المشار اليها التى لا يجوز الحجز عليها قانونا فى نطاق قيمة خمسة آلاف جنيه وان الحجز المذكور قد أصبح كان لم يكن بمضى اكثر من ثلاث سنوات عملا بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات .

لما كان ما تقدم ، فان ما يثيره البنك الاهلى المصرى - المدعى - من قيام تعارض بين الحكمين النهائيين سالفى الذكر لا يتحقق به التناقض الذى يؤدى الى تعذر تنفيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيذ ايهما دون تنفيذ الآخر لاختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر فهو على ما سلف بيانه فى الحكم الاول الزام بنك ناصر الاجتماعي باداء دين عليه لـ ٠٠٠٠٠٠٠٠ بينما هو فى الحكم الثانى الزام البنك الاهلى المصرى بقيمة شهادات الاستثمار المخلفة عن المرحومة ٠٠٠٠٠ ، ولا يغير من ذلك توقيع المدعى فى الحكم الاول - الدكتور ٠٠٠٠ - بناء على هذا الحكم كسند تنفيذى قبل بنك ناصر الاجتماعي حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنك الاهلى المصرى وفاء لدينه البالغ ١٥ مليون و ٨٤٦٢ جنيها وذلك بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ مما أدى الى التزام البنك الاهلى المصرى بالتقرير بما فى الذمة وقيامه بايداع مبلغ ٢٠ مليون و ٣٨٩٢ جنيها بتاريخ الاول من يوليو سنة ١٩٧٧ وامتناعه عن ايداع شهادات الاستثمار البالغ قيمتها خمسة آلاف جنيه لعدم جواز توقيع الحجز عليها قانونا ، كذلك ايداعه قيمة هذه الشهادات ذاتها بعد استحقاقها بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ ، ذلك لان الايداع الذى تم من البنك الاهلى المصرى كان قد صدر منه بوصفه محجوزا لديه وليس محكوما عليه فى الحكم الصادر لصالح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ على ما سلف بيانه ، وبالتالي فلا يعد تنفيذا للحكم المذكور ، فضلا عن أن هذا الايداع قد تم بغير تخصيص للوفاء بالدين المحجوز من أجله اذ على البنك الاهلى

المصري الوفاء به لمن يستحقه قانونا • ومن جهة أخرى فان قيمة شهادات الاستثمار — محل الأيداع الثاني — التي لا يتجاوز مقدارها خمسة آلاف جنيه والتي يقتصر عليها التعارض المدعى به — تعد خارجة عن نطاق تنفيذ الحجز المتوقع كطلب وذلك لما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الاهلى المصرى من أنه « لا يجوز الحجز على قيمة شهادات الاستثمار سالفة الذكر وما تغله من فائدة أو جائزة وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها الا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه سواء كان توقيع الحجز فى حياة مالك الشهادة أو كان بعد وفاته » الامر الذى يتعلق بالنظام العام لتقرير المشرع عدم جواز هذا الحجز كميزة خاصة لاجتذاب المدخرين نظرا للحاجة العامة التى تدعو الى تنمية المدخرات من أجل تنفيذ خطة التنمية والبعء بالاقتصاد القومى عن مشاكل التضخم — بل أن المادة ٣٣٨ من قانون المرافعات توجب على المحجوز لديه أن يفى — رغم الحجز — للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه بغير حاجة الى حكم يصدر بالغاء الحجز أو رفعه عن القدر الذى لا يجوز الحجز عليه ، ويحتج — فى هذه الحالة — بالوفاء قبل الحاجز • مما مفاده أن ايداع قيمة شهادات الاستثمار المشار اليها والتي لا يجوز الحجز عليها قانونا لا يحول دون تنفيذ الحكم الثانى الصادر لصالح بنك ناصر الاجتماعى كما أن تنفيذ الحكم الاخير لا يحول دون تنفيذ الحكم الصادر لصالح ضد بنك ناصر الاجتماعى وذلك باتباع وسائل التنفيذ الجائزة فى القانون •

وحيث أن ما اثاره المدعى من أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل معيب بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويتعارض مع قواعد الحق والعدالة ، مردود بأن المحكمة الدستورية العليا وهى بصدد الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية ايجابا

أرسلها وفي النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام النهائية
الصادرة منها ، ليست جهة طعن في تلك الأحكام ولا تمتد ولايتها إلى
بحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون •

وحيث أنه متى انتفى قيام التناقض بين الحكمين محل التداعي
على ما سلف بيانه فإن الدعوى تكون غير مقبولة •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد المبور رئيس المحكمة

وحضور السادة المنشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى اسعد
مدرس أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر ورئيس هيئة
المقرضين ، والسيد / احمد على فضل الله أمين السر .

(١٢)

القضية رقم ١٣ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

تنفيذ الاحكام - دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين
- مناط قبولها - الا يكون الحكمان او احدهما قد نفذ - تنفيذ احد الحكمين
يترتب عليه انتفاء قيام التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

ان مناط قبول دعوى الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين وفقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو
أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من
أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر
من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسم النزاع وتناقضا بحيث
يتعذر تنفيذهما معا . ومقتضى ذلك الا يكون الحكمان أو أحدهما قد
نفذ والا انتفى التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر فى
الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة الذى أصبح
نهائيا والاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى

رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية والذي تأيد من المحكمة الادارية العليا
في الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٢٦ قضائية •
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه
رأيها •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في أنه بموجب قراري مجلس الوزراء رقمي ١٤٠٠
لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ تقرر تخصيص دار سينما أوبرا
بالقاهرة المملوكة - أرضاً وبناء - للسيدتين لورا أسعد باسيلي
ومرجريت أسعد باسيلي - مورثة المدعى عليهم الآخرين - للمنفعة
العامة • وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تم الاتفاق بين الهيئة المصرية
العامة للسينما والمسرح وبين شركة اخوان جعفر - ويمثلها المدعى
عليه الاول - على أن تقوم هذه الشركة بالانتفاع بسينما أوبرا أرضاً
وبناء لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ولما انقضت
مدة الانتفاع أقامت الهيئة الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضاء اداري
بطلب طرد المدعى عليه الاول بصفته من دار سينما أوبرا بالقاهرة
فقضى لها بذلك بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٨٠ على أساس أن هذا الاتفاق
عقد اداري وللجهة الادارية فيه أن تطلب عدم تجديده عند نهاية
مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير
سنة ١٩٨٢ في الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٢٦ قضائية • غير أن المدعى عليه

الاول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة قبل المدعين وباقى المدعى عليهم بطلب الحكم بكف منازعته بالقرارين رقمى ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ الصادرين من مجلس الوزراء المشار اليهما وبتسليمه دار سينما أوبرا * وقضى له بهذه الطلبات بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨١ استنادا الى انتهاء تخصيص هذه الدار للمنفعة العامة ، طعن المدعيان فى هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٤٩٣٧ و ٥١٠٨ لسنة ٩٨ قضائية حيث قضى فيهما بعدم القبول * واذ رأى المدعيان أن ثمت نزاعا فى تنفيذ الحكمين النهائيين الصادر أولهما من جهة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٨٠ والمؤيد من المحكمة الادارية العليا والصادر ثانيهما من جهة القضاء العسادى فى الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٢ والذى أصبح نهائيا بعدم قبول الاستئناف المرفوعين عنه - على ما سلف بيانه - لتناقضهما بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، فقد اقاما الدعوى الماثلة بطلب عدم الاعتداد بالحكم الاخير والاعتداد بالحكم الاول السابق صدوره من جهة القضاء الادارى *

وحيث أن المدعى عليه الاول دفع ببطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على أنه قد وقع عليها من مستشار بادرة قضايا الحكومة دون أن يصدر لهذه الادارة تفويض لمباشرة هذه الدعوى من مجلس ادارة كل من المجلس الاعلى للثقافة وشركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائى (المدعين) وذلك وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وبالتالي فلا يكون لادارة قضايا الحكومة صفة فى تمثيل المدعين وتعتبر صحيفة الدعوى خالية من توقيع محام مقبول للمرافعة

أمام المحكمة الدستورية العليا بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من قانون
هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن هذه الدفع مردود بأن الثابت من الاوراق المودعة من
المدعين مع صحيفة الدعوى أن المفوض لادارة شركة مصر للتوزيع
ودور العرض السينمائى قد فوض بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ادارة
قضايا الحكومة فى رفع الدعوى الماثلة كما ثبت من خطاب وزير الدولة
للثقافة ورئيس المجلس الاعلى للثقافة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢
الى ادارة قضايا الحكومة أن المجلس الاعلى للثقافة قد فوض هذه
الادارة فى رفع الدعوى الحالية كذلك (المستندان ١ و ٢ من الحافظة
رقم ١ دوسيه) مما مفاده توافر صفة ادارة قضايا الحكومة فى تمثيل
المدعين فى مباشرة الدعوى ، ويكون الدفع ببطلان صحيفتها على غير
أساس .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين وفقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو
أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من
أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من
جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث
يتعذر تنفيذهما معا . ومقتضى ذلك الا يكون الحكمان أو أحدهما
قد نفذ والا انتفى التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

ولما كان الثابت من الصورة الرسمية من محضر تنفيذ الحكم رقم
٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة المقدم من المدعى عليه
الاول (حافظة ٢٠ دوسيه) أنه قد تم تنفيذ هذا الحكم بتاريخ

١٥ أغسطس سنة ١٩٨١ بتسليم دار سينما أوبرا ومشتملاتها الى المدعى عليه الاول في مواجهة ممثل شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائى (المدعية الثانية) ومن ثم فقد انتفى قيام النزاع بين الحكّمين محل التداعى فى مجال التنفيذ وبالتالي تكون الدعوى غير مقبولة •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

السادة رؤساء المحمّة الدستورية العليا
وأعضائها ورؤيس وأعضاء هيئة مفوضيها
من تاريخ انشائها حتى الآن

أولا : رؤساء المحكمة من الى

السادة المستشارون

١٩٨٢/ ٨/٣١	١٩٧٩/١٠/٩	أحمد ممدوح عطية
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٨٢/ ٩/١٩	فاروق محمود مصطفى سيف النصر
	١٩٨٣/ ٧/١	الدكتور فتحى عبد الصبور

ثانيا : أعضاء المحكمة

السادة المستشارون

١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	على أحمد كامل
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	أبو بكر محمد عطية
١٩٨٢/ ٩/١٨	١٩٧٩/١٠/٩	فاروق محمود مصطفى سيف النصر
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	ياقوت عبد الهادى العشماوى
١٩٨١/ ٩/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	محمد فهمى حسن عثرى
١٩٨٣/ ٩/١٩	١٩٧٩/١٠/٩	كمال سلامه عبد الله
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٨٠/١٠/١٤	١٩٧٩/١٠/٩	محمود حسن حسين
	١٩٧٩/١٠/٩	محمد على محمد راتب بليغ
	١٩٨٠/ ٨/٦	محمود حمدى عبد العزيز
	١٩٨٠/ ٨/٦	مصطفى جميل مرسى
	١٩٨٠/ ٨/٦	ممدوح مصطفى حسن
	١٩٨١/ ٦/٢٩	محمد عبد الخالق النادى
	١٩٨١/ ٦/٢٩	منير أمين كامل عبد المجيد
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	رابع محمد لطفى جمعه
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	فوزى أسعد مرقس
	١٩٨٣/ ٣/١٧	محمد كمال محفوظ
	١٩٨٣/ ٩/٢٤	شريف برهام نور

ثالثا : رؤساء هيئة المفوضين من الى

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٧	١٩٧٩/١٠/٩	عمر حافظ شريف
١٩٨٣/ ٣/١٦	١٩٨١/٧/٢٥	محمد كمال محفوظ
	١٩٨٣/ ٣/٣١	الدكتور عوض محمد عوض المر

رابعا : أعضاء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٢٤	١٩٧٩/١٠/٩	محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/٣/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور أحمد محمد الحفنى
	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور أحمد عثمان عيساد
	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور محمد ابراهيم مصطفى أبو العينين
	١٩٨٣/١٠/٣٠	عبد الرحمن الناصر محمد نصير

السادة المستشارون المساعدون

١٩٨٣/١٠/٣٠	السيد عبد الحميد عماره
١٩٨٣/١٠/٣٠	حنفى على جبالى

فہرس ہجائی

الاحكام والقرارات

**رقم
الصفحة**

٣

● **الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية**

٢٠٣

● **القرارات الصادرة في طلبات التفسير**

٢٢٩

● **الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع**

الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية

(١)

رقم
القاعدة الصفحة

أثر رجعى

● جوازه فى غير المواد الجنائية بموافقة اغلبيية أعضاء

مجلس الشعب على سريان أحكام القانون على الماضى ٧

٣٦

اجاب :

راجع حق الملكية (قاعدة ٢/١٢)

اختصاص

● المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التى تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة فى الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، او التى تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية

١١ ٢ / ١

● منازعات ادارية : اختصاص : من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية التى تدخل اصلا فى اختصاص مجلس الدولة الى جهات او هيئات قضائية اخرى .

٥٠ ٥ / ١٠

● محكمة الموضوع - اختصاص : اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع ، ولا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

٦٣ ٢ / ١١

١٤٨ ٢ / ٢١

● المحكمة الدستورية العليا : اختصاصها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح مناطة ان يكون أساس الطعن مخالفة التشريع لنص دستورى ، ولا يمتد الى حالات التعارض او التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة

١١٧ ٢ / ١٨

● المحكمة الدستورية العليا - ولايتها فى الدعاوى

الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا

١٢٧

٢ / ٢٠

١٤٨ ٣ / ٢١

للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها

(م ١٩ - المحكمة الدستورية)

رقم
القاعدة الصفحة

- المحكمة الدستورية العليا - اختصاص : المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع - الدفع بعدم اختصاص محكمة الموضوع - هذه المحكمة هي صاحبة الولاية في الفصل فيه .
- ١٢٧ ٢/٢٠

اصلاح زراعى

- راجع اعمال سيادة (قاعدة ٢٢/٤) - ومصادره (قاعدة ٢٢) - وتشريع (قاعدة ١/٢٦) . وقرار ادارى (قاعدة ٣/٢٦) .

اعمال سيادة

- اختصاص - النأى بها عن الرقابة القضائية نظرا لطبيعتها .
- ١٥٥ ١/٢٢
- اعمال سيادة - المسائل السياسية صورة من صور اعمال السيادة التي لا تنبسط عليها رقابة القضاء .
- ١٥٥ ٢/٢٢
- اعمال سيادة - تحديدها - المرد في ذلك الى القضاء بحسب ظروف كل حالة على حده - الاطار العام لهذه الاعمال هو صدورها عن الدولة بما لها من سلطة عليا داخلية وخارجية .
- ١٥٥ ٣/٢٢
- اعمال سيادة - اصلاح زراعى - الاستيلاء على الاراضى الزائدة - القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ صدر في شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها - لا يتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .
- ١٥٥ ٤/٢٢

(ت)

تأميم

- تأميم - القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت - هذا التأميم استهدف الصالح العام ، وتم مقابل تعويض ، ولم ينطو على مصادرة للملكية الخاصة .
- ٧٧ ٣/١٣

- تأميم - دستور سنة ١٩٥٨ - خلوه من نص خاص في شأن مبدأ التأميم - هذا المبدأ يجد سننده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة منه بشأن الملكية الخاصة .
- ٢/١٣

رقم
القاعدة الصفحة

تشريع

- تشريع - الغاء ضمني - اصلاح زراعى :
الاراضى الزراعية والاراضى البور - القانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ ألغى ضمنا نص الفقرة الاولى من البند
(ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى التى كانت تستثنى
الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية .
١٨٠ ١/٢٦
- تشريع - صيرورة النص معطلا لم يعد له محل يرد
عليه - لايفقده وجوده كنص تشريعى - جواز الطعن
بعدم دستوريته .
١٨٠ ٢/٢٦

(ج)

جريمة

- راجع عقوبة (قاعدة ١/٩)

(ح)

حريات عامة

- راجع دستور (قاعدة ٢٠)

احظر التقاضى

- راجع منع التقاضى (قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦)
وراجع قرار ادارى (قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦)

حق التقاضى

- قصر حق التقاضى على درجة واحدة من الملاءمات
التى يستقل المشرع بتقديرها .
٥٠ ٢/١٠
- حق التقاضى - القاضى الطبيعى - الدوائر المدنية
والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة
العامة ، واحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة
لرجال مجلس الدولة ، هى القاضى الطبيعى المختص
بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء
والنيابة العامة ومجلس الدولة .
٥٠ ٦/١٠
- حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، حرمان طائفة
معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار
لبدا المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم
يحرموا من هذا الحق .
٨٦ ٣/١٤
٩٤ ٣/١٥
١٠٢ ٣/١٦
١١٠ ٣/١٧

**رقم
القاعدة الصفحة**

- حق التقاضى : مبدأ دستورى اصيل - حظر ٢/١٤ ٨٦
- النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى ٢/١٥ ٩٤
- من رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من الدستور ٢/١٦ ١٠٢
- وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى ٢/١٧ ١١٠
- للافراد . ٤/٢٦ ١٨٠

حق الملكية

- كسب الملكية العقارية مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا وتسجيله . ٣/١٢ ٦٧
- ملكية - اثر مباشر . اجانب . القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء - حظره فى المادة الاولى منه - اكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء الا فى حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه دون أن يرتد اثر هذا الحظر الى الماضى . ٢/١٢ ٦٧
- ملكية خاصة - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على مبدأ صونها وحرمتها . ٥/٢٢ ١٥٥

حق شخصى

- حق شخصى - النزول عنه - اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاط الحق . ٢/٢٥ ١٧٧

حكم

- راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٣ ، ١/٢٤) .
- وراجع مجالس تأديب (قاعدة ١/١٠) .
- اثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى - بيانه - المادة ٩٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا والمذكرة الايضاحية للقانون . ١/١١ ٦٣

رقم
القاعدة الصفحة

(د)

دستور

- دستور - مبدأ المساواة في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية .
- ٥٠ ٣/١٠
- دستور - لوائح الضرورة - نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ لم يفرض جزاء لعدم عرض لوائح الضرورة على مجلس الامة - عدم عرضها لا يترتب عليه اى مساس بقوتها .
- ٧٧ ١/١٣
- دستور - حريات وحقوق عامة - نقابات .
- ١٢٧ ٦/٢٠
- دستور - ديمقراطية : تحديد مفهومها في ضوء احكام الدستور ومبادئه - السيادة الشعبية جوهرها ، وكفالة الحريات والحقوق العامة هدفها ، والمشاركة في ممارسة السلطة وسيلتها .
- ١٢٧ ٧/٢٠
- دستور - حريات عامة .
- حرية الرأى والاختيار هى من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم .
- ١٢٧ ٨/٢٠
- دستور - ديمقراطية - حريات عامة - نقابات المادة ٥٦ من الدستور - نصها على انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى - هذا الاساس يعنى توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى - لازم ذلك - اعطاء أعضاء النقابة الحق في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية - عدم جواز اهدار الحق بحظره أو تعطيله .
- ١٢٧ ٩/٢٠
- دستور . حريات عامة - الحرية النقابية المادة ٥٦ من الدستور وضعت مبدأ يلتزم به المشرع العادى - مؤدى هذا القيد - ألا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى .
- ١٢٧ ١٠/٢٠

دستورية القوانين

- نطاقها - النعى على كيفية تطبيق القانون واجراءات الرقابة القضائية على دستورية القوانين -
- الرقابة القضائية على دستورية القوانين - تنفيذه لا تشكل عيبا دستوريا ولا تمتد اليه رقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ٧٧ ٤/١٣

رقم
القاعدة الصفحة

● الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل
دعوى الحسبة .

١٩٣ ٢/٢٧

دعوى دستورية

● دعوى دستورية - إجراءاتها - سبل التداعى
في شأنها ليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات
العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية
التشريعات .

٥ ٢/ ١

● دعوى دستورية : إجراءاتها :

أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الأوضاع . اثره
عدم قبول الدعوى .

١٤٨ ٤/٢١
١٦٨ ٢٣

● دعوى دستورية : إجراءاتها و الميعاد المحدد
لرفعها :

الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية
وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة والميعاد
المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز
ثلاثة أشهر ، هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهى
أوضاع جوهرية في التقاضى ومن النظام العام .

٣١ ١/ ٦

● دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها :

ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد
أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب)
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد
محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - رفع الدعوى
بعد انقضاء هذا الحد الاقصى - عدم قبول الدعوى .

٣١ ٢/ ٦
١٩٣ ١/١٧

● دعوى دستورية - قبولها :

وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٣٠ من
قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك - اغفال هذه
البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى

٢٤ ١/ ٤
١١٧ ١/١٨
١٩٨ ٢٨

● دعوى دستورية - قبولها :

خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا
من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها والاكتفاء
بالاحالة الى اسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى
المحالة - اثره - عدم قبول الدعوى الدستورية .

٢٨ ١/ ٥

رقم
القاعدة الصفحة

- دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :
المصلحة في الدعوى الدستورية مصلحة شخصية مباشرة للطاعن - مفاط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع .
- ٦٧ ١/١٢
١٢٣ ١/١٩
- دعوى دستورية - المصلحة فيها :
الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الطعن - أثره - عدم قبول الطعن .
- ١٨ ٢/ ٣
١٧٢ ٢/٢٣
- دعوى دستورية : المصلحة في الدعوى :
تعديل النص القانوني المطعون فيه بعد رفع الدعوى واحداث هذا التعديل أثره فور نفاذه باعتباره من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضي - زوال مصلحة المدعى في الدعوى .
- ٥ ١/ ١
- دعوى دستورية : المصلحة فيها :
الغاء النص التشريعي المطعون فيه بعدم الدستورية لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة لهم ، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
- ١٢٧ ٤/٢٠
- دعوى دستورية - المصلحة فيها :
تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى الدستورية لا يؤثر على مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية متى كان الفصل فيها من شأنه التأثير في طلباته الموضوعية التي لازالت مطروحة امام محكمة الموضوع .
- ١٢٧ ٥/٢٠
- دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها .
- ١٧٧ ١/٢٥
- دعوى دستورية : المصلحة فيها :
الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني . تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية - أثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .
- ١٧٧ ٣/٢٥

رقم
القاعدة الصفحة

● دعوى دستورية - التدخل فيها - تدخل انضمامي :

التدخل الانضمامي - شرط قبوله - توافر مصلحة شخصية مباشرة للمتدخل - مناط المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى الموضوعية ، وان يؤثر الحكم في الدعوى الدستورية على ما ابداه امام محكمة الموضوع من طلبات - عدم قبول طالب التدخل في الدعوى الدستورية خصما متدخللا في دعوى الموضوع - لا يعد من ذوى الشأن في الدعوى الدستورية - عدم قبول تدخله فيها .

١٢٧ ١/٢٠

● دعوى دستورية - رخصة التصدى :

الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط اعمالها - ان يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها - انتفاء قيام النزاع - اثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

١٢٣ ٢/١٩

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته :

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جهات القضاء سواء اكانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته

١٨ ١/٣
١٧٢ ١/٢٤

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته :

الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية لها حجية مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة - الاثر المترتب على الحكم بعدم الدستورية لا يقتصر على المستقبل وانما يمتد الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية - يستثنى من الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى استقرت عند صدوره .

١٤٨ ١/٢١

دعوى موضوعية

● دعوى موضوعية : دفع بعدم الدستورية :

لم يلزم المشرع محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ، وكلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية .

١٩٣ ٣/٢٧

رقم
القاعدة الصفحة

(س)

سلطة التشريع

- سلطة التشريع - حقوق :
للمشرع سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق -
ضوابط هذه السلطة التقديرية - صدور الحكم التشريعي
بقاعدة عامة مجردة وعدم اهداره نصا في الدستور . ٦٧ ٤/١٢

(ط)

طعن دستوري

- طعن دستوري - مناط قبوله - توافر مصلحة
شخصية للطاعن من طعنه . ١١ ٣/ ٢
- طعن دستوري - المصلحة فيه :
الغاء النص المطعون فيه لا يحول دون الطعن
بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال فترة نفاذه . ١١ ٢/ ٢

(ع)

عقوبة

- جريمة - عقوبة - مراقبة الشرطة - اشتباه :
المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠
جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق ان
حوكم عليها الشخص ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي
عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين . ٤٥ ١/ ٩
- عقوبة - توقع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة
طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة
١٩٧٠ بغير حكم قضائي مخالفة للمادة ٦٦ من الدستور . ٤٥ ٢/ ٩

(ق)

قانون

- قانون - عدم دستورية أحد نصوصه - ارتباط
باقي نصوصه بهذا النص ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة
يلحق الابطال باقى النصوص - الحكم بعدم دستورية
القانون برمته . ١٢٧ ١٣/٢٠
١٥٥ ١٠/٢٢

رقم
القاعدة الصفحة

قرارات ادارية

● راجع لجان ادارية (١٥ ، ١٦ ، ١٧)

● قرارات ادارية - ندب - نقل :

استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة
بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة
من ولاية الدوائر القضائية المختصة - تحصين لها من
الرقابة القضائية ومنع لاعضاء هاتين الهيئتين القضائيتين
من الالتجاء الى القاضي الطبيعي - مخالفة ذلك للمادة ٦٨
من الدستور .

٥٠ ٧/١٠

● قرارات ادارية - المادة ٦٨ من الدستور - نصها
على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء
- نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها
بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الغائها عيبا في
الشكل او مخالفة القوانين واللوائح او خطأ في تطبيقها او
تأويلها او اساءة استعمال السلطة . -

٥٠ ٨/١٠

● قرارات ادارية :

المادة الثامنة من امر رئيس الجمهورية رقم ١
لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة - القصد منها تحصين كافة
القرارات والاعمال التي يتخذها القضاة على شئون
الرقابة في حدود اختصاصاتهم ضد الطعن بالالغاء او
المطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها واعفائهم
اعفاء مطلقا من كل مسؤولية .

٨٦ ١/١٤

● قرارات ادارية :

القرارات والاعمال التي تتخذها الجهة القائمة
على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال
الادارية - اثر ذلك - خضوعها لرقابة القضاء - عدم
ترتيب اية مسؤولية وعدم قبول أى دعوى قبل القضاة
على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واخلاق بمبدأ
المساواة بين المواطنين .

٨٦ ٤/١٤

● قرار ادارى - حظر الطعن فيه :

نص الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة
الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة
بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز طلب الغاء
القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى بشأن الادعاء ببنور الارض او وقف تنفيذه او
التعويض عنه - تحصين لقرار ادارى - مخالفة ذلك
للدستور .

١٨٠ ٥/٢٦

رقم
القاعدة الصفحة

- اصلاح زراعى - مجلس ادارة الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى - القرار الذى يصدره بشأن الاراضى
البور التى كانت مستثناه من الحد الاقصى للملكية الزراعية
يعتبر قرارا اداريا نهائيا .
- ١٨٠ ٣/٢٦

(ل)

لجان ادارية

- لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرارات
بقوانين ارقام ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ٣٨ ، ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ١/١٥ ٩٤
بتأميم بعض الشركات والمنشآت لجان ادارية - قراراتها ١/١٦ ١٠٢
تعتبر قرارات ادارية وليست قرارات قضائية . ١/١٧ ١١٠
- لجان التقويم - النص على تحصين قراراتها من ٤/١٥ ٩٤
رقابة القضاء مخالف للدستور . ٤/١٦ ١٠٢
٤/١٧ ١١٠

(م)

مبدأ المساواة

- راجع دستور (قاعدة ٣/١٠)

مجالس تأديب

- مجلس تأديب - هيئة قضائية :
مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة
قضائية عهد اليه اختصاص قضائى محدد ، ما يصدر عنه
فى هذا الشأن يعتبر احكاما قضائية وليس قرارات ادارية . ١/١٠ ٥٠

مرافق عمامة

- تنظيمها تشريعيا يلزم ان يتم طبقا للحدود ووفقا
للضوابط التى ارساها الدستور . ١٢/٢٠ ١٢٧

مصادرة

- المصادرة العمامة محظورة حظرا مطلقا -
المصادرة الخاصة لا تجوز الا بحكم قضائى ، ١/ ٨ ٤٠

رقم
القاعدة الصفحة

- المصادرة الخاصة - المادة ٣٦ من الدستور -
نصها على حظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي جاء
مطلقا غير مقيد ، شموله المصادرة الخاصة في جميع صورها
النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد او من ينييه أن يأمر
بالمصادرة الادارية مخالف للمادة ٣٦ من الدستور .
- ٤٠ ٢/ ٨
- مصادرة - استيلاء - اصلاح زراعى :
الاستيلاء على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة
عن الحد الاقصى بغير مقابل يعتبر مصادرة خاصة لا تجوز
الا بحكم قضائي .
- ١٥٥ ٦/٢٢
- استيلاء - اصلاح زراعى :
الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن
الحد الاقصى للملكية الزراعية - سكوت الدستور عن النص
على تقرير حق التعويض عنها - هذا الحق تمليه المبادئ
الاساسية التى يتضمنها الدستور بشأن صون الملكية
الخاصة .
- ١٥٥ ٧/٢٢
- استيلاء - اصلاح زراعى - تعويض :
تشريعات الاصلاح الزراعى المتعاقبة التى
وضعت حدا اقصى للملكية الزراعية لم تغفل حق الملاك فى
التعويض عن اراضيهم المستولى عليها .
- ١٥٥ ٨/٢٢
- استيلاء - اصلاح زراعى - مصادره :
القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن
ايولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها
دون مقابل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادره لها
بالمخالفة للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .
- ١٥٥ ٩/٢٢

منع التقاضى

- راجع حق التقاضى (قاعدة من ١٤ الى ١٧)
- وراجع قرار ادارى (قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦)
- استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل
وندى رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من
ولاية الدوائر القضائية المختصة - تحصين لها من الرقابة
القضائية ، ومنع لاعضاء هاتين الهيئتين القضائيتين
من الالتجاء الى القاضى الطبيعى - مخالفة ذلك للمادة
٦٨ من الدستور .
- ٥٠ ٧/١٠

**رقم
القاعدة الصفحة**

- المادة ٦٨ من الدستور - نصها على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء - نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الغائها عيبا في الشكل او مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة .
- ٨/١٠ ٥٠
- القرارات والاعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال الادارية - أثر ذلك - خضوعها لرقابة القضاء - عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة ، مصادرة لحق التقاضى ، واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .
- ٨٦ ٤/١٤
- قرار ادارى - حظر الطعن فيه :
نص الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز طلب الغاء القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بشأن الادعاء ببيع الارض أو وقف تنفيذها أو التعويض عنه - تحصين لقرار ادارى من رقابة القضاء - مخالفة ذلك للدستور .
- ١٨٠ ٥/٢٦

مبدأ

● راجع دعوى دستورية (قاعدة ٢١، ٢٣، ٢٧)

(ن)

نقابة المحامين

نقابات

- المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين - نصها على انتهاء مدة عضوية نقيب المحامين واعضاء مجلس النقابة - اقضاء لهم من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق الناخبين المثلة في الجمعية العمومية للنقابة فاعطل اختيارهم لهم - اخلال بمبدأ الحرية النقابية ، وتعارض مع الاساس الديمقراطى التى نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور .
- ١٢٧ ١١/٢٠

(هـ)

هيئات قضائية

● راجع مجالس تأديب (قاعدة ١/١٠)

فهرس عسام

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الدعوى رقم ٣ لسنة ١ قضائية « دستورية »
١٥٥	٢٢	« « ١ « ١٠ « «
٥٠	١٠	« « ١ « ١٦ « «
٩٤	١٥	« « ١ « ١٨ « « ³
٧٧	١٣	« « ١ « ٢٦ « «
٦٧	١٢	« « ١ « ٢٩ « «
١١	٢	« « ١ « ٣١ « «
١٢٣	١٩	« « ٢ « ٥ « «
١٠٢	١٦	« « ٢ « ٧ « «
٨٦	١٤	« « ٢ « ٨ « «
٥	١	« « ٢ « ١٦ « «
٢٤	٤	« « ٢ « ٢٩ « «
٣١	٦	« « ٢ « ٣١ « «
١٧٧	٢٥	« « ٢ « ٣٤ « «
١٦٨	٢٣	« « ٢ « ٣٨ « «
٣٦	٧	« « ٢ « ٣٩ « «
١٨	٣	« « ٣ « ٧ « «
١١٠	١٧	« « ٣ « ١٦ « «
٦٣	١١	« « ٣ « ١٨ « «
٢٨	٥	« « ٣ « ٢٣ « «
٤٠	٨	« « ٣ « ٣١ « «
١١٧	١٨	« « ٣ « ٣٩ « «
٤٥	٩	« « ٣ « ٤٧ « «
١٢٧	٢٠	« « ٣ « ٤٨ « «
١٤٨	٢١	« « ٣ « ٤٩ « «
١٧٢	٢٤	« « ٣ « ٥٤ « «
١٩٨	٢٨	« « ٤ « ٩٢ « «
١٨٠	٢٦	« « ٥ « ١٠ « «
١٩٣	٢٧	

القرارات الصادرة في طلبات التفسير

رقم
القاعدة الصفحة

(١)

اختصاص

● تفسير :

ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير الملزم
- تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة
التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس
الجمهورية - عدم امتدادها الى القرارات الجمهورية
وقرارات رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتقرير منح
للمعاملين بالدخولة .

٢٠٩ ٢/ ٢

(ت)

تأميم

● تأميم - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
بعض الشركات والمنشآت - هذا التأميم تم عن طريق نقل
ملكية أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع الإبقاء على
شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم .

٢١٦ ١/ ٤

● تأميم . مسئولية :

استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية
للشركة المؤممة - اثره - الشركة المؤممة تكون وحدها
المسئولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت
بها قبل التأميم وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة
- مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات كمسئولية المساهم
وفقا للقواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن
ذمة الشركة .

٢١٦ ٢/ ٤

تفسير

تفسير

● تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله :

● تفسير - طلب التفسير - نص المادة (٢٦)
من قانون المحكمة الدستورية العليا - وجوب أن يكون
النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته قد أثار خلافا
في التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون
بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم .

٢٠٥ ١

رقم
القاعدة الصفحة

- تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله :
نص المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية
العليا مؤدى هذا النص قصر الحق في تقديم طلبات
التفسير على الجهات المحددة فيه وذلك عن طريق وزير
العدل . مخالفة هذه الاوضاع - اثره عدم قبول الطلب .
- ٢١٣ ٣
٢٢٣ ١/ ٥

- تفسير - القرار التفسيري :
القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد
النصوص وجوب أن يكون قاطعا في تحديد مدلوله
القانوني بحيث ينحسم به ماثار من خلاف في التطبيق
وتتحدد به المراكز القانونية .
- ٢٠٩ ١/ ٢

(٥)

دستورية القوانين

- عدم دستورية - تصدى :
الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا في
التصدى لدستورية القوانين واللوائح طبقا للمادة ٢٧ من
قانونها - مناطها أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى
متصلا بنزاع مطروح على المحكمة
- ٢٢٣ ٢/ ٥

فهرس عام

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢	٢٠٩	طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ ق
١	٢٠٥	طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٢ ق
٤	٢١٦	طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ ق
٣	٢١٣	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ ق
٥	٢٢٣	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ ق

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

رقم
القاعدة الصفحة

(١)

اختصاص

● اختصاص - تحكيم :

الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - غزوف اللجنة النقابية عن استعمال رخصة الالتجاء الى التحكيم التي كانت تجيزها لها الفقرة المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى امام جهة القضاء العادى - عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه - اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتفت ولايتها في الفصل في النزاع .

٢٣٣ ٢ / ٢

● اختصاص :

المنازعة في شأن الحقوق المترتبة على العقيد الادارى تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى .

٢٣٩ ٣ / ٢

● اختصاص :

قرارات تحديد الاجرة - الطعن فيها يدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى .

٢٤٤ ٤ / ٣

(ت)

تحكيم

● راجع اختصاص (قاعدة ٢ / ٢) .

تنازع اختصاص

● تنازع اختصاص - طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى - مناط قبوله - تخلى كل من جهتي القضاء عن نظر ذات النزاع .

٢٤٤ ٤ / ١

● تنازع اختصاص :

دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابى ١ / ٨ ٢٦٣
والسلبى - مناط قبولها . ١ / ٩ ٢٦٧

رقم
القاعدة الصفحة

● تنازع اختصاص :

تنازع الاختصاص الإيجابي - شرط تحققه -
أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين
المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
صدور حكم نهائي في الخصومة من إحدى الجهتين
- أثره - لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بين
الجهتين .

٢٦٣ ٣/ ٨

● تنازع اختصاص إيجابي :

تمسك إحدى جهتي القضاء باختصاصها بالفصل
في المنازعة دون أن يثبت أن جهة القضاء الأخرى قد
قضت باختصاصها بالفصل في المنازعة أو مضت هي
الأخرى في نظرها مما يفيد عدم تخلّيها عنها - أثره - عدم
تحقق التنازع الإيجابي على الاختصاص بين الجهتين في
هذه الحالة .

٢٦٧ ٢/ ٩

تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة

● طلب الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام
- وجوب إرفاق صورة رسمية من كل من الحكمين مشار
النزاع - اغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول
الدعوى .

١

● طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ

حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله .

٢٣١

٥

١ ٦

٧

● النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين -
التفاضل بينهما يكون أساساً طبقاً لقواعد الاختصاص -
عدم الاعتداد بالحكم الصادر من الجهة التي لا ولاية لها .

٢٣٣

٣/ ٢

● تنازع تنفيذ :

التناقض بين حكمين نهائيين - طلب تغليب
مؤدى حيثية واحدة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم
الأخر - التعارض بين الحثيتين على فرض قيامه
لا يشكل تناقضاً بين الحكمين في مجال التنفيذ بالمعنى الذي
يقصده المشرع في المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية
العليا مما يستتبع ولايتها للفصل فيه .

٢٥٠

٢/ ٥

رقم
القاعدة الصفحة

● التناقض بين الاحكام النهائية — اقتصار جهة القضاء الادارى على الحكم مؤقتا بوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية فى دعوى تأديبية على أنه قرار ادارى دون الفصل فى موضوعها — لا يتحقق به التناقض مع الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية ايا كان الراى فى شأن طبيعته .

٢٥٤ ٢/ ٦

● التناقض بين الاحكام النهائية :
صدور احدى الحكيم فى الشق العاجل من النزاع، وصدور الحكم الآخر فى النزاع الموضوعى حاسما لهذا النزاع لا يتحقق به التناقض بين هذين الحكيم بالمعنى الذى يقصده المشرع فى المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا .

٢٥٨ ٢/ ٧

● التناقض بين حكيم نهائين :
الامر الذى يصدره رئيس المحكمة الدستورية العليا فى طلب وقف تنفيذ الحكيم المتناقضين او احدهما — عمل قضائى وليس امرا على عريضة — التظلم منه — عدم سرهان الاحكام الخاصة بالاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات التى يجوز التظلم منها .

٢٧٠ ١٠

● طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكيم نهائين متناقضين — مناط قبوله — أن يكون الحكمان قد حسا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .
اختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر — عدم تعارض تنفيذ احدى الحكيم مع تنفيذ الآخر لا يتحقق التناقض بينهما فى مجال التنفيذ .

٢٧٣ ١١

● دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكيم نهائين متناقضين — مناط قبولها الا يكون الحكمان او احدهما قد نفذ — تنفيذ احدى الحكيم يترتب عليه انتفاء قيام التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

٢٨١ ١٢

(خ)

خصومة

● المنازعة فى تحديد احره السين محل النزاع خصومة مدنية بحسب طبيعتها واصطها .

٢٤٤ ٢/ ٤

رقم
القاعدة الصفحة

(د)

دستورية القوانين

● الحكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضي
أثبره : ٤٤٤ ٤/٤

(ع)

عقد ادارى

● عقد ادارى - تعريفه - السمات المميزة له .
● راجع اختصاص (قاعدة ٢/٣)

٢٣٩ ١/٣

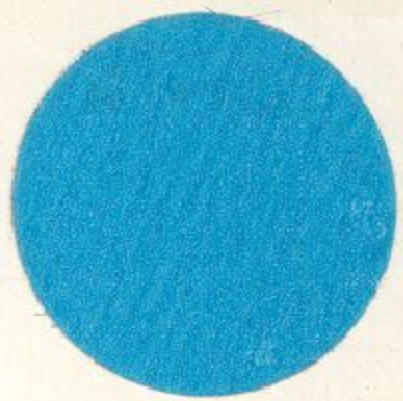
فهرس عام

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٢٣٣	٢	الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق «تتازع»
٢٣٦	٣	الدعوى رقم ١٣ لسنة ١ ق «تتازع»
٢٤٤	٤	الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١ ق «تتازع»
٢٧٠	١٠	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق «تتازع»
٢٥٠	٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٤ ق «تتازع»
٢٦٣	٨	الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق «تتازع»
٢٥٤	٦	الدعوى رقم ٨ لسنة ٤ ق «تتازع»
٢٦٧	٩	الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ ق «تتازع»
٢٧٣	١١	الدعوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق «تتازع»
٢٨١	١٢	الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق «تتازع»

منازعات التنفيذ :

٢٣١	١	الدعوى رقم ٦ لسنة ٢ ق «منازعة تنفيذ»
٢٦٧	٧	الدعوى رقم ٢ لسنة ٤ ق «منازعة تنفيذ»

دار الھنا للطباعة ۷۶۶۳۲۷



دار الهندسة للطباعة : ٧٦٦٣٢٧

